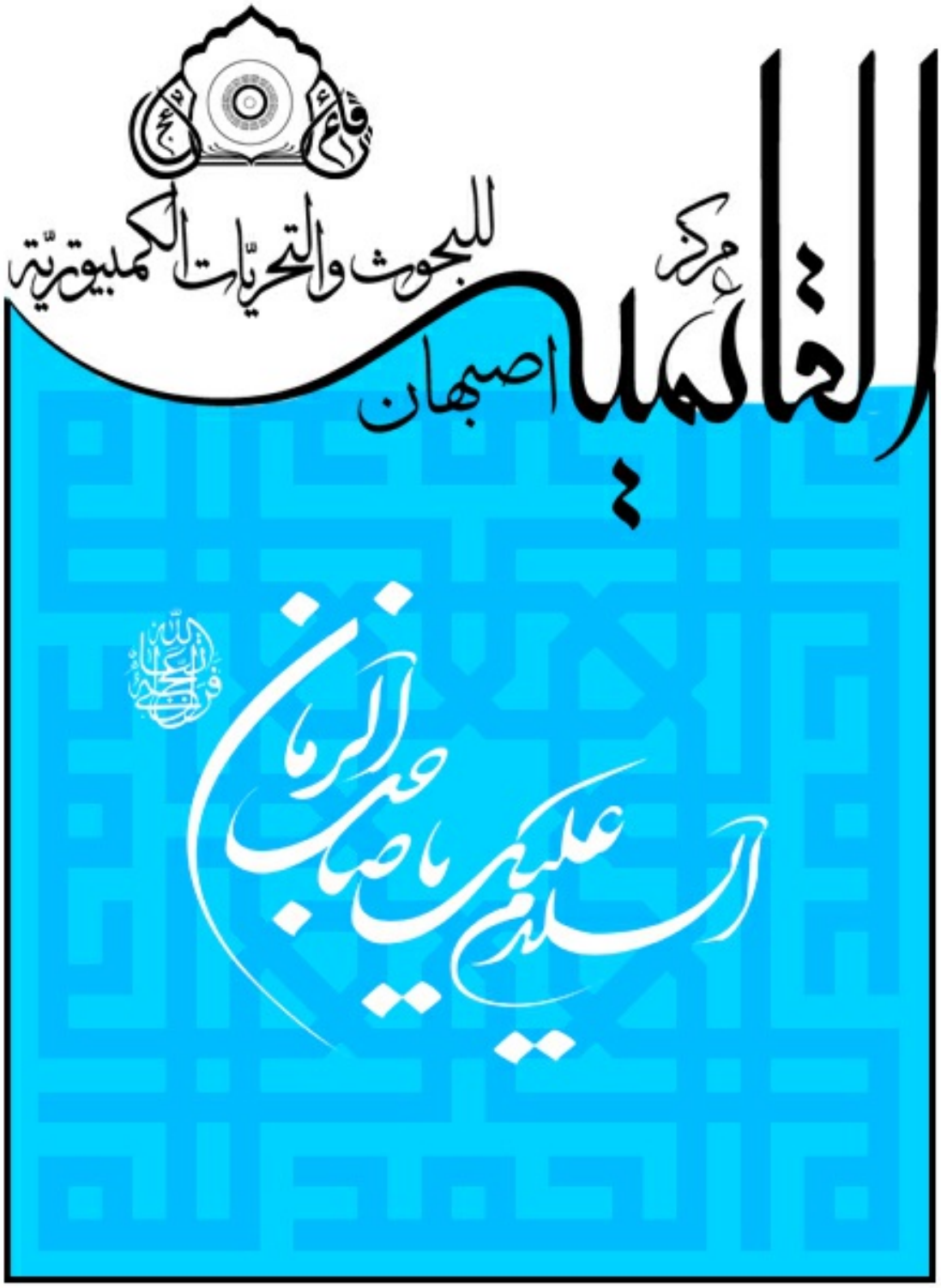

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

ISSN 1319-4038

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

من مكتبة الملك فهد الوطنية

العدد الرابع [٣٧] السنة التاسعة، شوال ١٤١٤هـ

بسم الله الرحمن الرحیم

مجلّة تراثنا

كاتب:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياءالتراث

نشرت في الطباعة:

موسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

تراثنا المجلد 37 6

هوية الكتاب 6

الفهرس 6

علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ 12

السيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي 12

السيّد عليّ الحسيني الميلاني 113

السيّد عبدالعزيز الطباطبائي 157

الشيخ عبدالجبّار الرفاعي 188 197

تقديم : السيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي 246

هيئة التحرير 245 276

تعريف مركز 286

تراثنا المجلد 37

هوية الكتاب

المؤلف: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم

الطبعة: 0

الموضوع : مجلّة تراثنا

تاريخ النشر : 1414 ه.ق

الصفحات: 254

ص: 1

الفهرس

*علم الأئمّة بالغيب ... والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة ، والإجابات عنه عبر التاريخ.

..... السيّد محمّدرضا الحسينى الجلالى 7

*تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات (2).

..... السيّد علىّ الحسينى الميلانى 108

*نهج البلاغة عبر القرون (6).

..... السيّد عبدالعزيز الطباطبائى 152

* إحياء التراث .. لمحة تاريخية سريعة حول تحقيق التراث ونشره ، وإسهام ايران فى ذلک (2).

..... الشيخ عبدالجبّار الرفاعى 188

*من ذخائر التراث :

*عروض البلاء على الأولياء – للسيّد الخراسانى.

..... تقديم : السيّد محمّدرضا الحسينى الجلالى 215

*من أنباء التراث

..... هيئة التحرير 245

* * *

---

*صورة الغلاف : الورقة الأُولى من إحدى مخطوطات كتاب قواعد الاحكام للعلّامة الحلّى (648 – 726 ه) الذى تقوم مؤسّستنا بتحقيقه ، بالاعتماد على عدّة نسخ مخطوطة.

علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذى بنعمته تتم الصالحات ، وترفع الدرجات ، وأفضل السلام وأكمل الصلاة على سيد الكائنات وأشرف الموجودات ، محمد صاحب المعجزات الباهرات ، وعلى الأئمة المعصومين من آله ذوى الكرامات والحجج البينات.

وبعد :

فإن الإسلام يمر فى هذه الأيام بظروف صعبة إذ استهدف الكفار والملحدون قرآنه ، وكرامته ، وسنته ، وأولياءه ، وأمته ، بأنواع من التزييف والتهجين والقذف والهتک والاتهام ، لتشويه سمعته وصورته بين شعوب العالم ، ولزعزعة الإيمان به فى قلوب معتنقيه والحاملين لاسمه ، خصوصا ذوى المعلومات السطحية ، والدراسة القليلة ، والاطلاع المحدود ، ومن المغفلين عن حقائق العلم والدين.

وقد استخدم أعداء الإسلام أحدث الأساليب والأجهزة والأدوات ، فى هذا الغرض الخبيث.

السيّد محمّدرضا الحسينى الجلالى

ومن ذلک بعث المنبوذين ممن لجأ إلى أحضان أعداء الإسلام ، وتعمم باليأس والقنوط من أن يصل إلى منصب أو مقام بين أمة الإسلام ، وتعهدوا له أن ينفخوا فى جلده ، ويكبروا رأسه ، ويصفوه بما يشتهى ويشتهون ، وقدموه وكتاباته إلى أمة الإسلام وقد ملأها بالهراء والسفسطة والكتابة الهزيلة الزائفة ضد عقائد الأمة وشريعتها ومصادر الإسلام ومقدساته ، باسم الاصلاح ، وباسم نقد العقل ، وباسم الصياغة الجديدة ، وباسم الإعادة لدراسة المعرفة ، وباسم التصحيح ، وباسم القراءة الجديدة!

إن كل هذه الأسماء هى لمسمى واحد هو : (تشويه الإسلام) وإعطاء صورة تشكيكية لفكره وشريعته ومصادره ، وبأقلام وعقول قاصرة عن درک أبسط المعانى ، سوى التلاعب بالألفاظ ، وتسطير المصطلحات من دون وضعها فى مواقعها ، بل باستخدامها فى خلاف مقاصدها.

إن الاستعمار البغيض وأيديه العميلة ، يتصورون أن بإمكانهم زعزعة الإيمان بالإسلام فى قلوب الأمة الإسلامية ، التى فتحت عيونها فى هذا القرن ، على كل ألاعيب الأعداء وأساليب عملهم ، وخاصة باستخدام هذه العناصر البغيضة.

وقد نشرت فى الآونة الأخيرة كتابات هزيلة حول علم الأئمة عليهم السلام بما أقدموا عليه فى حياتهم ، فأصابهم على أثر ذلک القتل والسجن وأنواع البلاء والإيذاء من الأعداء.

فرأينا أن ننشر هذا البحث ليكون مبينا لحقيقة الأمر ، وردا حاسما على مزاعم الزيف الواردة فى تلک الكتابات ، وهو يستوعب العناوين التالية :

*أصل المشكلة.

*تحديد محاور البحث العامة وعلم الغيب.

*صيغ الاعتراض عبر التاريخ :

1 – فى عصر الإمام الرضا عليه السلام (ت 203 ه).

2 – فی عصر الکلینی رحمه الله (ت 329 ه).

الجواب عن الاعتراضات علی الکافی.

3 – فی عصر الشیخ المفید رحمه الله (ت 413 ه).

4 – فی عصر الشیخ الطوسی رحمه الله (ت 460 ه).

5 – فی عصر الشیخ ابن شهرآشوب رحمه الله (ت 588 ه).

6 – فی عصر الشیخ العلامة الحلی رحمه الله (ت 726 ه).

7 – فی عصر الشیخ المجلسی رحمه الله (ت 1110 ه).

8 – فی عصر الشیخ البحرانی رحمه الله (ت 1186 ه).

9 – مع السید الخراسانی رحمه الله فی القرن السابق (ت 1368 ه).

10 – فی هذا القرن.

*خلاصة البحث

والمرجو من الله أن یأخذ بأیدینا إلی ما فیه رضاه ، وأن یفیض علینا من فضله وبره وإحسانه ، إنه کریم وهاب.

وکتب

السید محمد رضا الحسینی

20 جمادی الآخرة 1415 ه

قم المقدسة.

أصل المشكلة ووجه الاعتراض

الإمامة هى خلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فى أداء المهام التى كانت على الرسول.

فلا بـد أن يتميز الإمام بكل ما يمكن من مميزات الرسول : من العصـمة ، والعلم ، والكمال ، وسائر الصـفات الحميـدة ، وأن يتنزه عن كل الصفات الذميمة والمشينة.

وقيـد (ما يمكن) هو لإخراج ميزة (الرسالة والبنوة) فإنها خاصة بالرسول المصـطفى ، والمبعوث بها من الله ، والمختار لهذا المقام العظيم ، لقيام الأدلة – كتابا وسنة – على أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم النبيين ، وأنه لا نبى بعده.

وقد أشبع علماء الكلام – فى كتبهم – البحث والاستدلال على ما ذكرناه جملة وتفصيلا ، بما لا مزيد عليه.

وفى بحث (العلم) التزم الشـيعة الإماميـة بأن النبى لا بـد أن يكون عالما بكل ما تحتاج إليه الأمـة ، لأن الجهل نقص ، ولا بـد فى النبى أن يكون أكمل الرعية ، حتى يستحق الانقياد له ، واتباع أثره ، وأن يكون أسوة.

وكذا الإمام ، لا بد أن يكون عالما – بنحو ذلک – حتى يستحق الخلافة عن النبى فى الانقياد له ، واتباع أثره ، ولكى يكون أسوة.

وبعد هذا ، وقع البحث فى دائرة (العلم الذى يجب أن يتصف به النبى والإمام).

هل هو العلم بالأحكام فقط؟

أو يعم العلم بالموضوعات الخارجة ، وسائر الحوادث الكونية ، بما فى ذلک المغيبات المغيبات ، الماضية والمستقبلة؟

فالتزام الإماميـة بإمكان هـذا العلم بنحو مطلق ، وعدم تخصـيصه أو تقييده بشـئ دون آخر من المعلومات ، فى أنفسـها ، إلا ما دلت الأدلة القطعية على إخراجه.

واعترض هذا الالتزام بوجهين :

الاعتراض الأول :

أن علم الغيب خاص بالله تعالى ذكره ، لدلالة الآيات العديدة على ذلك.

مثل قوله تعالى : (قل لا يعلم من فى السماوات والأرض الغيب إلا الله) الآية (65) من سورة النمل (27) وهى مكية.

وقوله تعالى : (فقل إنما الغيب لله ...) الآية (20) من سورة يونس (10) وهى مكية.

وقوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو) الآية (59) من سورة الأنعام (6) وهى مكية.

وقـد وصف الله نفسه جـل ذكره بـأنه (عـالـم الغيب) فى آيات أخرى : منها قوله تعالى : (عالم الغيب والشـهادة وهو الحكيم الخبير) الآية (73) من سورة الأنعام (6) وهى مكية.

وقوله تعالى : (ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة) الآية (94) من سورة التوبة (9) وهى مدنية.

وقوله تعالى : (عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال) الآية (9) من سورة الرعد (13) وهى مدنية.

وقوله تعالى : (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا) الآية (26) من سورة الجن (72) وهى مكية.

الاعتراض الثانى :

أن الرسول والإمام إذا كان يعلمان الغيب ، فلا بد أن يعرفا ما يضرهما ويسوءهما ، والعقل والشرع يحكمان بوجوب الاجتناب والابتعاد عما يسوء ويضر ، بينما نجد وقوع النبى والإمام فى ما أضرهما وآذاهما.

وقد جاء التصريح بهذه الحقيقة على لسان النبى فى قوله تعالى : (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ، وما مسنى السوء ، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) الآية (188) من سورة الأعراف (7) وهى مكية.

ولو كان الأئمة يعلمون الغيب ، لما أقدموا على أعمال أدت إلى قتلهم وموتهم ، وورود السوء عليهم :

كما أقدم أمير المؤمنين على الذهاب إلى المسجد ليلة ضربه ابن ملجم ، فمات من ضربته.

وكما أقدم الحسين عليه السلام على المسير إلى كربلاء ، حيث قتل وسبيت نساؤه ، وانتهب رحله.

فإن كل ذلک – لو كان مع العلم به – لكان من أوضح مصاديق الالقاء للنفس فى التهلكة ، الذى نهى عنه الله فى قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) الآية (195) من سورة البقرة (2).

وقد أثير هذا الاعتراض الثانى قديما جدا ، حتى أنا نجده معروضا على الأئمة عليهم السلام أنفسهم ، ونجده مطروحا فى القرون التالية مكررا ، وقد تعددت الإجابات عنه كذلک عبر القرون.

وقد حاولنا فى هذا البحث أن نسرد الاعتراض بصيغة المختلفة ، ونذكر الإجابات عنه كذلک.

تحديد محور البحث بين الاعتراضين

وفى البداية لا بد من التنبيه على أمور :

الأمر الأول :

إن الاـعتراض الثـانى إنمـا يفرض ويكون واردا وقابلاـ للطرح والمناقشـة ، فيما إذا التزم بالفراغ عن الاعتراض الأول ، وكان المعترض بالثانى ملتزما بأن الرسول والإمام يعلمان الغيب ، فيكون إقدامهما على موارد الخطر إلقاء للنفس فى التهلكة.

وإلا ، فإن لم يقل بأنهما يعلمان الغيب ، فإن الإقـدام لا محذور فيه وليس من الالقاء فى التهلكة ، لأن غير العالم بالخطر معذور فى الإقدام عليه.

فنفس اللجوء إلى الاعتراض الثانى وفرض وروده دليل على ثبوت الالتزام بفكرة العلم بالغيب لـدى المعترض ، خصوصا مع عدم المناقشـة بالاعتراض الأول ، كما هو المفروض فى صيغ الاعتراض الثانى منذ عصور الأئمة عليهم السلام.

وهـذا يـدل على أن فكرة (علم الأئمـة بالغيب) مفروضـة عنـد السائلين ، ولا اعتراض لهم عليها ، وإنما أرادوا الخروج من الاعتراض الثانى فقط.

أو على الأقل فرض التسليم به ، والاعتراف به ولو جدلا ، حتى يكون فرض الاعتراض الثانى ممكنا.

وإلا ، لكان اللازم ذكر الاعتراض الأول ، الذى بتماميته ينتفى اعتقاد (علم الغيب) وبذلک لا يبقى للاعتراض الثانى مجال.

الأمر الثانى :

ويظهر من الإجابات المـذكورة التى تحاول توجيه مسألـة الإقدام على ما ظاهره الخطورة والتهلكة ، هو الموافقة على أصل فكرة علم الأئمة بالغيب ، وعدم إنكار فرضه على السائلين.

ومن المعلوم أن التوجيه إنما يلجأ إليه عندما يكون أصل السؤال مقبولا ، وغير منكر.

وإلا ، فإن الأولى فى الجواب هو نفى الأصل وإنكاره وعدم الموافقة على فرض السؤال صحيحا.

وهذا الأمر واضح اشتراطه فى المحاورات والمباحثات.

الأمر الثالث :

إن الإمامة إذا ثبتت لأحد ، فلا بد أن تتوافر فيه شـروطها الأساسـية ، ومن شـروطها عند الشيعة الإمامية : العصمة ، وهى تعنى الامتناع عن الذنوب والمعاصى بالاختيار ، ومنها العلم بالأحكام الشرعية تفصيلا.

فمن صحت إمامته ، واستجمع شرائطها ، لـم يتصور فى حقه أن يقدم على محرم كإلقاء النفس فى التهلكة ، المنهى عنه فى الآية.

وحينئذ لا بد أن يكون ما يصدر منه مشروعا.

فلا يمكن الاسـتناد إلى (حرمـة الالقاء فى التهلكـة) لنفى علم الغيب عنه ، لأن البحث عن علمه بالغيب إنما يكون بعد قبول إمامته ، وهى تنفى عنه الإقدام على الحرام.

وهذا يعنى أن ما يقدم عليه هو حلال مشروع ، سواء علم الغيب أم لـم يعلمه!

فلا يمكن نفى علمه بالغيب ، بفرض حرمة الالقاء فى التهلكة عليه.

ومن هنا توصلنا إلى أن الاعتراض الثانى – وهو (أداء الالتزام بعلم الأئمة للغيب إلى إلقائهم بأيديهم إلى التهلكة) – اعتراض – لا يصدر ممن يعتقد بإمامة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام ، ويلتزم بشرائط الإمامة الحقة المسلمة الثبوت فى كتب الكلام والإمامة.

وما يوجد من صور الاعتراض فى تراثنا العلمى إنما هو افتراض بغرض دفع شبه المخالفين ، ورد اعتراضاتهم.

الأمر الرابع :

إن بعض أدعياء العقل ونقده ، قد انبرى للتطفل على الكتب والكتابة ، وعلى التراث ومصادره القديمة ، بادعاء الإعادة لقراءتها ، فعرض هذا البحث بشكل مشوه ينم عن جهل بأوليات المعرفة الإسلامية ، وقصور فى فهم أبسط نصوصه ، وعرض مشبوه لها لإقدامه على بتر المتون ، واقتصاره على الجمل والعبارات التى توحى بغرضه على حد زعمه ، مع ارتباك فى العرض واضطراب فى البحث واستخدام لأسلوب القذف والسب!

وليس كل هذا ولا بعضه من شأن طالب للعلم ، فضلا عمن يدعى العقل ونقده ، والمعرفة وإعادتها!

ومن الخبط الجمع بين الالتزام بالاعتراضين فى عرض واحد ، وبصورة متزامنة ، فإن من غير المعقول أن يحاول أحد أن ينفى عن الأئمة علم الغيب زاعما منافاة ذلک للعقل ويحاول الاستدلال بالآيات الكريمة التى ذكرنا بعضها فى صدر هذا البحث.

غافلا عن دلالة هذه الآيات على اختصاص علم الغيب بذات الله تعالى ، مسلمة عند جميع المسلمين ، شيعة وأهل سنة ، ولم يختلف فى ذلک اثنان ، وليس موضع بحث وجدل حتى يحتاج إلى إثبات ونقاش ، ولم يدع أحد أن غير الله تعالى يمكنه بصورة مستقلة العلم بالغيب.

وإنما يقول الشيعة بأن الله تعالى أوحى إلى نبيه من أنباء الغيب ، وقد أخبر عن ذلک فی قوله تعالى : (ذلک من أنباء الغيب نوحيه إليک ...) الآية (44) من سورة آل عمران (3) وهی مدنية.

وقد استثنى الرسول ممن لا يظهر على الغيب ، فقال تعالى : (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ...) الآيتان (25 و 26) من سورة الجن (72) وهما مكيتان.

فبالإمكان إذن صدور الغيب الإلهی إلى غير الله تعالى ، لكن بإذنه تعالى وبوحيه وإلهامه.

وقد ثبت بطرق مستفيضة أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أخبر عليا وأهل البيت عليهم السلام بذلک ، وقد توارثه الأئمة عليهم السلام ، فهو مخزون عندهم.

وقد عنون الشيخ المفيد رحمه الله لباب فی (أوائل المقالات) نصه : (القول فی علم الأئمة عليهم السلام بالضمائر والكائنات ، وإطلاق القول عليهم بعلم الغيب ، وكون ذلک لهم فی الصفات) قال فيه :

وأقول : إن الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد ، ويعرفون ما يكون قبل كونه.

وليس ذلک بواجب فی صفاتهم ، ولا شرطا فی إمامتهم ، وإنما أكرمهم الله تعالى به ، وأعلمهم إياه للطف فی طاعتهم والتمسک بإمامتهم.

وليس ذلک بواجب عقلا ، ولكنه وجب لهم من جهة السماع.

فإما إطلاق القول عليهم بأنهم يعلمون الغيب! فهو منكر بين الفساد ، لأن الوصف بذلک إنما يستحقه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد ، وهذا لا يكون إلا لله عزوجل.

وعلى قولی هذا جماعة أهل الإمامة إلا من شذ عنهم من المفوضة ومن

انتمى إليهم من الغلاة (1).

وقد أثبت الشيخ المفيد الروايات المنقولة بالسمع والدالة على علم الأئمة عليهم السلام بالمغيبات - والتى هى دلائل على إمامتهم واستحقاقهم للتقديم - فى كتاب (الإرشاد) فى أحوال كل إمام ، فليراجع.

فنسبة القول بأن الأئمة يعلمون الغيب ، بالإطلاق إلى الشيعة ، ومن دون تفسير وتوضيح بأنه بتعليم الرسول الآخذ له من الوحى ، أو بالإلهام والإيحاء والقذف فى القلب ، والنظر بنور الله ، كما جاء فى الخبر عن المؤمن أنه ينظر بنوره تعالى ، فهى نسبة ظالمة باطلة يقصد بها تشويه سمعة هذه الطائفة المؤمنة التى أجمعت على اختصاص علم الغيب بالله تعالى ، تبعا لدلالة الآيات الكريمة ، والتزمت بما دلت عليه الآيات الأخرى من إيصال ذلک العلم إلى الرسول ، وما دلت عليه الآثار والأخبار من وصول ذلک العلم إلى الأئمة.

فلم يكن فى تلک النسبة الظالمة إلا التقول على الشيعة ، مضافا إلى كشفها عن الجهل بأفكار الطائفة وعقائدها ومبادئها.

فكيف يحق لمثل هذا المغرض المتقول أن يتدخل فى إعادة قراءة التراث الشيعى؟!

ومع أنه التزم بنفى علم الغيب عن الرسول والأئمة :

فهو يحاول أن يورد الاعتراض الثانى أيضا - فى عرض الاعتراض الأول - بأن فى أفعال الرسول والأئمة ما هو من الالقاء فى التهلكة ، وفى ما أصابهم على أثر إقدامهم كثير من السوء الذى وقعوا فيه.

وحاول جمع ما يدل على ذلک مما أصاب الرسول وأهل البيت طول حياتهم ، مؤكدا على أن ذلک هو من (السوء) ومن (الهلكة).

مع أنه بعد إصراره على نفى علم الغيب عنهم لم يكن عملهم إقداما

1- 1. أوائل المقالات : 67 ، وسيأتى نقل رأى المفيد فى مسألة الالقاء فى التهلكة تفصيلا.

على الهلكـة ، فيجب أن لا ـ يحاسـبوا على الإقـدام عليهـا ، أو ينهوا عن الالقـاء فيهـا ، لأـن الجاهـل بالشـئ لا ـ يحاسب عليه ، ولا يكلف بالاجتناب عنه ودفعه.

الأمر الخامس :

أن تسـمية الفعل الـذى يقـدم عليه الفاعل المختار سوء أو هلكة إنما يتبع المفسدة الموجودة فى ذلک الفعل ، فإذا خلا الفعل فى نظر فاعله عن المفسدة ، أو ترتبت عليها مصلحة أقوى وأهم فى نظره من المفسدة ، لم يسم سوء ولا هلكة.

فليس لهـذه العناوين واقعا ثابتا حتى يقال : إن ما أقدم عليه الأئمة هو سوء وهلكة ، بل هى أمور نسبية تتبع الأهداف والأغراض والنيات ، بل يراعى فى تسميتها الأهم ، فرب نفع فى وقت هو ضرر فى آخر ، ورب ضرر لشخص هو نفع لآخر.

قال تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) الآية (216) من سورة البقرة (2).

وقال تعالى : (فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) الآية (19) من سورة النساء (4).

هذا فى المنظور الدنيوى المادى ، وأما فى المنظار الإلهى والمثالى ، وعالم المعنويات ، فالأمر أوضح من أن يذكر أو يكرر.

فهؤلاء الأبطال الذين يقتحمون الأهوال ، ويسـجلون البطولات فى سبيل أداء واجباتهم الدينية والعقيدية ، أو الوطنية والوجدانية ، أو الشـرف إنما يقدمون على ما فيه فخرهم ، مع أنهم يحتضنون (الموت) ويعتنقون (الفناء) لكنه فى نظرهم (الحياة) و (البقاء).

كما أن المجتمعات تمجـد بأبطالها وتخلـد أسـماءهم وذكرياتهم ، لكونهم المضـحين من أجل الأهداف السامية ، وليس هناک ما يسـمى ذلک (هلاکا) أو

(سوء) إلا الساقط عن الصعود إلى مستوى الادراک ، وفاقد الضمير والوجدان من المنبوذين.

دون الذين استبسلوا فى ميادين الجهاد فى الحروب والنضالات الدامية ، الساخنة أو الباردة ، ومن أجل إعلاء كلمة الله فى الأرض ، أولئک الذين قال عنهم الله أنهم : (... أحياء عند ربهم يرزقون * فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون * يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) الآيات (169 - 171) من سورة آل عمران (3).

هؤلاء الذين (قتلوا) فى سبيل الله.

ولا بد أن الشهداء قد قصدوا الشهادة وطلبوها وأرادوها ، إذ لا يسمى من لا يريدها (شهيدا) وهيهات أن يعطاها من يفر منها ، مهما كان مظلوما ، وكان قتله بغير حق.

إن المسلم إذا اقتحم ميدانا بهدف إحقاق الحق أو إبطال الباطل ثم أصابه ما لا يتحمل إلا فى سبيل الله ، أو أدركه القتل ، وهو قاصد للتضحية ، فإن ذلک ليس سوء ولا شرا ، بل هو خير وبر ، بل هو فوق كل بر ، وليس فوقه بر ، كما نطق به الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (إن فوق كل بر بر حتى يقتل الرجل فى سبيل الله).

فلا يدخل مثل هذا فى (التهلكة) التى نهى الله عنها فى الآية ، بل هو من (الاحسان) الذى أمر الله به فى ذلک تلک الآية فقال تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) الآية (195) من سورة البقرة (2).

والشهادة هى إحدى الحسنيين - النصر أو الشهادة - فى قوله تعالى : (قل هل تربصون بن إلا إحدى الحسنيين ...) الآية (52) من سورة التوبة (9).

وإذا لم يصح إطلاق (السوء) على ما أصاب النبى والإمام ، من البلاء ،

فى سبيل الله ، وعلى طريق الرسالة والإمامة ، ومن أجل إعلاء كلمة الله ، والدفاع عن الحق ، ودحر الباطل ، فليس الاستدلال بقوله تعالى : (قل لا أملک لنفى نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء إن إنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) الآية (188) من سورة الأعراف (7) وهى مكية.

ليس الاستدلال بهذه الآية على نفى علم الغيب عن الرسول ، وإثبات أن السوء يمسه فهو لا يعلم به ، استدلالا صحيحا.

لفرض أن ما أصاب الرسول – وكذا الأئمة – فى مجال الدعوة والرسالة الإسلامية وأداء المهام الدينية ، لا يعبر عنه بالسوء ، كما أوضحناه.

وأما معنى الآية المراد منها :

فيما أن (لو) حرف امتناع لامتناع ، فهى تدل على أن امتناع كونه عالما ، بالغيب أدى إلى امتناع استكثاره من الخير ، وامتناع أن لم يمسه السوء ، وذلک قبل اتصال الوحى به.

فغاية ما يدل عليه ظاهر الآية أنه كان بالإمكان أن يمسه السوء ، ولم تدل الآية على أنه فعلا – وبعد نزول الوحى ، وفى المستقبل – لم يعلم الغيب ، ولم يستكثر من الخير ، وسوف يمسه السوء.

فظاهر الآية أن الامتناعين كانا فى الماضى ، لكون الأفعال مستعملة بصيغة الماضى ، وهى : (كنت) (واستكثرت) و (ما مسنى).

فهو تعبير عن إمكان ذلک فى الماضى لعدم علمه بالغيب سابقا ، لا على وقوع ذلک ، ولا على عدم علمه به مستقبلا أو امتناع حصول الغيب له فى المستقبل وبعد اتصاله بالوحى ، فلا ينافى ذلک أن يكون فى المستقبل (يعلم بالغيب) – من خلال الوحى طبعا – وأنه (يستكثر من الخير) وأنه (لا يمسه السوء).

كما دلت آيات أخرى على حصول الأفعال له :

فقال تعالى : (ذلک من أنباء الغيب نوحيه إليک ...) الآية (44) من سورة آل عمران (3).

وقال تعالى : (إنا أعطيناک الكوثر) الآية (1) من سورة الكوثر (108).

وقال تعالى : (ذلک لنصرف عنه السوء والفحشاء ...) الآية (24) من سورة يوسف (12).

مع أن ذيل الآية – المستدل بها – وهو قوله تعالى : (... إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون) يدل على المراد من صدرها :

فإن مهمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم منحصرة بالإنذار والتبشير ، وإنما خصصهما (لقوم مؤمنين) لاعترافهم وقناعتهم بالنبوة وإيمانهم بأنباء الغيب الذى يأتى به وينذر به ويبشر به.

بينما غير المؤمنين ، لا يقتنعون بهذا الغيب ، فماذا يريد النبى نفيه من الغيب فى صدر الآية؟!

إنه ينفى عن نفسه العلم بالغيب الذى طلبوا معرفته منه بالاستقلال وبلا وحى ، معرفة ذاتية لدنية ، فإنهم كانوا يطالبونه بالإخبار عن علم الساعة ، كأسئلة امتحانية يريدون إبكات النبى وإفحامه بها كما صرحت بذلک الآية السابقة على هذه والمرقمة (187) من سورة الأعراف ، فكان النفى وأراد على (علم الغيب بالساعة) ومن غير الوحى ، ولا من خلال الرسالة ، ومن دون أن تتعلق مشيئة الله أن يعلمه نبيه.

وإلا ، فنفس النبوة والإنذار والتبشير ، هى من الغيب الذى جاء به ، ومدح المؤمنين بأنهم (يؤمنون بالغيب).

فلو دل دليل على عدم إخبار نبيه به ، مما اختص الله علمه بنفسه ، كأمر الروح ، وعلم الساعة ، وما نص – من الأمور – على أن علمها عند الله ، فهو من العلم المكنون الخاص بالله تعالى.

وأما أمور – مثل علم النبى بموته – مما قامت الآثار والأخبار على أن النبى والأئمة كانوا على علم بها ، من خلال الوحى وإخباره ، وجبرئيل ونزوله ، والكتب السماوية وأنبائها.

فليس فى الالتزام بذلک تحديا لاختصاص علم الغيب بالله جل ذكره ، وليس ذلک منافيا لكتاب أو سنة ، أو أصل ثابت ، أو فرع ملتزم به.

الأمر السادس :

ومن جميع ما ذكرنا ظهر عدم صحة الاستدلال على نفى علم الغيب عن الرسول والإمام بمحدودية وجودهما الذى هو من الممكنات ، وعدم أزليتها ، وعدم أبديتها ، مع أن الغيب لا حدود له ، والمحدود لا يستوعب غير المحدود – بحكم العقل – ولذلک اختص (علم الغيب) بالله تعالى الذى لا يحد.

وذلک لأن محدودية النبى والإمام أمر لا ريب فيه ، ولا شبهة تعتريه ، وكذلک اختصاص علم الغيب بالله أمر قد أثبتناه ، ولم ينكره أحد من المسلمين ، كما ذكرناه.

لكن المدعى أن الله تعالى أكرمهم وخصهم بأنباء من الغيب ووهبهم علمها ، فبإذنه علموا ذلک ، وأصبح لهم (شهودا) وإن كان لغيرهم (غيبا) محجوبا.

وإنما اختصهم الله بذلک ، لقربهم منه بالعمل الصالح ، والنية الصادقة ، وإحراز الإخلاص والتقوى ، والجد فى البذل والفداء.

ولم يعطوا ذلک بالجبر والإكراه ، بل من جهة امتلاكهم للسمات المؤهلة للوصول إلى الدرجات ، واستحقاق المقامات التى أثبتتها لهم الفتنة والابتلاء والامتحان والمعاناة الطويلة التى قاسوها فى مختلف مراحل وجودهم فى الحياة.

إن أمر الاستبعاد والاستهوال لعلم الأئمة بالغيب الشامل للماضى

والحاضر والمستقبل ، سوف يهون إذا عرف ليس بالاستقلال ، بل بواسطة الوحى الإلهى المنزل على قلب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن خلال الالهام لآله الأطهار.

وقد استفاضت الأحاديث والأخبار والآثار الدالة على كثير من ذلک ، حتى عدت من (دلائل النبوة) ومعاجز الرسالة ، وقد جمعتها كتب بهذا العنوان ، وتناقلتها الرواة وملئت بها الصحف.

فإذا اتفقت عليه عقول السامعين لتلک الأخبار ، وشاهدتها عيون الشاهدين لتلک الأحداث ، واستيقنتها قلوب المؤمنين بالغيب وبالرسالة المحمدية.

فماذا على ذلک من جحود عقل خامد؟!

وإذا بلغت الروايات الدالة على (إنباء السماء بأنباء كربلاء) حد التواتر ، وذاعت وانتشرت ، حتى رواها الشيعة وأهل ألسنة ، وأثبتها المؤلفون فى كتب (دلائل النبوة) كأبى نعيم والبيهقى ، حتى عد من أعظم معاجز النبوة ، وأهم ما يصدقها.

فماذا عليها من عقل واحد أن ينكرها ، ولا يصدق بها؟!

هذا ما نقوله فى الجواب عن الاعتراض الأول.

وحاصله ثبوت علم الغيب للنبى والإمام من خلال الوحى والإلهام ، وهو الذى التزم به جمهور علماء الإمامية ، ولم نجد فيه مخالفا قط ، إلا ظاهر من التزم بإثبات العلم بالإجمال ببعض الأمور دون التفصيل ، وسيأتى نقل كلامه ، ومناقشته.

ومن هنا فإن المحور الذى سنتحدث عنه إنما هو حول الاعتراض الثانى ، وسنستعرض صيغه عبر القرون ، ونذكر أشكال الإجابة عنه.

العامة ومسألة (علم الغيب) :

إن تفسيرنا لآيات الغيب الواردة فى القرآن الكريم ، لم تنفرد به الشيعة الإمامية ، بل التزم به كثير من علماء العامة من أهل السنة : مفسرين ، وفقهاء ، وعلماء كلام ، وغيرهم.

وقد ذكر العلامة الحجة المتتبع السيد عبد الرزاق الموسوى المقرم ، مؤلف (مقتل الحسين عليه السلام) (1) أقوالهم بهذا الصدد.

====

ولد من والدين شريفين ، وفى بيت مزدان بالعلماء والصلحاء ، هاجر جد والده (السيد قاسم ابن حسون ، من مدينة (الحسكة) إلى مدينة النجف ، فولد السيد عبد الرزاق سنة 1316 ه فيها.

نشأ فى مكاتب العلم ، والمدارس الدينية ، وحضر فى الدراسات العليا بحوث المجتهدين : الشيخ محمد جواد البلاغى (ت 1352 ه) والسيد أبو الحسن الأصفهانى (ت 1365 ه).

وساهم مع أستاذه البلاغى فى نشر كتبه التى ناضل فيها عن شريعة الإسلام كالرحلة المدرسية ، والهدى إلى دين المصطفى.

واختص بالشيخ محمد حسين الأصفهانى (ت 1361 ه) فى دروس الفلسفة والكلام ، وصحبه طويلا ، وبرغبة من السيد ، نظم الشيخ أرجوزته (الأنوار القدسية) فى المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام ، التى استأثرت بعواطف السيد ، فكان يلازم تلاوتها ، ونثرها فى مواضع من كتبه ، وبالخصوص مقتله.

أخرج الكثير من المؤلفات القيمة بقلمه الشريف ، وطبع منها بعض ما يتعلق بالمعصومين عليهم السلام وشخصيات علوية وإسلامية ، وأشهر مؤلفاته (مقتل الحسين عليه السلام) الذى يعد من أغنى المقاتل مادة ، وأفضلها جمعا وترتيبا ، وقد حسم السيد المقرم فيه كثيرا مما كان عالقا من البحوث والقضايا التاريخية والنسبية.

وكان السيد المقرم عالما ، شريفا ، شديدا الغيرة على الدين والحق ، لا تأخذه فى الله لومة لائم ، يثار غيظا إذا وجد مخالفة أو فسادا أو استهتارا بالموازين والقيم ، وكان مهيبا ، زاهدا.

التقيت به مرات عديدة فكان يبعث فى روح الهمة والجد ، والتسابق فى درجات العلم

1- 1. هو العلامة الفاضل ، والمتتبع المحقق ، والزاهد السيد عبد الرزاق بن محمد.

وإليک ما نقله السيد المقرم بنصه ومصادره :

قال ابن حرج الهيثمى (هو المكى صاحب الصواعق المحرقة) :

لا منافاة بين قوله تعالى : (قل لا يعلم من فى السماوات والأرض الغيب

====

والعمل ، وكان كثير الترحاب بكل الشباب من أهل العلم تمتلئ نظراته بالأمل والتوقع أن نسعى ونستعد لخوض معارک العلم والعقيدة ، وكان يؤكد بكلامه اللطيف ما كان عليه الآباء والأجداد من مقامات عالية فى العلم والتحقيق ، والورع والتقوى ، ويستحث اللحوق بهم ، مشفعا ذلک بالدعاء والبركة ، متبعا حديثه بابتسامة ظريفة.

وقد كنت حين ألتقيه ، أرجع بنفس مليئة بالعزيمة ، متطلعة إلى العمل ، تواقة إلى العلم.

وهكذا كان السيد المقرم يسعى فى سبيل الأهداف الكبرى التى واصلها تبعا للأئمة عليهم السلام فى النضال ، والتربية والتعليم ، بلسانه ، وقلمه ، وقدمه ، وإقدامه.

توفى فى النجف الأشرف سنة 1391 ه ، تغمده الله برحمته وأثابه فضله وبره وخيره ، ورفع درجته.

وقد ترجم له ولده السيد محمد حسين ، فى مقدمة (مقتل الحسين عليه السلام) ترجمة ضافية استفدنا منها.

ولم أرسم فى خطة بحثى هذا ، التعرض لكلمات العامة ، إلا أنى لما اطلعت على ما كتبه السيد المقرم فى (مقتل الحسين عليه السلام) عن هذا البحث ، وهى كتابة ثمينة ومفصلة تقع فى الصفحات6. 66 ، بالعناوين التالية : (الإقدام على القتل) و (آية التهلكة) و (علم الحسين بالشهادة) أودع فيها ما ملخصه : أن علم الأئمة عليهم السلام إنما هو فيض اختصهم الله به لاستحقاقهم ذلک بخلافتهم عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيامهم بواجب الدعوة ، فاقتضى أن يكون لهم من العلم ما يؤدون به حق الخلافة عن الرسالة التى كانت متصلة بالوحى تنهل من علمه وتنعم بفيضه.

وأثبت علم الحسين عليه السلام بما آل إليه أمر نهضته ، ومن أبدع ما ذكره قوله : (وإنما لم يصارح بما عنده من العلم لكل من يرغب فى إعراضه عن السفر إلى الكوفة لعلمه بأن الحقائق لا تفاض لأى متطلب ، بعد اختلاف الأوعية سعة وضيقا ، وتباين المرامى قربا وبعدا ، فلذلک يجيب عليه السلام كل أحد بما يسعه ظرفه وتتحمله معرفته وعقليته) مقتل الحسين عليه السلام : ص 66.

وقد نقل السيد المقرم فى بحثه بعض الأخبار وكلمات المفيد والعلامة والبحرانى ، بشكل مختصر ، واقتصرنا هنا على نقل كلمات العامة بواسطته تكريما له ، وتخليدا لذكره ، وتثمينا لجهده ، وليكون ذكرا منا لفضله وخدماته الجليلة للدين والعلم وأهلهما.

إلا الله) [الآية (65) من سورة النمل (27)].

وقوله : (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا) [الآية (26) من سورة الجن (72)].

وبين علم الأنبياء والأولياء بجزئيات من الغيب.

فإن علمهم إنما هو بإعلام من الله تعالى ، وهـذا غير علمه الـذى تفرد به تعالى شأنه من صـفاته القديمـة الأزلية الدائمة الأبدية المنزهة عن التغيير.

وهذا العلم الذاتى هو الذى تمدح به ، وأخبر - فى الآيتين - بأنه لا يشاركه أحد فيه.

وأما من سواه ، فإنما يعلم بجزئيات الغيب بإعلامه تعالى.

وإعلام الله للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن ، لا يستلزم محالا ، بوجه.

فإنكار وقوعه عناد.

ومن البين أنه لا يؤدى إلى مشاركتهم له تعالى فيما تفرد به من العلم الذى تمدح به واتصف به من الأزل.

وعلى هذا مشى النووى فى فتاواه (1).

وقال النيسابورى صاحب التفسير :

إن امتناع الكرامة من الأولياء : إما لأن الله ليس (معاذ الله) أهلا لأن يعطى المؤمن ما يريد! وإما لأن المؤمن ليس أهلا لذلك!!

وكل منهما بعيـد ، فإن توفيق المؤمن لمعرفته لمن أشـرف المواهب - منه تعالى - لعبـده ، فإذا لم يبخل الفياض بالأشـرف ، فلأن لا يبخل بالدون أولى (2).

وقال ابن أبى الحديد : إنا لا ننكر أن يكون فى نوع من البشر أشخاص

1- 1. الفتاوى الحديثية : 222 ، بواسطة مقتل الحسين عليه السلام - للمقرم - : 53.

2- 2. النور السافر فى أعيان القرن العاشر - لعبد الله القادر العيدروسى - : 85.

يخبرون عن الغيوب ، وكله مستند إلى البارى جل شأنه ، بإقداره ، وتمكينه ، وتهيئة أسبابه (1).

وقال ابن أبى الحديد – أيضا – : لا منافاة بين قوله تعالى : (وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا) (الآية (34) من سورة لقمان (31)).

وبين علمه صلى الله عليه وآله وسلم بفتح مكة ، وما سيكون من قتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

فإن الآية غاية ما تدل عليه : نفى العلم بما يكون فى الغد ، وأما إذا كان بإعلام الله عزوجل ، فلا.

فإنه يجوز أن يعلم الله نبيه بما يكون (2).

وفى عنوان (آية التهلكة) قال المقرم : وقد أثنى سبحانه تعالى على المؤمنين فى إقدامهم على القتل والمجاهدة فى سبيل تأييد الدعوة الإلهية (وذكر بعض آيات القتال فى سبيل الله).

ولم يتباعد عن هذه التعاليم محمد بن الحسن الشيبانى ، فينفى البأس عن رجل يحمل على الألف مع النجاة أو النكاية ، ثم قال : (ولا بأس بمن يفقد النجاة أو النكاية إذا كان إقدامه على الألف مما يرهب العدو ويقلق الجيش) معللا بأن هذا الإقدام أفضل من النكاية ، لأن فيه منفعة للمسلمين (3).

ويقول ابن العربى المالكى : جوز بعض العلماء أن يحمل الرجل على الجيش العظيم طالبا للشهادة ، ولا يكون هذا من الالقاء بالتهلكة ، لأن الله تعالى يقول : (من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ...) (الآية (207) من سورة البقرة (2)).

خصوصا إذا أوجب الإقدام تأكد عزم المسلمين حين يرون واحدا منهم

1– 1. شرح نهج البلاغة – لابن أبى الحديد – 1 / 427 طبع أول – مصر.

2– 2. المصدر السابق 2 / 362.

3– 3. أحكام القرآن – للجصاص – 1 / 309 فى آية التهلكة.

قابل الألوف (1).

فإذن ، لم يمنع مانع شرعى ، ولا عقلى ، من إمكان علم البشر بالغيب فى نظر هؤلاء ، وهذا ما يقوله الشيعة الإمامية فى النبى والإمام.

والدليل على (علم النبى والإمام) بالغيب من طريق الوحى والإلهام ، هو ما أقاموه فى الكتب الكلامية على وجوب مثل ذلك العلم ، لهما ، لتصديقهما لمقام الرسالة فى الرسول ، والإمامة فى الإمام ، وهذان المقامان يقتضيان العلم.

فمن أقر للأئمة بالإمامة ، فلا موقع عنده للاعتراض بالإلقاء إلى التهلكة ، كما أوضحنا فى الأمور التى قدمناها.

وكذلك من نفى عنهم علم الغيب ، لعدم التزامه بالإمامة لهم ، إذ على فرض ذلك لم يصدق فى حقهم (الإقدام) المحرم.

وإثبات علمهم بالغيب ، مع نفى إمامتهم ، قول ثالث لم يقل به أحد.

نعم ، يمكن فرض علمهم بالغيب باعتبارهم أولياء لله استحقوا ذلك لمقاماتهم الروحية ، وقرباتهم المعنوية ، وتضحياتهم فى سبيل الله ، وإخلاصهم فى العبادة والولاية لله - بقطع النظر عن مقام الإمامة - وحينئذ يتساءل : كيف أقدموا على الموت والقتل ، وهم يعلمون؟!

فإن الأجوبة التالية التى نقلناها وأثبتناها فى بحثنا تكون مقنعة لمثل من يقدم هذا السؤال ، مع التزامه بهذا الفرض!

1- 1. الأحكام - لابن العربى - 1 / 49 ، فى آية التهلكة ، طبع أول سنة 1331 ه.

صيغ المشكلة وجوابها عبر العصور

1 - عصر الإمام الرضا عليه السلام (ت 203 ه)

عرضت المشكلة على الإمام أبى الحسن الرضا على بن موسى بن جعفر ابن محمد عليه السلام (ت 203 ه) فيما رواه الكلينى رحمه الله فى (الكافى) كتاب الحجة ، باب (أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون ، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم) :

الحديث الرابع : على بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن الحسن بن الجهم ، قال : قلت للرضا عليه السلام : إن أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله ، والليلة التى يقتل فيها ، والموضع الذى يقتل فيه.

وقوله - لما سمع صياح الإوز فى الدار - : (صوائح تتبعها نوائح)!

وقول أم كلثوم : (لو صليت الليلة داخل الدار ، وأمرت غيرك يصلى بالناس) فأبى عليها!

وكثر دخوله وخروجه تلك الليلة ، بلا سلاح!

وقد عرف عليه السلام أن ابن ملجم لعنه الله قاتله بالسيف!

كان هذا مما لم يجز (1) تعرضه؟!

فقال : ذلک كان ، ولكنه خير (2) فى تلک الليلة ، لتمضى مقادير الله عز

====

وقد نقل المجلسى فى مرآة العقول عن بعض النسخ : (حين).

1- 1. علق محقق الكتاب : فى بعض النسخ (لم يحل) وفى بعضها (لم يحسن).
2- 2. علق المحقق : فى بعض النسخ (حير) بالحاء المهملة.

وجل (1).

والمستفاد من هذا الحديث أمور :

الأول : إن المشكلة كانت مطروحة منذ عهود الأئمة ، وعلى المستوى الرفيع ، إذ عرضها واحد من كبار الرواة وهو : الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين ، أبو محمد الزراى الشيبانى ، من خواص الإمام الرضا عليه السلام ، وروى عن الإمام الكاظم عليه السلام ، وعنه جمع من أعيان الطائفة ، وقد صرح بتوثيقه ، وله كتاب معروف رواه أصحاب الفهرستات ، وله حديث كثير فى الكتب الأربعة (2).

وهو من كبار آل زرارة ، البيت الشيعى المعروف بالاختصاص بالمذهب.

الثانى : إن علم الإمام ومعرفته بوقت مقتله ، وما ذكر فى الرواية من الأقوال والأفعال الدالة على اختياره للقتل وإقدامه على ذلک ، كلها أمور كانت مسلمة الوقوع ، ومعروفة فى عصر السائل.

الثالث : إن الراوى إنما سأل عن وجه إقدام الإمام على هذه الأمور ، وإنه مع العلم بترتب قتله على ذلک ، كيف يجوز له تعريض نفسه له؟ وهو مضمون الاعتراض الثانى.

الرابع : إن جواب الإمام الرضا عليه السلام بقوله : (ذلک كان) تصديق بجميع ما ورد فى السؤال من أخبار (علم الإمام) والأقوال والأفعال التى ذكرها السائل ، وعدم معارضته الإمام الرضا عليه السلام لشئ ، من ذلک وعدم إنكاره ، كل ذلک دليل على موافقة الإمام الرضا عليه السلام على اعتقاد السائل بعلم الإمام بوقت قتله.

الخامس : جواب الإمام الرضا عليه السلام عن السؤال بتوجيه إقدام

1- 1. الكافى ، الأصول 1 / 259 ح 4 ، ومرآة العقول 3 / 123 - 124.

2- 2. معجم الأعلام من آل أعين الكرام : 204 رقم 12.

الإمام ، وعدم الاعتراض على أصل فرض علم الغيب ، دليل على قبول هذا الفرض ، وعدم ثبوت الاعتراض الأول.

السادس : قول الإمام عليه السلام فى الجواب : (لكنه خير) صريح فى أن الإمام السلام أعطى الخيرة من أمر موته ، فأختار القتل لتجرى الأمور على مقاديرها المعينة فى الغيب ، وليكون أدل على مطاوعته لإرادة الله وانقياده لتقديره.

وهذا أوضح المعانى ، وأنسبها بعنوان الباب.

وعلى نسخة (حين) التى ذكرها المجلسى ، فالمعنى أن القتل قد عين حينه ووقته ، لمقادير قدر الله أن تمضى وتتحقق ، فتكون دلالة الحديث على ما فى العنوان من مجرد ثبوت علم الإمام بوقت قتله وإقدامه ، وعدم امتناعه وعدم دفعه عن نفسه ، وذلک يتضمن أن الإمام وافق التقدير وجرى على وفقه.

وأما نسخة (حير) فلا معنى لها ، لأن تحير الإمام ليس له دخل فى توجيه إقدامه على القتل عالما به ، بل ذلک مناقض لهذا الفرض ، مع أنه لا يناسب عنوان الباب.

فيكون احتمالها مرفوضا.

ولعلها مصحفة عن (خبر) بمعنى أعلم ، فيكون الجريان على التقدير وإمضائه تعليلا لإخبار الإمام وإعلامه ، لكنه لا يخلو من تأمل.

فالأولى بالمعنى ، والأنسب بالعنوان : هو (خير) كما أوضحنا.

فدلالة الحديث على ثبوت علم الإمام بوقت موته ، واختياره فى ذلک واضحة جدا.

والجواب عن الاعتراض بالإلقاء فى التهلكة : هو أن الإمام إنما اختار الموت والقتل بالكيفية التى جرى عليها التقدير ، حتى يكشف عن منتهى طاعته لله وانقياده لإرادته وحبه له وفنائه فيه وعشقه له ورغبته فى لقائه ، كما نقل عنهم قولهم عليهم السلام : (رضا لرضاک ، تسليما لأمرک ، لا معبود سواک).

2 - عصر الشيخ الكلينى (ت 329 ه)

المحـدث الأقدم أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينى الرازى ، مجدد القرن الرابع ، المتوفى سـنة 329 ه وقد عاش فى عصر الغيبة الصغرى وعاصـر من الوكلاء ثلاثة ، وقد احتل بين الطائفة مكانة مرموقة ، وكانت له بين علماء الإسـلام منزلة عظيمة ، وننقل بعض ما قاله الكبراء فى حقه :

قال النجاشى (ت 450 ه) : شيخ أصحابنا فى وقته بالرى ووجههم ، وكان أوثق الناس فى الحديث وأثبتهم.

وقال الطوسى (ت 460 ه) : ثقة عارف بالأخبار ، جليل القدر.

وقال العامة فيه : من فقهاء الشيعة ، ومن أئمة الإمامية وعلمائهم.

قال السيد بحر العلوم (ت 1212 ه) : ثقة الإسلام ، وشيخ مشايخ الأعلام ، ومروج المذهب فى غيبة الإمام عليه السلام ، ذكره أصحابنا ...

واتفقوا على فضله وعظم منزلته (1).

وكتابه العظيم (الكافى) أول الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة فى الحديث وأجلها وأوسعها ، والذى مجد به كبار الطائفة وأعلامهم :

فقال المفيد (ت 413 ه) فيه : هو من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة.

وقال الشهيد الأول (ت 786 ه) : كتاب الكافى فى الحديث الذى لم يعمل الإمامية مثله.

1- 1. الرجال - للنجاشى - : 266 ، الفهرست - للطوسـى - : 161 رقم 603 ، الرجال - للطوسى - : 495 رقم 27 ، الاكمال - لابن ماكولا - 4 / 575 ، الكامل فى التاريخ - لابن الأثير - 8 / 364 ، الفوائد الرجالية - لبحر العلوم - 3 / 325 ، وقد نقلنا هذه الأقوال بواسطة كتاب : الشيخ الكلينى البغدادى وكتابه الكافى ، تأليف السيد ثامر هاشم حبيب العميدى : 140 - 143.

وقال المازندرانی (ت 1081 ه) وهو شارح الکافی : کتاب الکافی أجمع الکتب المصنفة فی فنون علوم الإسلام ، وأحسنها ضبطا ، وأضبطها لفظا ، وأتقنها معنی ، وأکثرها فائدة ، وأعظمها عائدة ، حائز میراث أهل البیت ، وقمطر علومهم.

وقال السید بحر العلوم (ت 1212 ه) : إنه کتاب جلیل ، عظیم النفع ، عدیم النظر ، فائق علی جمیع کتب الحدیث بحسن الترتیب ، وزیادة الضبط والتهذیب ، وجمعه للأصول والفروع ، واشتماله علی أکثر الأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار علیهم السلام (1).

لقد عقد الشیخ الکلینی فی کتابه (الکافی) بابا فی کتاب (الحجة) بعنوان : (باب أن الأئمة علیهم السلام یعلمون متی یموتون ، وأنهم لا یموتون إلا باختیار منهم).

وأورد فیه (ثمانیة) أحادیث تدل علی ما فی العنوان ، ومنها الحدیث المذکور سابقا ، عن الإمام الرضا علیه السلام.

وعقد الکلینی لهذا الباب بهذا العنوان یدل بوضوح علی أن المشکلة کانت معروضة فی عصره ، وبحاجة إلی حسم ، فلذلک لجأ إلی عقده.

فلنمر بمضمون الأحادیث ، کی نقف علی مدالیلها (2) :

الحدیث الأول : بسنده عن أبی بصیر ، قال :

قال أبو عبد الله علیه السلام : أی إمام لا یعلم ما یصیبه ، وإلی ما یصیر ، فلیس ذلک بحجة لله علی خلقه.

ودلالته علی عنوان الباب واضحة.

الحدیث الثانی : بسنده عمن أدخل علی موسی الکاظم علیه السلام

1- 1. نقلنا هذه التصریحات من المصدر السابق : 154 - 156.

2- 2. الأحادیث وردت فی الکافی ، الأصول 1 / 258 - 260.

فأخبر أنه قد سقى السم وغدا يحتضر ، وبعد غد يموت.

ودلالته على علم الإمام بوقت موته واضحة.

الحديث الثالث : بسنده عن جعفر الصادق عليه السلام ، عن أبيه الباقر عليه السلام : أنه أتى أباه على بن الحسين السجاد عليه السلام ، قال له : إن هذه الليلة يقبض فيها ، وهى الليلة التى قبض فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ودلالته على علم الإمام بليلة وفاته واضحة.

الحديث الرابع : وقد أوردناه فى المقطع السابق بعنوان (عصر الإمام الرضا عليه السلام).

الحديث الخامس : بسنده عن الإمام أبى الحسن موسى الكاظم عليه السلام ، وفيه : أن الله غضب على الشيعة وأنه خيره نفسه ، أو الشيعة ، وأنه وقاهم بنفسه.

ودلالته على تخييره بين أن يصيبهم بالموت ، أو يصيبه هو ، وعلى اختياره الموت وقاء لهم ، واضحة.

الحديث السادس : بسنده إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام ، أنه قال لمسافر الراوى : إنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول له : يا على ، ما عندنا خير لک.

ومن الواضح أن هذا القول هو دعوة للإمام إلى ما عند رسول الله ، وهو كناية واضحة عن الموت ، وقد مثل الإمام الرضا عليه السلام وضوح ذلک بوضوح وجود الحيتان فى القناة التى أشار إليها فى صدر الحديث.

الحديث السابع : بسنده عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام ، أن أباه أوصاه بأشياء فى غسله وفى كفنه وفى دخوله قبره ، وليس عليه أثر الموت ، فقال الباقر عليه السلام : يا بنى ، أما سمعت على بن الحسين عليه السلام ينادى من وراء الجدار : (يا محمد ، تعال ، عجل).

دلالته مثل الحديث السابق ، فى كون الدعوة إلى الدار الأخرى ، والقرينة هنا أوضح ، حين أوصى الإمام بتجهيزه.

ودلالة هذين الحديثين على الاختيار للإمام واضحة ، إذ أن مجرد الدعوة ليس فيها إجبار على الامتثال ، بلى يتوقف على الإجابة الاختيارية لذلک.

الحديث الثامن : بسنده عن عبد الملک بن أعين ، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال : أنزل الله تعالى النصر على الحسين عليه السلام حتى كان بين السماء والأرض.

ثم خير : النصر ، أو لقاء الله.

فاختار لقاء الله تعالى.

ودلالته على ما فى عنوان الباب واضحة ، للتصريح فيه بالتخيير ثم اختيار الإمام لقاء الله.

ومع وضوح دلالة جميع هذه الأحاديث على ما فى عنوان الباب كما شرحناه ، فلا يرد نقد إلى الكلينى ، ولا الكافى ، ولا هذا الباب بالخصوص ، ومن حاول التهجم على الكتاب والتشكيک فى صحة نسخه ، والمناقشة فى أسانيد هذه الأحاديث ، فهو بعيد عن العلم وأساليب عمل العلماء.

والتشكيک فى دلالة الأحاديث على مدلول عنوان الباب يدل على الجهل باللغة العربية ، ودلالتها اللفظية والبعد عن أوليات علم الكلام بشكل مكشوف ومفضوح ، فلا نجد من اللازم التعرض لكل ما ذكر فى هذا المجال ، إلا أن محاولة التهجم على الكتاب ، وأسانيده ، لا بد من ذكرها وتفنيدها ، وهى :

أولا : ما ذكر تبعا لمستشرق أمريكى أثار هذه الشبهة - من أن نسخ كتاب (الكافى) مختلفة ، وأن هناک فرقا بين رواية الصفوانى ، ورواية النعمانى ، للكتاب ، وبين النسخة المطبوعة المتداولة.

نقول : إن تلاميذ الكلينى الذين رووا عنه كتاب (الكافى) بالخصوص

كثيرون ، وقد صرح علماء الرجال بروايتهم للكتاب عن مؤلفه الكلينى ، وهم : الصفوانى ، والنعمانى ، وأبو غالب الزرارى ، وأبو الحسن الشافعى ، وأبو الحسين الكاتب الكوفى ، والصيمرى ، والتلعكبرى ، وغيرهم (1).

وإن دلت كثرة الرواة على شئ فإنما تدل على أهمية الكتاب والعناية به ، والتأكد من نصه ، ولا بد أن يبذل المؤلف والرواة غاية جهدهم فى تحقيق عملية المحافظة عليه ، والتأكد من بلوغه بالطرق الموثوقة المتعارفة لتحمل الحديث وأدائه.

أما الاختلاف بين النسخ على أثر وقوع التصحيف والسهو فى الكتابة ، وعلى طول المدة الزمنية بيننا وبين القرن الرابع على مدى عشرة قرون ، فأمر قد منى به تراثنا العربى ، فهل يعنى ذلك التشكيك فى هذا التراث؟!

كلا ، فإن علماء الحديث قد بذلوا جهودا مضنية فى الحفاظ على هذا التراث وجمع نسخه والمقارنة بينها ، والترجيح والاختيار والتحقيق والتأكد من النص ، شأنهم فى ذلك شأن العلماء فى عملهم مع النصوص الأخرى ، من دون أن يكون لمثل هذه التشكيكات أثر فى حجيتها أو سلب إمكان الإفادة منها ، ما دامت قواعد التحقيق والتأكد والتثبت ، متوفرة ، والحمد لله.

أما تهريج الجهلة بأساليب التحقيق ، وبقواعد البحث العلمى فى انتخاب النصوص ، وإثارتهم وجود نسخ مختلفة ، فهو نتيجة واضحة للأغراض المنبعثة من الحقد والكراهية للعلم ، وقديما قيل : (الناس أعداء ما جهلوا).

وثانيا : مناقشة الأحاديث المذكورة ، من حيث أسانيدها ، ووجود رجال موسومين بالضعف فيها.

والرد على ذلك : أن البحث الرجالى ، ونقد الأسانيد بذلك ، لا بد أن يعتمد على منهج رجالى محدد ، يتخذه الناقد ، ويستدل عليه ، ويطبقه ، وليس

1- 1. لاحظ كتاب : الشيخ الكلينى ، للسيد العميدى : 96 - 112.

ذلک حاصـلا بمجرد تصفح الكتب الرجالية ، ووجدان اسم لرجل ، والحكم عليه بالضعف أو الثقة ، تبعا للمؤلفين الرجاليين وتقليدا لهم ، مع عدم معرفة مناهجهم وأساليب عملهم.

وإن من المؤسف ما أصاب هـذا العلم ، إذ أصـبح ملهاة للصـغار من الطلبة ، يناقشون به أسانيد الأحاديث ، مع جهلهم بالمناهج الرجالية التى أسـس مؤلفو علم الرجال كتبهم عليها ، وبنوا أحكامهم الرجالية على أساسها ، مع أهمية ما يبتنى على تلک الأحكام من إثبات ونفى ، ورد وأخذ ، لأحاديث وروايات فى الفقه والعقائد والتاريخ وغير ذلک.

كما أن معرفة الحديث الشريف ، وأساليب تأليفه ومناهج مؤلفيه له أثر مهم فى مداولة كتبهم والاستفادة منها.

ولقد أساء من أقحم – ولا يزال يقحم – الطلبة فى وادى هذا العلم ، الصـعب المسالک ، فيصـرفون أوقاتهم الغالية فى مناقشات ومحاولات عقيمة ، ويبنون عليها الأحكام والنتائج الخطيرة.

كالمناقشـة فى أسانيـد أحاديث هـذا الباب الذى نبحث عنه فى كتاب (الكافى) للشـيخ الكلينى ، فقد جهل المناقش أمورا من مناهج النقد الرجالى ، ومن أسلوب عمل الكلينى ، فخبط خبط عشواء فى توجيه النقد إلى (الكافى).

فمن ناحيـة : إن قسم الأصول من (الكافى) إنما يحتوى على أحاديث ترتبط بقضايا عقائدية ، وأخرى موضوعات لا ترتبط بالتعبد الشـرعى ، كالتواريخ وأحوال الأئمة ومجريات حياتهم.

ومن المعلوم أن اعتبار السـند ، وحاجته إلى النقد الرجالى بتوثيق الرواة أو جرحهم ، إنما هو لازم فى مقام إثبات الحكم الشرعى ، للتعبد به ، لأن طريق اعتبار الحـديث توصـلا إلى التعبـد به متوقف على اعتباره سـنديا ، بينما القضايا الاعتقاديـة ، والموضوعات الخارجة لا يمكن التعبد بها ، لأنها ليست من الأحكام الشرعية ، فليس المراد منها هو التعبد بمدلولها والتبعية للإمام فيها ،

وإنما المطلوب الأساسى منها هو القناعة والالتزام القلبى واليقين ، وليس شئ من ذلک يحصل بالخبر الواحد حتى لو صح سنده ، وقيل بحجيته واعتباره ، لأنه على هذا التقدير لا يفيد العلم ، وإنما يعتبر للعمل فقط.

نعم ، إن حاجة العلماء إلى نقل ما روى من الأحاديث فى أبواب الأصول الاعتقادية ، لمجرد الاسترشاد بها ، والوقوف من خلالها على أساليب الاستدلال والطرق القويمة المحكمة التى يتبعها أئمة أهل البيت عليهم السلام فى الاقناع والتدليل على تلک الأصول.

ولا يفرق فى مثل هذا أن يكون الحديث المحتوى عليه صحيح السند أو ضعيفة ، ما دام المحتوى وافيا بهذا الغرض وموصلا إلى الاقناع الفكرى بالمضمون.

وليس التشكيک فى سند الحديث المحتوى على الاقناع مؤثرا لرفع القناعة بما احتواه من الدليل.

وكذا الموضوعات الخارجة ، كالتواريخ وسنى الأعمار وأخبار السيرة ، ليس فيها شئ يتعبد به حتى تأتى فيه المناقشة السندية ، وإنما هى أمور ممكنة ، يكفى فى الالتزام بها ونفى احتمال غيرها ورود الخبر به.

فلو لم يمنع من الالتزام بمحتوى الخبر الوارد أصل محكم ، أو فرع ملتزم ، ولم تترتب على الالتزام به مخالفة واضحة ، أو لم تقم على خلافه أدلة معارضة ، كفى الخبر الواحد فى احتماله لكونه ممكنا.

وإذا غلب على الظن وقوعه باعتبار كثرة ورود الأخبار به ، أو توافرها ، أو صدور مثل ذلک الخبر من أهله الخاصين بعلمه ، أو ما يماثل ذلک من القرائن والمناسبات المقارنة ، كفى ذلک مقنعا للالتزام به.

وبما أن موضوع قسم الأصول من الكافى ، وخاصة الباب الذى أورد فيه الأحاديث الدالة على (علم الأئمة عليهم السلام بوقت موتهم وأن لهم الاختيار فى ذلک) هو موضوع خارج عن مجال الأحكام والتعبد بها وليس الالتزام به

منافيا لأصل من الأصول الثابتة ، ولا لفرع من الفروع الشـرعية ، ولا معارضا لآية قرآنية ، ولا لحديث ثابت فى السنة ، ولا ينفيه دليل عقلى ، وقد وردت به هذه المجموعة من الأحاديث والآثار – مهما كان طريقها – فقد أصبح من الممكن والمحتمل والمعقول.

وإذا توافرت الأحاديث وتكررت ، كما هو فى أحاديث الباب ودلت القرائن الأخرى المذكورة فى كتب السيرة والتاريخ ، وأيدت الأحاديث المنبئة عن تلك المضامين حصل من مجموع ذلک وثوق واطمئنان بثبوته.

ولا ينظر فى مثل ذلک إلى مفردات الأسانيد ومناقشتها رجاليا.

ومن ناحيـة أخرى : فإن المنهـج السائـد فى عرف قـدماء العلماء ، وأعلام الطائفة ، هو اللجوء إلى المناقشة الرجالية فى الأسانيد ، ومعالجة اختلاف الحديث بذلک ، فى خصوص موارد التعارض والاختلاف.

وقد يستدل على هذه السيرة وقيام العمل بها ، باعتمادهم فى الفقه وغيره على الأحاديث المرسلة المقبولة والمتداولة وإن كانت لا سند لها ، فضلا عن المقطوعة الأسانيد ، فى صورة انفرادها بالحكم فى الموقف.

وللبحث عن هذا المنهج ، وقبوله أو مناقشته ، مجال آخر.

هذا ، مع أن الكلينى لم يكن غافلا – قط – عن وجود هذه الأسماء فى أسانيد الأحاديث ، لتسجيله لها وعقد باب لها فى كتابه.

كيف ، وهو من رواد علم الرجال ، وقد ألف كتابا فى هذا العلم باسم (الرجال) (1)؟!

أمـا اتهـام الرواة لهـذه الأحـاديث بالارتفـاع والغلو ، ومحاسـبة المؤلف الكلينى على إيرادهـا ، لأنها تحتوى على ثبوت علم الغيب للأئمة عليهم

---

1 – 1. الرجال – للنجاشى – : 267 ، جامع الرواة – للأردبيلى – 2 / 219 ، الفوائد الرجالية 3 / 332 ، أعيان الشيعة 47 / 153 ، مصفى المقال : 427 ، الأعلام – للزركلى – 8 / 17 ، ولاحظ كتاب : الشيخ الكلينى البغدادى ، للسيد العميدى : 120.

السلام.

فهذا مبنى على الجهل بأبسط المصطلحات المتداولة بين العلماء : فالغلو اسم يطلق على نسبة الربوبية إلى البشر - والعياذ بالله - ، بينما هذا معنون ب (أن الأئمة يعلمون متى يموتون ...) فالباب يتحدث عن (موت الأئمة) وهذا يناقض القول ب (الغلو) وينفيه.

فجميع رواة هذا الباب ، يبتعدون - بروايتهم له - عن الغلو المصطلح ، قطعا.

فيكف يتهمهم بالغلو؟!

هذا ، والكلينى نفسه ممن ألف كتابا فى الرد على (القرامطة) وهم فرقة تنسب إلى الغلاة (1) مما يدل على استيعاب الكلينى وتخصصه فى أمر الفرق.

فيكف يحاسب بمثل ذلک؟!

ثم إن قول الكلينى فى عنوان الباب : (وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم) يعنى أن الموت الإلهى الذى قهر الله به عباده وما سواه ، بدون استثناء ، وتفرد هو بالبقاء دونهم ، لا بد أن يشملهم - لا محالة - ولا مفر لهم منه ، وإنما امتازوا بين سائر الخلائق بأن جعل الله اختيارهم لموتهم إليهم ، وهذا يوحى :

أولا : أن لهم اختيار وقت الموت ، فيختارون الآجال المعلقة ، قبل أن تحتم ، فيكون ذلک بإرادة منهم واختيار وعلم ، رغبة منهم فى سرعة لقاء الله ، وتحقيقا للآثار العظيمة المترتبة على شهادتهم فى ذلک الوقت المختار.

وهذا أنسب بكون إقداماتهم مع كامل اختيارهم ، وعدم كونها مفروضة عليهم ، وأنسب بكون ذلک مطابقا لقضاء الله وقدره ، فهو يعنى إرادة الله منهم

---

1 - 1. الرجال - للنجاشى - : 267 ، الفهرست - للطوسى - : 161 ، معالم العلماء - لابن شهرآشوب - : 88 ، جامع الرواة 2 / 219 ، لؤلؤة البحرين - للبحرانى - : 393 ، هدية العارفين - للبغدادى - مج 2 ج 6 / 35 ، الأعلام 8 / 17 ، الفوائد الرجالية 3 / 332 ، أعيان الشيعة 47 / 153 ، ولاحظ كتاب : الشيخ الكلينى البغدادى ، للسيد العميدى : 115.

لما أقدموا عليه ، من دون حتم.

وإلا ، فإن كان قضاءا مبرما وأجلا حتما لازما ، فكيف يكونون مختارين فيه؟! وما معنى موافقتهم على ما ليس لهم الخروج عنه إلى غيره؟!

ثانيا : أن لهم اختيار نوع الموت الذى يموتون به ، من القتل بالسيف ضربة واحدة ، كما اختار الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ذلک ، أو بشرب السم أو أكل المسموم كما اختاره أكثر الأئمة عليهم السلام ، أو بتقطيع الأوصال وفرى الأوداج واحتمال النصال والسهام وآلام الحرب ، والنضال ، وتحمل العطش والظمأ ، كما جرى على الإمام سيد الشهداء عليه السلام.

ولا يأبى عموم لفظ العنوان (لا يموتون إلا باختيار منهم) عن الحمل على ذلک كله.

مع أن فى المعنى الثانى بعدا اجتماعيا هاما ، وهو : أن الأئمة الأطهار عليهم السلام كانوا يعلمون من خلال الظروف ، والأحداث ، والمؤشرات والمجريات ، المحيطة بهم - بلا حاجة إلى الاعتماد على الغيب وإخباره - أن الخلفاء الظلمة ، والمتغلبين الجهلة ، على حكم العباد والبلاد ، سيقدمون على إزهاق أرواحهم المقدسة بكل وسيلة تمكنهم ، لأنهم لا يطيقون تحمل وجود الأئمة عليهم السلام الرافضين للحكومات الجائرة والفاسدة ، والتى تحكم وتتحكم على الرقاب بالباطل ، وباسم الإسلام ليشوهوا سمعته الناصعة بتصرفاتهم الشوهاء.

فكان الأئمة الأطهار تجسيدا للمعارضة الحقة الحية ، ولو كانوا فى حالة من السكوت ، وعدم مد اليد إلى الأسلحة الحديدية ، لكن وجوداتهم الشريفة كانت قنابل قابلة للانفجار فى أى وقت! وتعاليمهم كانت تمثل الصرخات المدوية على أهل الباطل ، ودروسهم وسيرتهم كانت تمثل الشرارات ضد تلک الحكومات!

فكيف تطيق الأنظمة الفاسدة وجود هؤلاء الأئمة ، لحظة واحدة!

فإذا كان الأئمة عليهم السلام يعلمون أن مصيرهم – مع هؤلاء – هو الموت ، ويعرفون أن الظلمة يكيدون لهم المكائد ، ويتربصون بهم الدوائر ، ويدبرون لقتلهم والتخلص من وجودهم ، ويسعون فى أن ينفذوا جرائمهم فى السر والخفاء ، لئلا يتحملوا مسؤولية ذلک ، ولا يحاسبوا عليه أمام التاريخ! ولو تم لهم إبادة هؤلاء الأئمة سرا وبالطريقة التى يرغبون فيها ، لكان أنفع لهم ، وأنجع لأغراضهم!

لكن الأئمة عليهم السلام لا بد أن يحبطوا هذه المكيدة على الظلمة القتلة ، يأخذوا بأيديهم زمام المبادرة فى هذا المجال المهم الخطر ، ويختاروا بأنفسهم أفضل أشكال الموت ، الذى يعلن مظلوميتهم ، ويصرخ بظلاماتهم ، ويفضح قاتليهم ، ويعلن عن الإجرام والكيد الذى جرى عليهم ، ولا تضيع نفوسهم البريئة ، ولا دماؤهم الطاهرة ، هدرا.

فلو كان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يقتل فى بيته ، أو فى بعض الأزقة والطرق ، خارج المسجد.

فمن كان يفند الدعايات الكاذبة التى بثها بنو أمية بين أهل الشام بأن عليا عليه السلام لا يصلى؟! فلما سمعوا أنه قتل فى المسجد ، تنبهوا إلى زيف تلک الدعايات المضللة.

وإذا كان الإمام الحسين عليه السلام ، يقتل فى المدينة ، فمن كان يطلع عليه قضيته؟! وحتى إذا كان يقتل فى (مكة) : فمضافا إلى أنه كان يعاب عليه أن حرمة الحرم قد هتكت بقتله! فقد كان يضيع دمه بين صخب الحجيج وضجيجهم!

بل إذا قتل الحسين عليه السلام فى أرض غير كربلاء ، فأين؟! وكيف؟! وما هو : تفسير كل النصوص التى تناقلتها الصحف ، والأخبار عن جده النبى المختار حول الفرات؟ وكربلاء؟ وتربتها الحمراء؟!

وهذا الاختيار يدل – مضافا إلى كل المعانى العرفانية التى نستعرضها –

يـدل على : تـدبير حكيم ، وحنكـة سياسـية ، ورؤية نافذة ، وحزم محكم ، قام به الأئمة عليهم السـلام فى حياتهم السياسـية تجاه الظالمين المستحوذين على جميع المقدرات ، والذين سلبوا من الأمة كل الحريات حتى حرية انتخاب الموت كما وكيفا ووقتا ومكانا.

فإن خروج الأئمة عليهم السلام بتدابيرهم الحكيمة عن سلطة الحكام فى هذه المعركة ، وتجاوزهم لإراداتهم ، وأخذ زمام الاختيار بأيديهم ، وانتخابهم للطريقة المثلى لموتهم ، يعد انتصارا باهرا ، فى تلك الظروف الحرجة القاهرة.

ولقد قلت – عن مثل هذا – فى كتابى (الحسين عليه السلام سماته وسيرته) ما نصه :

(وهل المحافظـة على النفس ، والرغبـة فى عـدم إراقـة الدماء ، والخوف من القتل ، أمور تمنع من أداء الواجب؟! وتعرقل مسـيرة المسؤولية الكبرى ، وهى : المحافظة على الإسلام وحرماته؟! وإتمام الحجة على الأمة بعد دعواتها المتتالية؟! واستنجادها المتتابع؟!

ثم هل تعقل المحافظة على النفس ، بعد قطع تلك المراحل النضالية ، والتى كان أقل نتائجها المنظورة : القتل؟!

إذ أن يزيـد صـمم وعزم على الفتك بالإمام على السـلام ، الـذى كان يجده السد الوحيد أمام اسـتثمار جهود أبيه فى سبيل الملك الأموى العضوض ، فلا بد من أن يزيحه عن الطريق.

ويتمنى الحكم الأموى لو أن الحسين عليه السلام كان يقف هادئا ساكنا – ولو للحظة واحدة – حتى يركز فى استهدافه ، ويقتله!!

وحبذا لو كان قتل الحسين عليه السلام بصورة اغتيال ، حتى يضيع دمه ، وتهدر قضيته!!

وقد أعلن الحسين عليه السلام عن رغبتهم فى أن يقتلوه هكذا ، وأنهم

مصممون على ذلک حتى لو وجدوه فى جحر هامة!

وأشار يزيد إلى جلاوزته أن يحاولوا قتل الحسين أينما وجدوه ، ولو كان متعلقا بأستار الكعبة!

فلماذا لا يبادر الإمام عليه السلام إلى انتخاب أفضل زمان ، وفى أفضل مكان ، وبأفضل شكل ، للقتل؟!

الزمان (عاشوراء) المسجل فى عالم الغيب ، والمثبت فى الصحف الأولى ، وما تلاها (من أنباء الغيب) التى سنستعرضها.

والمكان (كربلاء) الأرض التى ذكر اسمها على الألسن منذ عصور الأنبياء.

أما الشكل الذى اختاره للقتل : فهو النضال المستميت ، الذى ظل صداه ، وصدى بطولاته وقعقعات سيوفه ، وصرخات الحسين عليه السلام المعلنة عن أهدافه ومظلوميته ، مدوية فى أذن التاريخ على طول مداه ، يقض مضاجع الظالمين ، والمزورين للحقائق.

إن الإمام الحسين عليه السلام وبمثل ما قام به من الإقدام ، أثبت خلود ذكره ، وحديث مقتله ، على صفحات الدهر ، حتى لا تناله خيانات المحرفين ، ولا جحود المنكرين ، ولا تزييف المزورين ، بل يخلد خلود الحق والدين) (1).

وأخيرا : فإن الشيخ الكلينى وهو : (أوثق الناس فى الحديث وأثبتهم) كما شهد له النجاشى ، قد بنى تأليف كتابه على أساس محكم ، ومن شواهد الإحكام فيه : أنه رحمه الله عقد بابا بعنوان (باب نادر فى ذكر الغيب) أورد فيه أحاديث تحل مشكلة الاعتراض الأول على (علم الأئمة للغيب) وفيها الجواب

====

وقد وجدت إشارة إلى نحو ما هنا فى كتاب (هزار ويک نكته) للشيخ حسن زاده آملى :2. 454 النكتة 660 نقلا عن بعض مشايخه رضوان الله تعالى عليه.

1- 1. الحسين عليه السلام سماته وسيرته : 112.

الصريح لقول السائل للأئمة : (أتعلمون الغيب؟) ويجعل نتيجة هذا الباب أصلا موضوعا للأبواب التالية :

ومن تلك الأحاديث : حديث حمران بن أعين ، قال لأبى جعفر عليه السلام : أرأيت قوله جل ذكره : (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا ...) (الآية (25) من سورة الجن (72))؟

فقال أبو جعفر عليه السلام : (إلا من ارتضى من رسول ...) (الآية (26) من سورة الجن (72)) وكان - والله - محمد ممن ارتضاه (1).

فقد كان الكلينى يراعى ترتيب أبواب كتابه ترتيبا ، منهجيا ، برهانيا ، حتى تؤتى نتائجها الحتمية بشكل منطقى مقبول ، فجعل فى كتابه (الكافى) للدين سدا لا يستطيع الملحدون أن يظهروه بشبههم وتشكيكاتهم ، ولا يستطيعون له نقبا.

3 - عصر الشيخ المفيد رحمه الله (ت 413 ه)

الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ، البغدادى العكبرى ، الشهير بالشيخ المفيد ، وابن المعلم ، مجدد القرن الخامس (336 - 413 ه).

قال فيه النجاشى (ت 450 ه) : فضله أشهر من أن يوصف فى الفقه ، والكلام ، والرواية ، والثقة ، والعلم (2).

وقال الطوسى (ت 460 ه) : جليل ثقة ، من جملة متكلمى الإمامية ، انتهت إليه رئاسة الإمامية فى وقته ، وكان مقدما فى العلم ، وصناعة الكلام ،

1- 1. الكافى - الأصول 1 / 256 ح 2 ، وقد وافق أكثر المفسرين من الخاصة والعامة على هذا المعنى.
2- 2. رجال النجاشى : 399 رقم 1067.

وكان فقيها متقدما فيه ، حسن الخاطر ، دقيق الفطنة ، حاضر الجواب (1).

قال ابن أبى طى (ت 630 ه) : كان أوحد فى جميع فنون العلم : الأصلين ، والفقه ، والأخبار ، ومعرفة الرجال ، والتفسير ، والنحو ، والشعر ، وكان يناظر أهل كل عقيدة ، مع العظمة فى الدولة البويهية ، والرتبة الجسيمة عند الخلفاء ، وكان قوى النفس ، كثير البر ، عظيم الخشوع ، كثير الصلاة والصوم ، يلبس الخشن من الثياب ، وكان مديما للمطالعة والتعليم ، ومن أحفظ الناس ، قيل : (إنه ما ترك المخالفين كتابا إلا وحفظه) وبهذا القدر على حل شبه القوم ، وكان من أحرص الناس على التعليم ، يدور على المكاتب وحوانيت الحاكة ، فيتلمح الصبى الفطن ، فيستأجره من أبويه ، وبذلک كثره تلاميذه (2).

وقال السيد بحر العلوم (ت 1212 ه) : المفيد رحمه الله شيخ المشايخ الجلة ، ورئيس رؤساء الملة ، فاتح أبواب التحقيق بنصب الأدلة ، والكاسر بشقاشق بيانه الرشيق حجج الفرق المضلة ، اجتمعت فيه خلال الفضل ، وانتهت إليه رئاسة الكل ، واتفق الجميع على علمه وفضله وفقهه وعدالته وثقته وجلالته ، وكان - رضى الله عنه - كثير المحاسن ، جم المناقب ، حديد الخاطر ، دقيق الفطنة ، حاضر الجواب ، واسع الرواية ، خبيرا بالرجال والأخبار والأشعار ، وكان أوثق أهل زمانه فى الحديث ، وأعرفهم بالفقه والكلام ، وكل من تأخر عنه استفاد منه (3).

لقد وجه هذا الاعتراض إلى الشيخ المفيد ضمن المسائل الحاجبية فأجاب عنها ضمن الجوابات العكبرية المطبوعة ، وإليک نص السؤال ثم الجواب :

1- 1. رجال الطوسى : 514 ، وفهرست الطوسى : 168 رقم 710.

2- 2. سير أعلام النبلاء - للذهبى - 17 / 344.

3- 3. رجال السيد بحر العلوم 3 / 311 - 312.

المسألة العشرون :

قال السائل : الإمام عندنا على أنه يعلم ما يكون :

فما بال أمير المؤمنين عليه السلام خرج إلى المسجد ، وهو يعلم أنه مقتول ، وقد عرف قاتله ، والوقت والزمان؟!

وما بال الحسين عليه السلام صار إلى أهل الكوفة ، وقد علم أنهم يخذلونه ولا ينصرونه؟! وأنه مقتول فى سفرته تلك؟!

ولم – لما حوصر ، وقد علم أن الماء منه ، لو حفر ، على أذرع – لم يحفر؟! ولم أعان على نفسه حتى تلف عطشا؟!

والحسن عليه السلام وداع معاوية ، وهو يعلم أنه ينكث ، ولا يفى ، ويقتل شيعة أبيه عليهما السلام؟!

والجواب – وبالله التوفيق – :

عن قوله : (إن الإمام يعلم ما يكون بإجماعنا) : أن الأمر على خلاف ما قال ، وما أجمعت الشيعة – قط – على هذا القول ، وإنما إجماعهم ثابت على أن الإمام يعلم الحكم فى كل ما يكون ، دون أن يكون عالما بأعيان ما يحدث ويكون على التفصيل والتمييز.

وهذا يسقط الأصل الذى بنى عليه الأسئلة بأجمعها.

فصل (1) : لسنا نمنع أن يعلم الإمام أعيان حوادث تكون بإعلام الله تعالى له ذلك.

فأما القول بأنه يعلم كل ما يكون ، فلسنا نطلقه ، ولا نصوب قائله ، لدعواه فيه من غير حجة ولا بيان.

فصل (2) : والقول بأن أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم قاتله ، والوقت الذى يقتله فيه ، وقد جاء الخبر متضافرا : أنه كان يعلم فى الجملة أنه

مقتول ، وجاء أيضا بأنه كان يعلم قاتله على التفصيل.

فأما علمه بوقت قتله ، فلم يأت فيه أثر على التفصيل ، ولو جاء فيه أثر لم يلزم ما ظنه المستضعفون ، إذ كان لا يمتنع أن يتعبده الله بالصبر على الشهادة والاستسلام للقتل ، ليبلغه الله بذلک علو الدرجة ما لا يبلغه إلا به. ولعلمه تعالى بأنه يطيعه - فى ذلک - طاعة ، لو كلفها سواه لم يؤدها ، ويكون - فى المعلوم من اللطف بهذا التكليف لخلق من الناس - ما لا يقوم مقامه غيره.

فلا يكون أمير المؤمنين عليه السلام ملقيا بيده إلى التهلكة ، ولا معينا على نفسه معونة مستقبحة فى العقول.

فصل (3) : فأما علم الحسين عليه السلام بأن أهل الكوفة خاذلوه : فلسنا نقطع على ذلک ، إذ لا حجة عليه من عقل ولا سمع.

ولو كان عالما بذلک ، لكان الجواب عنه ما قدمناه فى الجواب عن علم أمير المؤمنين عليه السلام بوقت قتله ، والمعرفة بقاتله ، كما ذكرناه.

فصل (4) : أما دعواه علينا : أنا نقول : إن الحسين عليه السلام كان عالما بموضع الماء ، وقادرا عليه.

فلسنا نقول ذلک ، ولا جاء به خبر على حال ، وظاهر الحال التى كان عليها الحسين عليه السلام فى طلب الماء والاجتهاد فيه يقضى بخلاف ذلک.

ولو ثبت أنه كان عالما بموضع الماء ، لم يمتنع فى العقول أن يكون متعبدا بترک السعى فى طلب الماء من ذلک الموضع ، ومتعبدا بالتماسه من حيث كان ممنوعا عنه ، حسب ما ذكرناه فى أمير المؤمنين عليه السلام ، غير أن الظاهر خلاف ذلک ، على ما قدمناه.

فصل (5) : والكلام فى علم الحسن عليه السلام بعاقبة حال موادعته معاوية ، بخلاف ما تقدم ، وقد جاء الخبر بعلمه ذلک ، وكان شاهد الحال يقضى به.

غير أنه دفع به عن تعجيل قتله ، وتسليم أصحابه إلى معاوية وكان فيه

ذلک لطف فی مقامه إلی حال معینـة ، ولطف لبقاء کثیر من شـیعته وأهله وولـده ، ورفع لفساد فی الدین هو أعظم من الفساد الذی حصـل عند هدنته.

وکان علیه السلام أعلم بما صنع ، لما ذکرناه وبینا الوجه فیه وفصلناه (1).

والمستفاد من مجموع السؤال والجواب :

إن الظاهر من السؤال ، هو ما أکد المفید علی نفیه وهو دعوی (علم الأئمة للغیب بلا واسطة).

وهـذا أمر لم تقل به الشـیعة فضـلا عن أن تجمع علیه ، لما قـد ذکرنا فی صدر هذه المقالة – من أن (علم الغیب بهذه الصورة) خاص بالله تعالی ، ومستحیل أن یکون لغیره من الممکنات.

والممکن علمه من الغیب بالنسبة إلی النبی والأئمة علیهم السلام هو الغیب بواسطة الوحی والإلهام من الله تعالی ، وهذا لم ینفه المفید.

والمجمع علیه – من هذا – بین الشـیعة : أن الأئمة علیهم السـلام یعلمون جمیع الأحکام الشـرعیة بلا استثناء ، لارتباط ذلک بمقامهم فی الخلافة عن الرسول صلی الله علیه وآله وسلم ، کما أثبت ذلک فی علم الکلام.

وأما غیر الأحکام ، فالظاهر من المفید أنه وضع ذلک فی دائرة الإمکان ووقفه علی ورود الخبر والأثر به ، فما قامت علیه الآثار قبل والتزم به ، ولیس أصله مستحیلا عقلا ولا ممتنعا من جهة آیة أو سنة ، أو عقل.

وهکذا قال فی موضع (علم الأئمة بمقاتلهم وما جری علیهم) : فالتزم بعلم أمیر المؤمنین علیه السلام بالمقدار الذی جاءت به الأخبار ،

---

1 – 1. المسائل العکبریـة ، المسألـة العشـرون : 29 – 72 من المطبوعـة مع مصـنفات الشـیخ المفیـد ، المجلـد السادس ، وقد وقع فی المطبوعة تصحیفات صححناها من الهوامش ، وأخری من غیرها.

فما كان منها واردا بالتفصيل التزم بعلمه له بالتفصيل ، وما كان واردا بالإجمال التزم بعلمه بالإجمال.

وقد نفى المفيد فى الفصل الثانى الاعتراض على على عليه السلام (بأنه ألقى بنفسه إلى التهلكة إذا كان عالما بوقت مقتله).

بأنه عليه السلام على ذلک يكون مأمورا بتحمل ذلک والصبر عليه والاستسلام له ، لينال - بهذه الطاعة وهذا التسليم - المقامات الربانية العالية المعدة له ، والتى لا يبلغها إلا بذلک.

فليس المفيد - رحمه الله - فى رد هذا الاعتراض مخالفا لما التزمته الطائفة من (علم الإمام بمقتله ، وإقدامه عليه بالاختيار) وإن ادعى أن الآثار لم تنص على التفصيل ، بل على مجرد الاجمال.

والتفصيل بتعيين الساعة والوقت ، وإن لم يذكر فى الآثار ، إلا أن المعلوم من القرائن كون ذلک واضحا ومتوقعا للإمام عليه السلام.

ويظهر من هذا أن مجئ الأثر بذلک - لو تم - لكان كافيا ، ووافيا للالتزام به ، وعدم حاجة ذلک إلى القطع به ، لما ذكرنا من أن ورود الأخبار - غير المعارضة ولا المنافية لأصل ثابت أو فرع مقبول - يكفى للالتزام فى مثل هذه المواضيع ، التى هى بحاجة إلى مقنعات متعارفة ، دون حاجة إلى مثبتات قطعية ، أو حجج شرعية.

والقول بأن الأئمة يعلمون الغيب بالإجمال دون التفصيل ، قول التزم به من الطائفة السيد المرتضى وآخرون ، وسنذكرهم أيضا.

إلا أن المستفاد من مجموع كلام المفيد - والطوسى فيما سيأتى - أن الطائفة مجمعة على أن النبى والأئمة يعلمون الغيب - من الله وبوحيه وإلهامه - إما بالتفصيل أو بالإجمال ، وليس فى الطائفة من ينكر علمهم هذا.

فالقول بنفى علم الغيب عنهم ، مخالف لإجماع الطائفة ، كما أن الالتزام بعلمهم بالغيب بالاستقلال مناف لعقائد الطائفة ، ومعارض بآيات القرآن

المطلقة الدالة على اختصاص ذلک بالله تعالى.

وأما بالنسبة إلى الحسين عليه السلام :

فقد ورد فى السؤال البحث عن ثلاثة أمور :

1 – عن علم الإمام عليه السلام بأن أهل الكوفة يخذلونه ولا ينصرونه.

2 – عن علمه عليه السلام أنه مقتول فى سفرته تلک.

3 – عن السبب فى عدم حفره لتحصيل الماء.

والمفيد – رحمه الله – لم ينف علم الإمام بذلک كله ، ولم يقال باستحالته وامتناعه.

بل هو لم يجب عن السؤال ، ولعل سكوته كان من أجل ثبوته ، لتضافر الأخبار المعلنة عن خبر مقتل الحسين عليه السلام ومكانه ، بما لم يبق ريب فيه للمخالفين ، حتى عدوه من دلائل النبوة وشواهدها الثابتة ، كما سيأتى بيانه.

وأما السؤال الأول : فقد نفى الشيخ المفيد قطعه هو به ، لعدم قيام حجة عليه عنده ، ولكنه كما عرفت – لم ينفه مطلقا –.

فيمكن أن يقال : إن عدم ثبوت حجة عند الشيخ ، لا ينافى ثبوتها عند غيره ، خصوصا إذا لاحظنا إرسال السائل لذلک كالمسلم.

مع أن شواهد العلم بخذلان أهل الكوفة كانت واضحة – من غير طريق علم الغيب – لكل ناظر إلى أحداث ذلک اليوم ومجرياته ، وقد تنبأ بذلک أكثر المروى عنهم الكلام فى هذا المقام ، وفيهم من ليس من ذوى الاهتمام بهذه الشؤون ، فكيف بالإمام الحسين عليه السلام الذى كان محور الأحداث تلک ومدارها؟!

ثم إن افتراض المفيد لعلم الحسين عليه السلام بأنه يخذل ويقتل ، والجواب عن إقدامه على ذلک بالتعبد ، قرينة واضحة على إمكان العلم بذلک

عنده ، وأنه أمر ليس معارضا للعقل ولا للكتاب ، وإنما لم يلتزم به لعدم ورود أثر به عنده!

فلو أثبتنا على ورود الأثر بذلک بتواتر الآثار والأخبار ، كفى دليلا للالتزام به ، وعدم قابلية الاعتراض الثانى للوقوف فى وجهه.

وكذلک أجاب المفيد عن الأمر الثالث بعدم قيام الحجة عليه وعدم ورود أثر به ، مع مخالفته لمقتضى الحال وشواهده.

وبالنسبة إلى الإمام الحسن عليه السلام :

فقد صرح المفيد – رحمه الله – بعلمه بمستقبل حال معاوية ، ونكثه وثيقة الصلح ، واستدل على ذلک بمجرد مجئ الخبر به ، ومطابقته لمقتضى الحال.

فيدل على كفاية ذلک لإثبات (علم الإمام بالغيب).

وأما الاعتراض بالإقدام على التهلكة فقد أجاب عنه بالمصلحة واللطف ، ومقابلة ذلک بالأهم.

فقد ظهر أن الشيخ المفيد رحمه الله لا يمنع من نسبة (علم الغيب) إلى الأئمة إذا كان من طريق إعلام الوحى والإلهام لهم بواسطة النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

وأنه فى إثبات جزئيات ذلک بحاجة إلى ورود الأخبار والآثار بذلک.

وأن شواهد الأحوال والسيرة تؤكد إثبات ذلک أو نفيه عند المعارضة.

وقد نقلنا فيما سبق – ص 47 – رأى الشيخ المفيد فى علم الأئمة بالغيب مصرحا بثبوت ذلک لهم مستفادا ، من دون كونه صفة ذاتية لهم ، ولا وجوب عقلى له ، بل إنما هو كرامة من الله لهم ، وأن السمع قد ورد به.

وقد نسب هذا القول إلى (جماعة أهل الإمامة) ولم يستثن إلا شواذا من

الغلاة (1) وأثبت فی کتابه (الإرشاد) نماذج من الروایات فی إخباراتهم الغیبیة سواء عن الماضیات أو المستقبلات ، وحتی عن أحوال المخاطبین وما یکنونه فی أنفسهم ، ذکر ذلک فی الدلالة علی إمامة کل واحد من الأئمة علیهم السلام فی فصل أحواله.

فما نسب إلیه - رحمه الله - من أن الحسین علیه السلام لم یکن یعلم بمقتله ، وأنه إنما توجه إلی الکوفة بغرض الاستیلاء علی الملک ، وأنه لو کان عالما بأنه یقتل لما ذهب ، لأنه إلقاء فی التهلکة!!!.

کلها نسب باطلة إلی الشیخ المفید - رحمه الله - لم تدل علی ذلک عبارته المذکورة هنا التی استند إلیها الناسبون ، وبتروا وقطعوا أوصالها ، لتؤدی ما یریدون!

4 - عصر الشیخ الطوسی (ت 460 ه)

الشیخ أبو جعفر ، محمد بن الحسن بن علی الطوسی (385 - 460 ه).

قال السید بحر العلوم : شیخ الطائفة المحقة ، رافع أعلام الشریعة الحقة ، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومین ، وعماد الشیعة الإمامیة فی کل ما یتعلق بالمذهب والدین ، محقق الأصول والفروع ، ومهذب فنون المعقول والمسموع ، شیخ الطائفة علی الاطلاق ، ورئیسها الذی تلوی إلیه الأعناق ، صنف فی جمیع علوم الإسلام ، وکان القدوة فی کل ذلک والإمام (2).

1- 1. لاحظ أوائل المقالات : 67 من طبعة مؤتمر الشیخ المفید ، وص 77 من طبعة شیخ الإسلام ، التی أعادتها مکتبة الداوری - قم.
2- 2. رجال السید بحر العلوم 3 / 227 - 228.

وقد عرض الشيخ الطوسى الاعتراض وأجاب عنه ، وهذا نص ما ذكره :

فإن قيل : أليس فى أصحابكم من قال : (إن الحسين عليه السلام كان يعلم ما ينتهى إليه أمره ، وأنه يقتل ويخذله من راسله وكاتبه ، وإنما تعبد بالجهاد والصبر على القتل).

أيجوز ذلک عندكم ، أم لا؟!

وكذلک قالوا فى أمير المؤمنين عليه السلام : (إنه كان يعمل أنه متقول).

والأخبار عنه مستفيضة به.

وأنه كان يقول : (ما يمنع أشقاها أن يخضب هذه من هذا) - ويومئ إلى لحيته ورأسه -.

وأنه كان يقول تلک الليلة - وقد خرج وصحن الإوز فى وجهه : (إنهن صوائح تتبعها نوائح).

قالوا : (وإنما أمر بالصبر على ذلک).

فهل ذلک جائز عندكم؟!

قيل : اختلف أصحابنا فى ذلک :

فمنهم من أجاز ذلک (1) وقال : لا يمتنع أن يتعبد بالصبر على مثل ذلک ، لأن ما وقع من القتل - وإن كان ممن فعله قبيحا - فالصبر عليه حسن ، والثواب عليه جزيل.

بل ، ربما كان أكثر ، فإن مع العلم بحصول القتل - لا محالة - الصبر أشق منه إذا جوز الظفر وبلوغ الغرض.

====

وقد علق الكلينى فى أصول (الكافى) بابا خاصا بذلک سماه : (باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون) واستعرض فيه جملة من الروايات عن الأئمة فى إثبات ذلک.

---

1 - 1. علق محقق (تخليص الشافعى) : يقصد بذلک الشيخين المفيد والكلينى - قدس الله سرهما - وعلى ذلک جرى كثير من علمائنا المتأخرين قدس الله أسرارهم ، كالعلامة الحلى ، والمجلسى ، والشهيد ، وغيرهم.

ومنهم من قال : إن ذلک لا يجوز ، لأن دفع الضـرر عن النفس واجب عقلا وشـرعا ، ولا يجوز أن يتعبـد بالصبر على القبيـح ، وإنما يتعبد بالصبر على الحسن ، ولا خلاف أن ما وقع من القتل كان قبيحا ، بل من أقبح القبيح.

وتأول هذا القائل ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام ، من الأخبار الدالة على علمه بقتله ، بأن قال : كان يعلم ذلک على سبيل الجملة ، ولم يعلم بالوقت بعينه ، وكذلک علم الليلة التى يقتل فيها بعينها ، غير أنه لم يعلم الوقت الذى يحدث فيه القتل.

وهذا المذهب هو الذى اختاره المرتضى - رحمة الله عليه - فى هذه المسألة.

ولى - فى هذه المسألة - نظر (1).

والذى يستفاد من هذا النص سؤالا وجوابا :

1 - أن الطائفـة لم تختلـف فى أصـل (أن الأئمـة يعلمون مـتى يموتون ، ومـا يجرى عليهم) لكن المرتضـى خـالف فى خصوص (الوقت المعين) للقتل ، هل يعرفه الإمام بالتفصيل ، أو يعرفه بالإجمال؟

وأما العلم بحوادث أخر فهو - أيضا مجمع عليه ، ولا خلاف فيه.

2 - أن الأخبار التى ظاهرها العلم بالتفصيل - حتى بوقت الموت - متضافرة وواردة ، وإنما القائل بالإجمال يحاول تأويلها!

3 - أن القائـل بالإجمال إنما صار إلى ذلک ، لتصوره أن أمرا مثل الإقـدام على الشـهادة أمر لا يمكن التعبـد به ، لأنه قتل قبيـح ، ولا تعبد بالقبيح! وأن دفع الضرر واجب عقلا وشرعا ، فلا يجوز تركه على الإمام.

---

1 - 1. تلخيص الشافى 4 / 188 - 190 ، وعلق محققه : راجع فى تفصـيل الباب : مرآة العقول - للمجلسى - 3 / 123 ، والبحار - له - 42 / 259 ، والدرة النجفية - للبحرانى - 85 ، وغيرها.

لكن هذا التصور خاطئ لوجوه :

الأول : أن كون الفعل قبيحا صـدورا من الفاعل ، لا يقتضـى كونه قبيحا بالنسـبة إلى الواقع عليه ، فبالإمكان أن يفرض العمل قبيحا صـدورا باعتبار حرمته على الفاعل أن يقوم به ، ولكنه يكون بالنسبة إلى القابل ، أو الواقع عليه جائزا مباحا ، أو مرادا.

فلا مانع من أن يكون قتل الأئمة عليهم السـلام حراما على القاتلين ، لكونه ظلما وتعديا ، بل من أقبح صوره وأفحشـها ، ولكن يكون الصبر على ذلک من الإمام أمرا حسنا لكونه امتثالا لأمر الله ، وانقيادا لإرادته ، ورضا بقضائه ، وتعبدا بما عبد به الإمام ، لتحقيق المصالح الدنيوية عليه ، ولبلوغ الأئمة المقامات العالية المفروضة لهم فى ظرف طواعيتهم وتحملهم لذلک.

الثانى : أنه مع ورود النص بثبوت علم الأئمـة لا وجه للجوء إلى مثل هذا التصور ، لأن قبح القتل – فى موارد – إنما هو من جهة كونه ظلما وحراما ، وكذا الإقدام على أن يقتل ، والإلقاء إلى التهلكة ، إنما يكون حراما إذا كان منهيا عنه ، أما إذا تعلق به أمر إلهى ، وصار موردا للتعبد به لمصلحة ، فهو لا يكون قبيحا للمتعبد بذلک ، والمفروض أن الأخبار قد وردت بذلک ، فلا بد من فرض جوازه وحسنه.

كما كان الإقدام على الشهادة ، والقتل فى سبيل الله ، من أفضل القرب وأشرفها ، وأكثرها أجرا ، وتستوجب أرفع الدرجات مع الصديقين.

الثـالث : أن تحمـل القتـل والصبر عليه ، فى مثـل هـذا الفرض ، لاـ يصـح تسـميته ضـررا ، بـل هو نفع ، من أنفع مـا يقـدم عليه عباد الله المخلصون ، ويختـارونه لكونه لقـاء الله ، ومقربـا إليه ، ولمـا يترتب على ذلک من المصالـح للإسـلام وللأمـة ، ولأنه محقق أروع الأمثلة للتضحية والفداء فى سبيل الأهداف الإلهية الكبيرة والجليلة.

فلا حرمة فيه شرعا ، ولا عقلا ، بل هو محبوب ، وواجب فی بعض الأحیان.

4 – وقد دل هذا النص علی أن المتفرد بالقول بالإجمال إنما هو السید المرتضی ، وأن القائل بالإجمال یعارض التعبد بالصبر علی ذلک ، فظهر أن المفید – الذی مر افتراضه للتعبد – إنما یفترض ذلک علی تقدیر التفصیل ، وأن القول بالإجمال لیس بحاجة إلی افتراض ذلک.

مبیت علی علیه السلام علی فراش الرسول صلی الله علیه وآله وسلم

لیلة الهجرة.

ثم إن ما یؤکد جواز إقدام الإمام علیه السلام علی الأخطار مع علمه بها هو مبیت علی علیه السلام علی فراش النبی صلی الله علیه وآله وسلم لیلة هجرته من مکة إلی المدینة فادیا له بنفسه ، حتی نزلت فیه آیة (ومن الناس من یشری نفسه ابتغاء مرضات الله ...) الآیة (207) من سورة البقرة (2).

وقد کان ذلک بأمر النبی صلی الله علیه وآله وسلم ، فتوجه إلی الغار وأنام علیا علی فراشه وألبسه برده (1).

فقال علی السلام فی ذلک شعرا (2) :

وقیت بنفسی خیر من وطئ الحصی

ومن طاف بالبیت العتیق وبالحجر

وبت أراعی منهم ما ینوبنی

وقد صبرت نفسی علی القتل والأسر

ولم یکن یخفی علی الرسول صلی الله علیه وآله وسلم ما یتهدد الإمام علیه السلام من الخطر ، فکیف أمره بالمبیت وأنامه علی فراشه؟!

وما کان یخفی علی علی علیه السلام خطر القتل والأسر ، فکیف تعبد

1– 1. انظر : تفسیر الحبری : 242 ح 9 ، انظر : ص 410 – 416.

2– 2. المستدرک علی الصحیحین – للحاکم – 3 / 4 ، ولاحظ : شواهد التنزیل 1 / 131.

بذلک وأطاع؟!

ولو قيل : إنهما كانا يعلمان عدم إصابته بأذى فى ذلک ، فهو إثبات لعلم الغيب الذى يحاول إنكاره.

مع أنه قد كان القتل محتملا كما قال الله تعالى : (وإذ يمكر بک الذين كفروا ليثبتوک أو يقتلوک أو يخرجوک) (الآية (3) من سورة الأنفال (8)) وكما احتمله الإمام على عليه السلام فى شعره المذكور؟!

حول شهادة الحسين عليه السلام :

ثم إن للشيخ الطوسى كلاما حول أعذار الحسين عليه السلام فى مخرجه ومقتله ، ذكره فى (تلخيص الشافى) وهو بعين العبارة مذكور فى كتاب (تنزيه الأنبياء) للسيد المرتضى ، فلا بد من ذكره ، سؤالا وجوابا ، لارتباطه الوثيق بهذا المبحث :

فإن قيل : فما أعذار الحسين عليه السلام؟!

لأنه خرج بأهله وعياله إلى الكوفة ، والمستولى عليها أعداؤه والمتأمر فيها من قبل يزيد منبسط اليد والأمر والنهى ، وقد رأى صنيع أهل الكوفة بأبيه وأخيه عليهما السلام ، وأنهم غادرون خوانون؟!

وكيف خالف ظنه ظن جميع أصحابه ، لأن ابن عباس – رحمة الله عليه – أشار بالعدول عن خروجه ، وقطع على العطب.

وابن عمر لما ودعه بقول : أستودعک الله من قتيل.

وأخوه محمد مثل ذلک.

إلى غير ما ذكرناه ممن تكلم فى هذا الباب؟!

ثم لما علم بقتل مسلم بن عقيل – وقد أنفذه رائدا له – كيف لم يرجع ، ويعلم الغدر من القوم ، وتفطن بالحيلة والمكيدة؟!

ثم كيف استجاز أن يحارب بنفر قليل ، لجموع عظيمة خلفها مواد لها

كثيرة؟!

ثم لما عرض عليه ابن زياد الأمان ، وأن يبايع يزيد ، كيف لم يستجب حقنا لدمه ودماء من معه من أهله وشيعته ومواليه؟!

ولم ألقى بيده إلى التهلكة؟!

وبدون هذا الخوف سلم أخوه الحسن عليه السلام الأمر إلى معاوية؟!

وقد أجابا عن جميع ما ورد فى السؤال بتفصيل ، ونحن نقسمه إلى مقاطع لتسهيل الارجاع إليها :

قيل لهم :

1 – قد علمنا أن الإمام متى غلب على ظنه أن يصل إلى حقه والقيام بما فوض إليه – بضرب من الفعل – وجب عليه ذلک ، وإن كان فيه ضرب من المشقة يتحمل مثلها – تحملها.

وأبو عبد الله عليه السلام لم يسر إلى الكوفة إلا بعد توثق من القوم وعهود وعقود ، وبعد أن كاتبوه عليه السلام طائعين غير مكرهين ، ومبتدئين غير مجيبين.

وقد كانت المكاتبة من وجوه أهل الكوفة وأشرافها وقرائها ، تقدمت إليه عليه السلام فى أيام معاوية ، وبعد الصلح الواقع بينه وبين الحسن عليه السلام ، فدفعهم وقال فى الجواب ما وجب.

ثم كاتبوه بعد وفاة الحسن عليه السلام – ومعاوية باق – فوعدهم ومناهم. وكانت أيام معاوية صعبة لا يطمع فى مثلها.

فلما مضى معاوية أعادوا المكاتبة وذلک الطاعة ، وكرروا الطلب والرغبة ، ورأى عليه السلام من قوتهم – على من كان يليهم فى الحال من قبل يزيد وتسلحهم عليه وضعفه عليهم – ما قوى فى ظنه أن المسير هو الواجب ، وتعين عليه فعله.

2 – ولم يكن فى حسابه أن القوم يغدر بعضهم ، ويضعف بعضهم عن نصرته ، ويتفق ما اتفق من الأمور الطريفة الغريبة ... إن أسباب الظفر بالعدو كانت لائحة ، وإن الاتفاق السيئ هو الذى عكس الأمر وقلبه حتى تم فيه ما تم.

3 – وقد هم أبو عبد الله عليه السلام لما عرف بقتل مسلم وأشير عليه بالعود ، فوثب إليه بنو عقيل فقالوا : والله ، لا ننصرف حتى ندرک ثارنا أو نذوق ما ذاق أخونا ، فقال عليه السلام : (لا خير فى العيش بعد هؤلاء).

4 – ثم لحقه الحر بن يزيد ومن معه من الرجال ... ومنعه من الانصراف ، وسامه أن يقدم على ابن زياد ، نازلا على حكمه ، فامتنع ، ولما رأى ألا سبيل إلى العود ، ولا إلى دخول الكوفة ، سلک طريق الشام سائرا نحو يزيد ، لعلمه عليه السلام بأنه – على ما به – أرق به من ابن زياد وأصحابه!

فسار حتى قدم عليه عمر بن سعد فى العسكر العظيم ، وكان من أمره ما قد ذكر وسطر.

فيكف يقال : إنه عليه السلام ألقى بيده إلى التهلكة؟!

وقد روى أنه عليه السلام قال لعمر بن سعد : اختاروا منى : إما الرجوع إلى المكان الذى أقبلت منه ، أو أن أضع يدى على يد يزيد – فهو ابن عمى يرى فى رأيه – ، وإما أن تسيروا بى إلى ثغر من ثغور المسلمين ، فأكون رجلا من أهله ، لى ماله ، وعلى ما عليه.

وإن عمر كتب إلى عبيد الله بن زياد بما سأل ، فأبى عليه ، وكاتبه بالمناجزة ، وتمثل بالبيت المعروف ، وهو :

الآن إذ علقت مخالبنا به

يرجو النجاة ولات حين أوان

فلما رأى عليه السلام إقدام القوم ، وأن الدين منبوذ وراء ظهورهم ، وعلم أنه إن دخل تحت حكم ابن زياد تعجل الذل والعار ، وآل أمره – من بعد – إلى القتل ، التجأ إلى المحاربة والمدافعة لنفسه ، وكان بين إحدى الحسنيين : إما الظفر ، أو الشهادة والميتة الكريمة.

5 – وأما مخالفة ظنه لظن جميع من أشار عليه من النصحاء ، كابن عباس وغيره ، فالظنون إنما تغلب بحسب الأمارات ، وقد تقوى عند واحد ، وتضعف عند آخر ، ولعل ابن عباس لم يقف على ما كوتب به عليه السلام من الكوفة ، وما تردد فى ذلک من المكاتبات والمراسلات والعهود المواثيق ...

6 – فأما محاربة الكثير بالنفر القليل ، فقد بينا أن الضرورة دعت إليها ، وأن الدين والحزم معا ما اقتضيا فى هذه الحال إلا ما فعل ...

7 – وليس يمتنع أن يكون عليه السلام فى تلک الحال مجوزا أن يفئ إليه قوم ممن بايعه وعاهده ثم قعد عنه ، ويحملهم ما يرون – من صبره وعدم استسلامه ، وقلة ناصره – على الرجوع إلى الحق ، دينا أو حمية ، فقد فعل ذلک نفر منهم حتى قتلوا بين يديه عليه السلام شهداء.

ومثل هذا يطمع فيه ، ويتوقع فى أحوال الشدة ...

8 – ... والحسين عليه السلام لما قوى فى ظنه النصرة ممن كاتبه ووثق له ، فرأى من أسباب قوة نصار الحق وضعف نصار الباطل ، ما وجب معه عليه الطلب والخروج.

فلما انعكس ذلک ، وظهرت أمارات الغدر فيه وسوء الاتفاق ، رام الرجوع والمكافة والتسليم ، كما فعل أخوه عليه السلام ، فمنع من ذلک ، وحيل بينه وبينه (1).

أقول :

لا بد من تفسير ما ورد فى هذا النص – سؤالا وجوابا – من عبارة : (كيف خالف ظنه ظن جميع أصحابه) فى السؤال.

---

1 – 1. تلخيص الشافى 4 / 181 – 188 ، وقد نقله عنه وعن تنزيه الأنبياء – للسيد المرتضى – : 179 – 182 النقوى فى : السبطان فى موقفيهما – ص 51 فما بعدها – ، مع رد على مفردات السؤال والجواب معا ، فلاحظه.

وعبـارة : (غلب على ظنه) و (قوى فى ظنه) فى الفقرة الأـولى من الجواب ، وعبـارة (وأمـا مخالفـة ظنه لظن جميع من أشار عليه) فى الفقرة الخامسة ، وعبارة : (لما قوى فى ظنه النصرة) فى الفقرة الثامنة.

حيث أضـيفت كلمة (الظن) إلى الإمام عليه السلام ، وهى ظاهرة فى إرادة حالة الشك والتردد ، خصوصا بقرينة كلمات (غلب) و (قوى) و (قوى) وقياسه بظنون الآخرين.

وهذا بلا شك ، يعطى الموافقة على أن الإمام عليه السلام لم يكن متأكدا بصورة علمية مما يقدم عليه.

فلا بد إذن من توجيه لهذا الاطلاق ، فأقول :

بما أن المرتضـى والطوسـى اسـتعملا فى الجواب كلمـة (الظن) فى مورد الحكم الشـرعى حيث قالا فى الفقرة الأولى : (متى غلب ظنه أنه يصـل إلى حقـه ... بضـرب مـن الفعـل وجب عليه ذلـك) وفى الفقرة الثامنـة : (لمـا قـوى فى ظنه النصـرة ... مـا وجب معه عليه الطلب والخروج).

وهذا (الوجوب) حكم شرعى.

وقـد عرفنا فيما نقله المفيـد إجماع الطائفة على أن الإمام يعلم الأحكام كلها ، ولا يعتمد فيها على مجرد (الظن) حيث قال المفيد : (وإنما إجماعهم ثابت على أن الإمام يعلم الحكم فى كل ما يكون) وكـذلك قال : (وعلى ذلك جماعة أهل الإمامة) فى إثبات علم الأئمة بالغيب المستفاد من الله تعالى ، واستثنى الغلاة.

وكذلك ما حصل من حصـر الطوسـى أقوال الطائفة فى مسألة علم الأئمة بالغيب بين قولين فقط ، ولم يختلفا فى أصل علم الأئمة بالغيب ، وإنمـا اختلفا فى معرفـة (وقت القتل) بين التفصـيل والإجمال ، واتفقا على العلم بغير ذلك بالتفصـيل ، فإنه يقتضـى أن يكون الإمام عالما بالأحكام.

كما عرفت أن الطوسى نسب القول بالعلم الاجمالى بوقت القتل إلى

خصوص المرتضى ، مما يقتضى ، عدم مخالفته للطائفة فى التزام العلم فى غير هذا ، ومنه الأحكام.

كما أن استدلال الكلاميين من الطائفة على ثبوت علم الإمام بالأحكام وضرورة ذلک معروف فى كتب الكلام.

ومع كل هذا ، فيكف يمكن أن يريد الطوسى والمرتضى مجرد الشک والاحتمال - ولو الاحتمال الراجح - من كلمة (الظن)؟!

فلا بد أن يكون المراد بالظن ليس ما يقابل اليقين ، بل يراد به هو (اليقين).

وقد استعمل (الظن) وأطلق على (اليقين) لغة ، وصرح علماء اللغة بذلک :

قال الجوهرى : الظن : معروف ، وقد يوضع موضع العلم.

وقال الأزهرى : الظن : يقين ، وشک.

وقال ابن سيده : الظن : شک ، ويقين ، إلا أنه ليس بيقين عيان ، إنما هو يقين تدبر (1).

فإذا كان المراد بالظن هو اليقين ، فالمعنى : أن الإمام عليه السلام لما علم بأن الفعل الكذائى هو الواجب عليه حسب الظروف المعينة التى تحيط به ، فهو عالم بما يقوم به ، فى صلحه وسلمه ، وفى خروجه وحربه.

والإمام الحسين عليه السلام كان على علم ويقين بأن حركته هى إعلان عن حقه فى قيادة المسلمين التى آلت إليه فى تلک الظروف ، وأنه بخروجه وقيامه يملأ الثغرة التى كادت الدولة الأموية أن توسعها بعد ما أحدثتها ، والضربة القاضية التى كاد يزيد أن يوقعها بالأمة الإسلامية والدين الإلهى ، بعد أن أنهكهما أبوه طعنا ، فكانت حركته سدا منيعا يصد الجاهلية أن تعود إلى

1- 1. لاحظ : لسان العرب ، مادة (ظن).

الحياة.

ويدل على أن مراد المرتضى والطوسى (علم الإمام بما يجرى) قولهما فى آخر الفقرة الرابعة : (فلما رأى عليه السلام إقدام القوم ، وأن الدين منبوذ وراء ظهورهم ، وعلم أنه إن دخل تحت حكم ابن زياد تعجل الذل ...).

فإذا كان الحسين عليه السلام علم هذا ، فأجدر به أن يعلم غيره مما جرى!

وأما قولهما فى الفقرة الثانية : (ولم يكن فى حسابه أن القوم يغدر بعضهم ...).

فمعناه : أن احتمالات الغدر والخيانة وطروء الظروف غير المنظورة ، أمور لا تدخل فى الحساب ، لأنها تخمينات لا يمكن الاعتماد عليها لمن يقدم على مثل ما أقدم عليه الإمام الحسين عليه السلام فى الخطورة والأهمية ، وفى النتائج العظيمة والوخيمة التى كانت تترتب عليه إيجابا وسلبا.

فالإمام الحسين عليه السلام بنى حركته على أساس من علمه بوجوبها عليه ، وعلمه بما يترتب عليها من النتائج ، وما يجب أن يتحمله من المآسى والآلام ، فلا تمنعه الاحتمالات ولا تدخل فى حسابه التخمينات ، ولم يأبه بما يثار فى هذه الطريق من الأخطار ، إذ لا ينقض اليقين بيقين أحد من الناس العاديين ، فكيف بظنونهم واحتمالاتهم؟!

إن الحسين عليه السلام كان يعمل ويسير من منطلق العلم بالحكم الشرعى المحدد له فى مثل ظرفه ، والواضح له من خلال تدبر مصالح الإسلام والمسلمين ، والمعروف له من بوابة الغيب المتصلة بطرق السماء من خلال الوحى النبوى والإلهام ، فكان يرى كل شئ رأى العين ، ويسير بثبات ويقين ، ولم يكن ليصرفه عن واجبه الإلهى المعلوم له ، كل ما يعرفه من غدر الكوفة وخيانة أهلها ، فكيف ينصرف باحتمال غدرهم ، وظن خيانتهم؟!

وقد شرحنا فى كتابنا (الحسين عليه السلام سماته وسيرته) جانبا من هذه

الحقيقـة ، فى ذكر مواجهة الإمام الحسـين عليه السـلام لجواب الناصـحين له بعدم الخروج ، والمتنبئين بأن مصـيره (القتل) فكان الجواب الحاسم :

(أن الحسـين عليه السـلام إذا كـان خارجـا لأداء واجب الـدعوة إلى الله ، فلا يكون خروجه لغوا ، ولا يحق لأحـد أن يعاتبه عليه ، لأنه إنما يؤدى بإقدامه واجبا إلهيا ، وضعه الله على الأنبياء وعلى الأئمة من قبل الحسين عليه السلام ، ومن بعده.

وإذا أحرز الإمام تحقق شـرط ذلک ، وتمت عنده العدة – ولو الظاهرية – للخروج ، من خلال العهود والمواثيق ومجموعة الرسائل والكتب التى وصلت إليه.

فهو لا محالة خارج ، ولا تقف أمامه العراقيل المنظورة له والواضحة ، فضلا عن تلک المحتملة والقائمة على الفرض والتخمين ، مثل الغدر به ، أو قتله وهلاكه! ذلک الذى عرضه الناصحون.

فيكف لو كان المنظور هو (الشهادة) والقتل فى سبيل الله ، التى هى من أفضل النتائج المتوقعة والتى يترقبها الإمام ، والمطلوبة لمن يدخل هذا السبيل ، ويسير فى هذا الطريق الشائک.

مع أن الشـهادة مقضـية ومأمور بها ، ويحتاج إلى توفيق عظيم لنيلها ، فهى إذن من صـميم الأهداف التى كان يضـعها الإمام الحسـين عليه السلام نصب عينيه ، ويسعى لطلبها ، لا أنها موانع فى طريق إقدامه!

وأما أهل العراق وسيرتهم ، وأنهم أهل النفاق والشقاق ، وعادتهم الغدر والخيانة ، فهى أمور لا تعرقل خطة الإمام فى قيامه بواجبه ، وإن كان فيها ضـرر متصور ، فهى على حياة الإمام ، وتمس راحته ، وليس هذا مهما فى مقابل أمر القيادة الأهم ، وأداء واجب الإمامة الإلهى ، حتى يتركها من أجل ذلک.

ولذلک لم يترک الإمام على عليه السـلام أهل الكوفة بالرغم من إظهاره استياءه منهم إلى حد الملل والسأم! ولكن لا يجوز له – شـرعا – أن يترک موقع

القيادة ، وواجب الإمامة من أجل أخلاقهم المؤذية.

وكـذلک الواجب الـذى ألقى على عاتق الإمام الحسـين عليه السـلام بـدعوة أهل العراق ، وأهل الكوفة بالخروج إليهم والقيام بقيادة أمرهم وهدايتهم إلى الإسلام ، لـم يتأد إلا بالخروج ، ولـم يسقط هذا الواجب بمجرد احتمال العصيان غير المتحقق ، فى ظاهر الأمر ، فكيف يرفع اليـد عنه ، وما هو عذره عن الحجة التى تمت عليه بدعوتهم؟! ولـم يبد منهم نكث وغدر به؟! فلا بد أن يمضـى الإمام فى طريق أداء واجبه ، حتى تكون له الحجة عليهم ، إذا خانوا وغدروا ، كما حدث فى كربلاء ، ولو كان على حساب وجوده الشريف) (1).

وقلت فيه أيضا :

(وغريب أمر أولئک الـذين ينظرون إلى الموقف من زاويـة المظاهر الحاضـرة ، ويحذفون من حساباتهم الأمور غير المنظورة ، ويريدون أن يحاسـبوا حركة الإمام وخروجه ، على أساس أنه إمام عالـم بالمصير ، بل لا بد أن يعرف كل شئ من خلال الغيب! فيكف يقدم على ما أقدم ، وهو عالـم بكل ما يصير؟!

والغرابة فى أن الإمام الحسـين عليه السـلام لو عمل طبقا لما يعلمه من الغيب ، لعاب عليه كل من يسمع بالأخبار ، ويقرأ التاريخ : أنه ترک دعوة الأمـة المتظاهرة بالولاء له ، من خلال آلاف الكتب والعهود - والواصـلة إليه بواسـطة أمناء القوم ورؤسائهم - اسـتنادا إلى احتمالات الخيانة والتخاذل ، التى لـم تظهر بوادرها إلا بالتخمين ، حسب ماضى هذه الجماعة وأخلاقهم.

فلو علم الإمام بعلمه بالغيب ، الـذى لـم يؤمن به كثير من الناس فى عصـره ومن بعده ، ولـم يسـلمه له غير مجموعة قليلة من شـيعته ، وأطاع أولئک الناصحين له بعده الخروج ، لكان مطيعا لمن لـم تجب عليه طاعتهم ، وتاركا

1- 1. الحسين سماته وسيرته - الباب - 3 ، الفقرة 27 - : عراقيل على المسير.

لنجدة من تجب عليه نجدتهم.

كما أن طاعـة أولئک القلة من الناصـحين ، لـم تكن بأجدر من طاعة الآلاف من عامة الشـعب ، الذى قدموا له الدعوة ، وبإلحاح ، وقدموا له الطاعة والولاء.

وقبل هذا وبعده : فإن الواجب الإلهى يحدوه ، ويرسم له الخطط ، للقيام بأمر الأمة ، فإذا تمت الحجة بوجود الناصر ، فهذا هو الدافع الأول والأساسـى للإمام على الإقدام ، دون الإحجام على أساس الاحتمالات السياسـية ، والتوقعات الظاهرية ، وإنما اسـتند إليها فى نصوص من كلماته وتصريحاته ، لإبلاغ الحجة ، وإفحام الخصوم ، وتوضيح المحجة ، لكل جاهل ومظلوم) (1).

إن حاصل ما ذكره المرتضى والطوسى فى أمر الحسين عليه السلام هو :

إنه عليه السلام علم بواجبه وتيقن بتمامية الحجة ، بدعوة أهل العراق وتواتر كتبهم إليه ، وطلبهم له ، واستقر عليه هذا الواجب ، فنهض لأداء واجبه ، وخرج إليهم ليتم هو الحجة عليهم ، وهو إن كان عالما بالنتيجة المعلومة له من الغيب - أو من شواهد الحال - إلا أنه لم تقم حجة خارجية عيانا ترد الحجة التى قدمها أهل الكوفة بدعوتهم للإمام ، إلا بعد حصر الإمام فى كربلاء.

والإمام لم يكلف - قبل كربلاء - بالعمل بواجبه الظاهر ، ولو أخبر - هو - بما يعلمه من الغيب ، هل كان يصدقه أحد؟! خصوصا من أهل الكوفة الذين دعوة؟! وبالأخص قبل أن يظهر منهم الغدر ، وقبل أن يحاط بالإمام فى كربلاء؟!

وأما فى كربلاء ، فإن الأمر قد اختلف ، وقد تمت الحجة على أهل الكوفة بحضور الإمام ، وبظهور الغدر والخيانة منهم!

1- (35) الحسين سماته وسيرته - الفقرة 29 - : أنصار أوفياء

وكان واجب الإمام هو حفظ كرامته وحرمته ، وكرامة الإسلام وحرمته التى ستهتك وتهدر باستسلامه.

مع أن مصيره المعلوم كان هو القتل حتى بعد الاستسلام!

وكما قال الطوسى والمرتضى – بنص العبارة – فى الفقرة السادسة : (فإن الضرورة دعت إليها – أى المحاربة – وإن الدين ، والحزم – معا – ما اقتضيا – فى هذه الحال – إلا ما فعل).

فبعد إتمام الإمام عليه السلام الحجة بما قام به من الخروج والمسير إلى أهل الكوفة ، وحتى عرضه عليهم الصلح والسلام – وبكل خياراته وأشكاله – ورفضهم لها كلها ، تمت الحجة عليهم ، فحاربهم وقاومهم وجاهدهم ، وناضلهم ، حتى نال الشهادة.

ومن المخزى أن بعض المتطفلين على العلم والدين ، والقلم والكتابة ، اتبع ما تشابه من عبارات الطوسى والمرتضى والمفيد ، فاستشهد بظواهرها – ومن دون بحث وتحقيق عن الأعماق والدلالات المرادة فيها – على ما وضعه نصب عينيه – من نفى علمهم بالغيب – يحاول إثباته والتأكيد عليه ، بصور مختلفة :

فتارة : بدعوى أن الحسين عليه السلام لم يكن يعلم بما وقع عليه من القتل والبلاء ، وإنما خرج طالبا للحكم والسلطان والملك والخلافة! ولكنه فوجئ بجيش أقوى مما معه ، وبغدر من وعده النصر وخذلانه ، وانقلب الأمر عليه!

وبدعوى : أنه ما كان يريد أن يقتل ، وأنه كان فى خروجه يأمل النصر ويتوقعه ، ولذلك عرض على جيش الكوفة عروضا سلمية!

وأخرى بدعوى : أنه لم يقم إلا منطلقا من خلال العناوين الفقهية العامة ، من دون أن يكون لخصوصية إمامته دخلا فى خروجه وحركته!

إن هؤلاء لو جردوا الحسين عليه السلام عن قدسية الإمامة التى قلده الله

بها ، وسلبوا عنه علم الإمامة بالغيب حتى الحكم الشرعى ومعرفة ما يجب عليه أن يفعل!

فلماذا جردوه وسلبوه من التنبه لما عرفه أناس عاديون عاصروا الأحداث – مثل الفرزدق ، وابن عباس ، وابن عمر ، وحتى بعض النساء – فأعلنوا أن ذهابه إلى العراق يؤدى إلى قتله؟!

ولماذا فرضوا أن الحسين عليه السلام لم ير ما رآه أولئک برؤية واضحة؟! وقد أبلغوه آراءهم ورؤاهم ، فهلا تنبه – لو فرضت له غفلة –؟!

إن هؤلاء ينزلون بالحسين إلى مرتبة أقل من إنسان عادى عاصر الأحداث!

وكيف لهم أن يعرضوا – بغمضة عين – عن عشرات الآثار والروايات والأخبار والأحاديث ، وفيها الصحيح والمسند والمتصل ، وذات الدلالات الواضحة ، والتى ملئت بها كتب السيرة والحديث والتاريخ ، والتى أخبرت عن (مقتل الحسين ومصرعه فى كربلاء) وعلى لسان النبى الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى أمير المؤمنين عليه السلام؟!

تلک الأخبار التى عدت من (دلائل النبوة) و (معجزات الإمامة) والتى احتج بها المسلمون ، وتواتر خبرها بينهم!

فأخبرت عن (قتل الحسين فى كربلاء) قبل مولده ، وعنده ، وبعده ، وقد أحضر الرسول تربة مصرعه وشمها ، وحضر على أرض كربلاء ، وصبر أبا عبد الله فيها وهو فى طريق صفين ذهابا وإيابا.

5 – عصر الشيخ ابن شهرآشوب (ت 588 ه)

هو الشيخ أبو جعفر ، محمد بن على بن شهرآشوب بن أبى نصر ، السروى المازندرانى ، رشيد الدين.

قال الصفدى : أحد شيوخ الشيعة ، حفظ القرآن وله ثمان سنين.

قال ابن أبى طى الحلبى : اشتغل بالحديث ، ولقى الرجال ، ثم تفقه وبلغ النهاية فى فقه أهل البيت ، ونبغ فى الأصول ، ثم تقدم فى القراءات والقرآن ، والتفسير ، والعربية.

وكان مقبول الصورة ، مليح العرض على المعانى ، وصنف فى : المتفق والمفترق ، والمؤتلف المختلف ، والفصل والوصل ، وفرق بين رجال الخاصة ورجال العامة - يعنى أهل السنة والشيعة -.

كان كثير الخشوع ، مات فى شعبان سنة ثمان وثمانين وخمسمائة.

وقال الصفدى : بلغ النهاية فى أصول الشيعة ، كان يرحل إليه من البلاد ، ثم تقدم فى علم القرآن ، والغريب ، والنحو.

ووعظ على المنبر أيام المقتفى ببغداد ، فأعجبه وخلع عليه ، وأثنى عليه كثيرا.

وقال الداوودى فى (طبقات المفسرين) : كان إمام عصره ، وواحد دهره ، أحسن الجمع والتأليف ، وغلب عليه علم القرآن والحديث ، وهو عند الشيعة كالخطيب البغدادى لأهل السنة فى تصانيفه ، وتعليقات الحديث ورجاله ومراسيله ، ومتفقه ومفترقه ، وإلى غير ذلک من أنواعه.

واسع العلم ، كثير الفنون ، قال ابن أبى طى : ما زال الناس بحلب لا يعرفون الفرق بين ابن بطة الحنبلى ، وابن بطة الشيعى ، حتى قدم الرشيد ، فقال : (ابن بطة الحنبلى بالفتح ، والشيعى بالضم) (1).

وقد تعرض للمشكلة فى ذيل آية : (... ولا أعلم الغيب ...) من الآية (31) من سورة هود (11) وهى مكية ، فقال :

1- 1. نقلنا هذه الكلمات من مقدمة العلامة الجليل محمد صادق بحر العلوم - رحمه الله - لكتاب (معالم العلماء) لابن شهرآشوب : 3 - 5 ، فلاحظ مصادره ، وانظر أسماء مؤلفاته فى ذلک الكتاب : 119 رقم 791 ، وهو آخر من أسمه (محمد).

النبی والإمام یجب أن یعلما علوم الدین والشریعة.

ولا یجب أن یعلما الغیب ، وما کان ، وما یکون.

لأن ذلک یؤدی إلی أنهما مشارکان للقدیم تعالی فی جمیع معلوماته ، ومعلوماته لا تتناهی ، وإنما یجب أن یکونا عالمین لأنفسهما ، وقد ثبت أنهما عالمان بعلم محدث.

والعلم لا یتعلق - علی التفصیل - إلا بمعلوم واحد ، ولو علما ما لا یتناهی ، لوجب أن یعلما وجود ما لا یتناهی من المعلومات ، وذلک محال.

ویجوز أن یعلما الغائبات والکائنات الماضیات ، والمستقبلات ، بإعلام الله تعالی لهما شیئا منها.

وما روی أن أمیر المؤمنین علیه السلام کان یعلم أنه مقتول ، وأن قاتله ابن ملجم : فلا یجوز أن یکون عالما بالوقت الذی یقتله فیه علی التمییز ، لأنه لو علم ذلک لوجب علیه أن یدفعه عن نفسه ، ولا یلقی بیده إلی التهلکة! وإن هذا - فی علم الجملة - غیر واجب (1).

إن ما أثبته الشیخ ابن شهرآشوب موافق لما سبق ذکره سوی نقطة واحدة :

فما ذکره من نفی (علم الغیب بالاستقلال) عن الأئمة مجمع علیه بین المسلمین : وذلک لما ذکرنا فی صدر هذا البحث من دلالة الآیات الکریمة علی اختصاص ذلک بالله تعالی.

مضافا إلی ما ذکره ابن شهرآشوب من الاستدلال العقلی بأن النبی والإمام محدود متناه ، والغیب لا حد له ، ولا یمکن أن یحیط المحدود باللا منتهی.

1- 1. متشابه القرآن ومختلفه : 211.

ثم ما ذكره من إمكان علم الغيب بإعلام الله تعالى :

هو أيضا مما أجمعت عليه الطائفة ، ودلت عليه الآيات الكريمة التى ذكرناها فى صدر البحث.

وأما التفرقة بين علم الإمام بالحوادث ، وخصوصا ما يرتبط بقتله ، من الالتزام بالتفصيل فى غير وقت القتل ، والالتزام بالإجمال فيه.

فهذا أيضا قد سبق قول المرتضى فيه ، والتزامه.

وقد أضاف ابن شهرآشوب تصريحا بأن على فرض علم الإمام بوقت قتله بالعلم الاجمالى ، فلا يرد عليه اعتراض الالقاء فى التهلكة ، لأن الدفع حينئذ غير واجب لفرض الاجمال فيه وعدم معرفته الأمر بالتفصيل.

وإنما اختص ابن شهرآشوب بالتزامه بالاعتراض على تقدير علم الإمام بوقت قتله تفصيلا ، فقال : (فلا يجوز أن يكون عالما بالوقت الذى يقتله فيه على التمييز ، لأنه – لو علم ذلک – لوجب عليه أن يدفعه عن نفسه ، ولا يلقى بيده إلى التهلكة).

وهذه هى النقطة التى خالف فيها ابن شهرآشوب من سبقه ، لأن المفيد الذى أشار إلى مسألة علم الجملة ، قال بإمكان القول بالتفصيل ، ومنع كون ذلک من الالقاء فى التهلكة ، لإمكان التعبد بالصبر على القتل للإمام.

وحتى المرتضى – الذى التزم بالجملة ، ونفى التعبد – لم يصرح بالتزامه اعتراض الالقاء فى التهلكة على تقدير التفصيل ، فلعله دفعه بأحد الوجوه الكثيرة المتصورة ، والتى يكون تحمل القتل بها أمرا حسنا أيضا ولو بغير التعبد!

ولعل ابن شهرآشوب عد فقدان الإمام ضررا وتهلكة فحكم فيه بوجوب الدفع ، وعدم الالقاء ، محافظة على وجوده الشريف لأداء مهمات الإمامة.

لكن إطلاق لفظ (الضرر) ولفظ (التهلكة) على ما جرى على الإمام ممنوع ، مطلقا :

فإنه إذا علم الإمام إرادة الله تعالى لما يجرى عليه ، مع أنه يعلم ما فيه

من المصلحة للدين والأمة ، والمصلحة لنفسه الشريفة بالفوز بالشهادة ورفع الدرجات والكرامة الإلهية ، بانقياده المطلق لأوامر الله تعالى ، وتسليمه المطلق لله ، ورضاه بما يرضاه تعالى ، فلا ريب ، أن لا يكون فى ما يقدم عليه أى ضرر ، ولا يمكن أن يسمى ذلک تهلكة بأى وجه ، إلا فى المنظار المادى ، والدنيوى.

ونظرة إلى قصة إبراهيم ، وولده الذبيح إسماعيل ، عليهما السلام ، التى جاءت فى القرآن الكريم ، حين أمر الله إبراهيم بذبح ابنه ، فقال تعالى فى نهايتها : (فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم * قد صدقت الرؤيا إنا كذلک نجزى المحسنين إن هذا لهو البلاء المبين) الآيات (103 – 106) من سورة الصافات (37) ... فقد سمى الله ذلک تسليما ، وتصديقا ، وإحسانا ، وجعه (بلاء مبينا) مع أنه لم يتحقق فيه ذبح ، بل فدى إسماعيل بذبح عظيم.

فإذا لم يكن ما جرى على إسماعيل إلقاء فى التهلكة وكان شرعيا؟!

فلماذا لا يكون ما جرى على أهل البيت عليهم السلام من القتل – بأنواعه – أمرا شرعيا متعبدا به ، وقد تعبد به إبراهيم من قبل؟!

ولماذا لا يكون ما فعلوه تسليما ، وتصديقا لقضاء الله ، وإحسانا؟! وقد تحملوه فى سبيل الله ، وأهداف الدين السامية؟

وأما (البلاء) هنا فهو (أبين) لأنه قد تحقق ، وأريقت دماء آل بيت الرسول عليهم الصلاة والسلام ، ولم يفد عنهم بشئ!

مع أن عمل الإمام ، لم يكن امتحانا خاصا وفرديا ، بل هو عمل أعظم وأهم ، لكونه إحياء للإسلام ولرسالة الله الخالدة.

فإذا علم الإمام بتفصيل أسباب ما يجرى عليه من الحوادث ، ونتائجه الباهرة ، فهو أحرى أن ينقاد لامتثال ذلک والإطاعة لإرادة الله ، وعمل فى مثل هذه العظمة والأهمية ، لا يكون الموت من أجله (تهلكة).

كل هـذا مع عدم وجود (جبر) ولا إكراه للإمام على شـئ ، وإنما الأمور هى تحت اختياره ، وبهذا يكون إقدامه أبلغ فى الكشف عن عظمته وحبه لله والانقياد له تعالى ، لما يختار لقاء الله تعالى على النصر الدنيوى.

وقد جاد هذا المعنى الأخير فى بعض روايات الباب.

فإذا لم يكن إقـدامهم على ما أصابهم أمرا (مضـرا) ولا يصح تسـميته (تهلكة) ولا مانع من أن يكونوا عالمين به ، وعارفين له ، فكيف يجعل إقدامهم عليه دليلا على نفى علمهم به؟!

6 - عصر الشيخ العلامة الحلى (ت 726 ه)

هو الإمام الشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر ، أبو منصور ، الشهير بالعلامة الحلى.

قال ابن داود : شيخ الطائفة ، وعلامة وقته ، وصاحب التحقيق والتدقيق ، كثير التصانيف ، انتهت رئاسة الإمامية إليه فى المعقول والمنقول.

وقال ابن حجر : ابن المطهر عالم الشـيعة وإمامهم ومصـنفهم ، وكان آية فى الذكاء ... واشـتهرت تصانيفه فى حياته ... وكان مشتهر الذكر حسن الأخلاق ، ولما بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال :

(لو كان يفهم ما أقول أجبته)

ومات فى المحرم سنة 726 ه عن 80 سنة (1).

وأما السيد السائل :

فهو السيد المهنا بن سنان بن عبد الوهاب بن نميلة ، من آل يحيى النسابة

1- 1. نقلنا هذه الأقوال من مقدمة العلامة الجليل السيد محمد صادق بحر العلوم على رجال العلامة الحلى : 9 - 14 ، فراجع.

ابن جعفر الحجة بن عبيد الله الأعرج بن الحسين الأصغر بن الإمام زين العابدين على السجاد عليه السلام.

فهو حسينى ، عبيدلى ، أعرجى ، مدنى.

قال ابن حجر فى الدرر الكامنة 4 / 318 : الحسينى ، الإمامى ، المدنى ، قاضى المدينة ، اشتغل كثيرا ، وكان حسن الفهم ، جيد النظم ، ولأمراء المدينة فيه اعتقاد ، وكانوا لا يقطعون أمرا دونه ، وكان كثير النفقة ، متحببا إلى المجاورين ، ويحضر مواعيد الحديث ... من فقهاء الإمامية ، مع تحقق المعرفة ، وحسن المحاضرة ، ومات سنة 754.

ووصفه العلامة فى أول جوابه عن مسائله بقوله : السيد الكبير ، النقيب الحسيب النسيب ، المعظم المرتضى ، عز السادة ، زين السيادة ، معدن المجد والفخار ، الحكم والآثار ، الجامع للقسط الأوفى من فضائل الأخلاق ، والفائز بالسهم المعلى من طيب الأعراق ، مزين ديوان القضاء ، بإظهار الحق على المحجة البيضاء عند ترافع الخصم ، نجم الحق والملة والدين.

وانظر الحقائق الراهنة فى أعلام المائة الثامنة ، ص 224 ، من طبقات أعلام الشيعة لشيخنا آقا بزرک الطهرانى رحمه الله (1).

ذكر السيد المهنا بن سنان الحسينى المدنى فى المسائل الثالثة التى وجهها إلى العلامة الحلى ، المسألة 15 منها سؤالا هذا نصه :

ما يقول سيدنا ، فيما نقل أن مولانا أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام كان يعرف الليلة التى يقتل فيها ويخبر بها؟!

فيكف خرج عليه السلام فى تلک الليلة ، ملقيا بيده إلى التهلكة؟!

وإن فعله عليه السلام هو الحجة ، لكن نطلب وجها نجيب عن الشبهة ،

---

1 - 1. نقلنا النصين من مقدمة (أجوبة المسائل المهنائية) : 12 - 13 - ، وهى بقلم العلامة المفضال الشيخ محيى الدين المامقانى دام ظله.

فقد سأل المملوک عنها شخص بدمشق.

فأوضح لنا ذلک ، أحسن الله إليک.

ويبدون أن الشبهة كانت مثارة من قبل غير السائل ، بل الإثارة كانت من بعض المخالفين من أهل دمشق.

وفى هذا السؤال فائدة جيدة ، حيث ورد فيه التنبيه إلى أن فعل الإمام لو كان حجة ، فلا معنى للاعتراض عليه ، وذلک لأن من ثبتت إمامته ، وقامت الحجـج على كونه إماما مفترض الطاعة ، فهو لا شک فى كونه عالما بأحكام الله تعالى ، وكل ما يصدر منه هو طاعة لله ، ولا تصدر منه المعصية ، لأن الإمام عندنا يشترط فيه العصمة عن الذنوب ، وكذلک يشترط فيه العلم بأحكام الشريعة بالإجماع.

فإذا ثبتت إمامته ، لـم يحاسب على شـئ من إقـدامه فعلا أو تركا ، فيكف يتصور أن يكون ملقيا بنفسه إلى التهلكة ، حتى مع فرض علمه بما يجرى عليه.

ففرض الالقاء فى التهلكة مناف لأصل ثبوت إمامته ، فهو منتف فى حقه ، قبل أن يبحث عن كونه عالما بالغيب وبما يجرى عليه تفصـيلا ... فلا يبتنى نفى علمه بالغيب على فرض حرمة الالقاء للنفس إلى التهلكة.

وقد شرحنا هذا الأمر فى صدر البحث.

وقد أجاب العلامة الحلى على هذا السؤال بقوله :

يحتمل أن يكون عليه السلام أخبر بوقوع القتل فى تلک الليلة ، ولـم يعلـم أنه فى أى وقت من تلک الليلة!

أو أنه لـم يعلـم فى أى مكان يقتل!

أو أن تكليفه عليه السـلام مغاير لتكليفنا ، فجاز أن يكلف ببـذل مهجته الشـريفة – صـلوات الله عليه – فى ذات الله تعالى ، كما يجب على المجاهد

الثبات ، وإن أدى ثباته إلى القتل ، فلا يعذل فى ذلک (1).

والظاهر أن العلامة إنما أخذ فى الاعتبار فى جوابه فرض السائل أن إلقاء الشبهة ليس من قبل من يعتقد بالإمامة ومستلزماتها ، بل من رجل من المخالفين لا يعتقد إمامة الإمام ، ولا يلتزم بشرائطها المعروفة من العصمة والعلم وغير ذلک.

وعلى ذلک ، فلو أريد إلزامه بعلم الإمام وتصديق الأخبار الدالة على معرفته بمقتله - والتى وردت ولم تنكر - فلا بد من الخروج بأحد الوجود التى ذكرها العلامة :

إما بالالتزام بتحديد الخبر الواصل إليه ، وأنه عن أصل القتل وشخص القاتل ، دون زمانه المحدد.

أو بالالتزام بتحديد الخبر بما دون مكان معين.

وعلى هذين الفرضين فلا ينافى إقدام الإمام حتى على قتله ، لأنه لم يخبر بالزمان والمكان الخاصين ، حتى يكلف باجتنابهما ، فلا يرد اعتراض أنه أقدم على الهلكة.

وأما الجواب الثالث ، فهو مناسب حتى للسائل المعتقد بالإمامة ، وهو أن يكون الإمام متعبدا بتكليف خاص ، وهو مثل المجاهد المأمور والمكلف بالجهاد حتى الشهادة.

فالإمام كالمجاهد الذى يستشهد - لا يعاتب ولا يعذل ، لأن فعله طاعة ، وليس حراما ولا معصية ، ولا يقال فى حقه : إنه ألقى بيده إلى التهلكة.

1- 1. أجوبة المسائل المهنائية : 148 ، ونقله المجلسى فى مرآة العقول 3 / 126. وفى بحار الأنوار 42 / 259.

7 - فی عصر العلامة المجلسی (ت 1110 ه)

الشیخ محمد باقر بن محمد تقی بن المقصود علی الأصفهانی المجلسی (ت 1110 ه).

قال القمی : هو شیخ الإسلام والمسلمین ، ومروج المذهب والدین ، الإمام ، العلامة ، المحقق المدقق.

کان إماما فی الجمعة والجماعة ، وهو الذی روج الحدیث ونشره ، سیما فی بلاد العجم ، وترجم لهم الأحادیث بأنواعها ، مضافا إلی تصلبه فی الأمر بالمعروف والنهی عن المنکر ، وقمع المعتدین والمخالفین من أهل الأهواء والبدع سیما الصوفیة والمبدعین ... (1).

وقد شرح الکتب الأربعة - الأصول الحدیثیة - بملاذ الأخیار فی شرح تهذیب الأخبار ، ومرآة العقول فی شرح الکافی ، وحاول جمل شتات کتب الحدیث والأخبار فی أکبر موسوعة حدیثیة وهی (بحار الأنوار).

وقد بحث فی المشکلة التی نبحث فیها فی کتابة (مرأة العقول) الذی شرح فی أحادیث (الکافی) التی وردت فی (باب أن الأئمة علیهم السلام یعلمون متی یموتون ...) ونقل فیه کلمات المفید فی الرسالة العکبریة ، والعلامة الحلی فی جوابات المسائل المهنائیة ، ومما قاله : منشأ الاعتراض أن حفظ النفس واجب عقلا وشرعا ، ولا یجوز إلقاؤها إلی التهلکة.

وقال فی شرح جواب الإمام فی بعض أحادیث الباب : هو مبنی علی منع کون حفظ النفس واجبا مطلقا ، ولعله کان من خصائصهم عدم وجوب ذلک عند

1- 1. الکنی والألقاب 3 / 121.

اختيارهم الموت.

وحكم العقل فى ذلک غير متبع.

مع أن حكم العقل بالوجوب فى مثل ذلک غير مسلم (1).

وقد أجاب عن الاعتراض بوجوه ثلاثة :

الأول : أن حفظ النفس ليس بواجب مطلقا.

وذلک لما ذكرنا سابقا من أن هذا الواجب يسقط إذا زاحمه واجب آخر أهم متوقف على التضحية بالنفس ، مثل حفظ الدين والإسلام ، فلا بد من تقديم الأهم ، ويسقط غيره ، فيجب التضحية بالنفس.

وقد احتمل المجلسى أن يكون عدم وجوب حفظ النفس خاصا بالأئمة عليهم السلام عند اختيارهم الموت.

وهذا الجواب مبنى على فرض ثبوت إمامته ، وثبوت الاختيار له فى انتخاب الموت.

ومن الواضح أنه مع هذا الفرض ، لا يصح الاعتراض ، كما أسلفناه فى الأمر الثالث مما قدمناه فى صدر البحث.

إذ أن فعل الإمام - حينئذ - حجة فى نفسه ، ودليل على جواز إقدامه ، من دون احتمال كونه إلقاء محرما إلى التهلكة المنهى عنه.

الثانى : أن حكم العقل بوجوب حفظ النفس غير مسموع ولا متبع.

إذ مع إقدام الإمام على فعل ، وحسب المصلحة والهدف الصالح الأهم الذى ارتآه ، فلا أثر لحكم العقل واستهجانه ، لأنه إنما يدرک المنافع العاجلة الظاهرية ، لكن المتشرع إنما يصبوا إلى النعيم الأخروى والأهداف السامية ،

1- 1. مرآة العقول 3 / 123.

غير المرئية للعقل ، ولا المطلوبة له.

الثالث : عدم تسليم وجود حكم للعقل بوجوب حفظ النفس فى مثل هذا المقام :

لأن العقل إنما يـدرک الکليات ، دون الأمور الخاصة ، فلو فرضـنا أن إلقاء النفس إلى التهلكة كان أمرا قبيحا عند العقل ، فهو بمعناه الكلى أمر يدركه العقل العملى ، وبصورته المجردة عن أية ملاحظة أو غرض يتدارک به ذلک القبح.

فلو ترتبت على الالقـاء مصـلحة ، أوجبت حسـنة ، لم يكن للعقل أن يعارض ذلک ، بل لا بـد له أن يوازن بين ما يراه من القبـح وما فيه من الحسن.

وبعبارة أخرى ليس ما يـدركه العقل هنا وفى صورة المعارضـة للأغراض ، واجب الإطاعـة والاتباع ، وإنما المتبع هو الراجـح من مصـلحة الغرض أو مفسدة ما يراه العقل ، كالعكس فيما يدرک العقل حسنه ولكن الأغراض تبعده والشهوات تأباه!

والحاصل : أن درک العقل للحسن والقبـح الـذاتيين وإن كان مسـلما ، إلا أن اتباعه ليس واجبا ، والعمل عليه ليس متعينا إذ أحرز الإنسان مصلحته فى مخالفته ، بعادة أو عرف أو شرع.

وإذا علمنا بأن الأئمـة عليهم السـلام إنما أقدموا على القتل وتحمل المصائب لأغراض لهم – وهى الوجوه التى عرضـنا بعضـها وسـنعرض بعضـها الآخر – فلا أثر لحكم العقل فى موردهم بقبـح الفعل ، ولا بوجوب حفظ النفس ، بل قد يحكم بوجوب الالقاء ، وحرمة المحافظة على النفس ، نظرا للأخطار العامة ، والكبرى المترتبة على حفظ النفس ، ولفوات الآثار المهمة بذلک.

وهذان الأمران – الثانى والثالث – إنما طرحهما الشيخ المجلسى على أثر

الافراط فی الاستناد إلی العقل وحکمه ، إلی حد الاعتراض به علی مسلمات دینیة وشرعیة وتاریخیة ، اعتمادا علی فرضیات واحتمالات نظریة بحتة ، لم یؤخذ فیها بالنظر مسائل التوفیقات الشرعیة ولا الآثار الواردة.

وهذا نظیر ما اعتاد أن یلهج به صغار الطلبة من استخدام کلمة العقل ونقده ، والفکر وصیاغته وتجدیده ، والفلسفة والتبجح بها ، علی حساب الدین والشرع والتاریخ ، والعقیدة ومسلماتها وأصولها ، والغریب أن ذلک یتم باسم الدین ، وعلی ید من یتزیی بزی أهل العلم والدین! وقد ذکر الشیخ المجلسی فی (بحار الأنوار) أجوبة المفید والعلامة الحلی بنصها ، أیضا (1).

8 - فی عصر الشیخ البحرانی (ت 1186 ه)

المحدث الشیخ یوسف بن أحمد بن إبراهیم آل عصفور الدرازی البحرانی.

قال أبو علی الحائری فی (منتهی المقال) :

عالم فاضل ، متبحر ماهر متتبع ، محدث ورع ، عابد صدوق ، من أجلة مشایخنا وأفاضل علمائنا المتبحرین.

وقال الشیخ التستری فی (مقابس الأنوار) : العالم العامل ، المحقق الکامل ، المحدث الفقیه ، المتکلم الوجیه ، خلاصة الأفاضل الکرام ، وعمدة الأماثل العظام ، الحاوی ، من الورع والتقوی أقصاهما ، ومن الزهد والعبادة أسناهما ، ومن الفضل والسعادة أعلاهما ، ومن المکارم والمزایا أغلاهما ، الزکی النقی التقی ...

1- 1. بحار الأنوار 42 / 259.

وقال المولى شفيع فى (الروضة البهية) : من أجلاء هذه الطائفة ، كثير العلم ، حسن التصانيف ، نقى الكلام ، بصير بالأخبار المروية عن الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين ... وكان ثقة ورعا عابدا زاهدا ... من فحول العلماء الأجلة.

وقال هو عن كتابه (الدرر النجفية) : كتاب لم يعمل مثله فى فنه ، مشتمل على تحقيقات رائقة ، وأبحاث فائقة.

وقال الحائرى فى (منتهى المقال) : كتاب جيد جدا ، مشتمل على علوم ومسائل ، وفوائد ورسائل ، جامع لتحقيقات شريفة ، وتدقيقات لطيفة (1).

فقد أورد فى كتابه (الدرر النجفية) هذا الاعتراض ، وأجاب عنه بالتفصيل ، نورد ما يناسب ذكره هنا ، قال :

درة نجفية :

قد كثر السؤال من جملة من الاخلاء الأعلام ، والأجلاء الكرام عن الوجه فى رضا الأئمة عليهم الصلاة والسلام ، وإعطائهم بأيديهم لما أوقعه بهم مخالفوهم من القتل بالسيف أو السم؟

حيث إنهم عالمون بذلک ، لما استفاضت به الأخبار من أن الإمام عليه السلام يعلم انقضاء أجله ، وأنه هل يموت بموت حتف أنفه ، أو بالقتل أو بالسم!

وحينئذ ، فقبوله ذلک ، وعدم تحرزه من الامتناع ، يستلزم الالقاء باليد إلى التهلكة ، مع أن الالقاء باليد إلى التهلكة محرم نصا ، قرآنا ، وسنة!

وقد أكثر المسؤولون من الأجوبة فى هذا الباب ، بل ربما أطنبوا فيه أى

1- 1. اعتمدنا فى نقل هذه الكلمات على مقدمة (الحدائق الناضرة) بقلم الحجة المحقق السيد الطباطبائى.

إطناب بوجوه لا يخلو أكثرها من الايراد ، ولا تنطبق على المقصود والمراد.

وحيث إن بعض الأـخوان العظـام ، والخلاـن الكرام سـألنى عن ذلک فى هـذه الأيام ، رأيت أن أكتب فى المقام ما اسـتفدته من أخبارهم عليهم الصلاة والسلام.

فأقول : – وبالله الثقة لإدراک المأمول وبلوغ كل مسؤول – :

يجب أن يعلم :

أولا : أن التحليل والتحريم توقيفية من الشارع عز شأنه ، فما وافق أمره ورضاه فهو حلال ، وما خالفهما فهو حرام.

وليس للعقل – فضلا عن الوهم – مسرح فى ذلک القمام.

وثانيا : أن مجرد الالقاء باليد إلى التهلكة – على إطلاقه – غير محرم ، وإن أشـعر ظاهر الآية بذلک ، إلا أنه يجب تقييده وتخصـيصه بما قام الدليل على جوازه.

وذلک : فإن الجهاد متضمن للإلقاء باليد إلى التهلكة ، مع أنه واجب ، نصا وإجماعا.

وكذلک الدفاع عن النفس ، والأهل ، والمال.

ومثله – أيضا – وجوب الاعطاء باليد إلى القصاص ، وإقامة الحد عليه ، متى استوجبه.

وثالثا : إنهم صـلوات الله عليهم فى جميع أحوالهم وما يتعلق بمبدئهم ومآلهم يجرون على ما اختارته لهم الأقدار السبحانية ، ورضيته لهم الأقضية الربانية.

فكل ما علموا أنه مختار له تعالى بالنسبة إليهم – وإن اشتمل على غاية الضرر والبؤس – ترشفوه – ولو ببذل المهج والنفوس –.

إذا تقررت هـذه المقدمات الثلاث ، فنقول : إن رضاهم صـلوات الله عليهم بما ينزل بهم ، من القتل بالسـيف والسم ، وكذا ما يقع بهم من الهوان

والظلم على أيـدى أعدائهم ، مع كونهم عالمين به ، وقادرين على دفعه ، إنما هو لما علموه من كونه مرضـيا له سـبحانه وتعالى ، ومختارا له بالنسبة إليهم ، وموجبا للقرب من حضرة قدسه ، والجلوس على بساط أنسه.

وحينئـذ ، فلا يكون من قبيل الالقاء باليـد إلى التهلكـة ، الـذى حرمته الآية ، إذ هو ما اقترن بالنهى من الشارع نهى تحريم ، وهذا مما علم رضاه به واختياره له ، فهو على النقيض من ذلک.

ألا ترى أنه ربما نزل بهم شـئ من تلک المحـذورات قبل الوقت المعد ، والأجل المحدد ، فلا يصل إليهم منه شـئ من الضـرر ، ولا يتعقبه المحـذور والخطر؟! فربمـا امتنعوا منه ظاهرا ، وربما احتجبوا منه باطنا ، وربما دعوا الله سـبحانه فى رفعه فيرفعه عنهم ، وذلک لما علموا أنه غير مراد له سبحانه فى حقهم ، ولا مقدر لهم.

وبالجملة : فإنهم صلوات الله عليهم يدورون مدار ما علموه من الأقضية والأقدار ، وما اختاره لهم القادر المختار.

ولا بأس بإيراد بعض الأخبار الواردة فى هذا المضمار ليندفع بها الاستبعاد ، ويثبت بها المطلوب والمراد :

فمن ذلـک مـا رواه ثقـة الإسـلام - عطر الله مرقـده - فى (الكافى) بسـنده عن الحسن بن الجهم ، قال : قلت للرضا عليه السـلام : إن أمير المؤمنين عليه السـلام قـد عرف قاتله ، والليلـة التى يقتل فيها ، والموضع الـذى يقتل فيه (إلى آخر الحديث الذى نقلناه سابقا) (1) وأضاف بعده :

وحاصل سؤال السائل المذكور :

أنه مع علمه عليه السلام بوقوع القتل ، فلا يجوز له أن يعرض نفسه له ،

1- 1. وهى الرواية التى نقلناها بنصها تحت عنوان (فى عصر الإمام الرضا عليه السلام) عن الكافى 1 / 259.

لأنه من قبيل الالقاء باليد إلى التهلكة ، الذى حرمه الشارع؟!

فأجاب عليه السلام بما هذا تفصيله وبيانه :

أنه – وإن كـان الأـمر كما ذكرت من علمه عليه السـلام بـذلک – لكنه ليس من قبيل الالقاء باليـد إلى التهلكـة الـذى هو محرم ، لأنه عليه السـلام خير فى تلک الليلـة بين لقاء الله تعالى على تلک الحال ، أو البقاء فى الـدنيا ، فاختار عليه السـلام اللقاء على الوجه المذكور ، لما علم أنه مختار ، ومرضى له ، عند ذى الجلال.

كما يدل عليه قوله عليه السلام ، لما ضربه اللعين ابن ملجم – الملجم بلجام جهنم وعليه ما يستحقه – : (فزت ورب الكعبة).

وهذا معنى قوله : (لتمضى مقادير الله تعالى) يعنى : أنه سبحانه قدر وقضى فى الأزل أنه عليه السلام لا يخرج من الدنيا إلا على هذه الحال ، باختياره ورضاه بها.

ومن ذلـک ما رواه فى الكتاب المـذكور عن عبـد الملک بن أعين ، عن أبى جعفر عليه السـلام (وذكر الحـديث الثامن الـذى رواه الكلينى ((1)).

ومن ذلک ما رواه – أيضا – عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث قال فيه :

فقال له حمران : جعلت فداک ، أرأيت ما كان من أمر قيام على بن أبى طالب والحسن والحسين عليهم السلام ، وخروجهم ، وقيامهم بدين الله عز ذكره ، ومـا أصـيبوا من قتل الطواغيت إياهم ، والظفر بهم حتى قتلوا وغلبوا؟! فقال أبو جعفر عليه السـلام : يا حمران ، إن الله تبارک وتعالى قد كان قدر ذلک عليهم ، وقضاه وأمضاه ، وحتمه ، على سبيل الاختيار ، ثم أجراه.

فبتقدم علمه إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام على

1– 1. الذى أوردناه سابقا فى صفحة 35.

والحسن والحسين ، وبعلم صمت من صمت منا.

ولو أنهم – يـا حمران – حيث نزل بهم من أمر الله تعـالى ، وإظهار الطواغيت عليهم سألوا الله تعالى أن يـدفع عنهم ذلک ، وألحوا عليه فى طلب إزالة تلک الطواغيت ، وذهاب ملكهم ، إذا لأجابهم ، ودفع ذلک عنهم.

ثم كان انقضاء مدة الطواغيت وذهاب ملكهم ، أسرع من سلک منظوم انقطع فتبدد.

ومـا كـان ذلـک الـذى أصـابهم – يا حمران – لـذنب اقترفوه ، ولا لعقوبـة معصـية خالفوا الله فيها ، ولكن لمنازل ، وكرامـة من الله أراد أن يبلغوها!

فلا تذهبن بک المذاهب فيهم (1).

أقول : وهو صريح فى المطلوب ، على الوجه المحبوب (2).

ثم روى عـدة أحاديث تدل على أنهم عليهم السـلام امتنعوا من فعل ما يؤدى إلى قتلهم ، لكون ذلک فى غير الأجل المحدد لموتهم ، ولم يختاروا ذلک إلا فى الوقت المقدر ، حتى يكون اختيارهم موافقا للقضاء ورضا به.

ويبدو من المقدمة (الأولى) والمقدمة (الثانية) مما قدمهما على الجواب ، أنه يوافق المجلسى – رحمه الله – فى كليهما.

ولعل لجوءه إلى هذه الأسلوب من جهة ميله إلى استبعاد تحكيم العقل فى مثل هذه القضايا التى هى أمور خاصة ، وليست كليات وثوابت عامة حتى يمكن للعقل التدخل فيها ، كما أن ما ثبت من الشـرع فيه حكم ، وجاء منه توقيف ، فليس للعقل إلا التسـليم وترجيح المصلحة الشرعية على مدركاته.

وهـذا – كمـا أشـرنا سابقا – نتيجـة لرد الفعل الـذى اسـتحوذ على علمائنا الأخباريين من التطرف الـذى انغمر فيه بعض العقلانيين ، ممن قصرت يده عن

1– 1. الكافى – الأصول – 1 / 261 – 262.

2– 2. الدرر النجفية : 84 – 86 بتصرف يسير.

علوم الشـريعة ونصوصها ، فراح يجول ويصول فى علوم الشريعة بجناح العقل وأدلته ، وبنى الدين أصولا وفروعا وموضوعات خارجية وأمورا واقعة ، وأحداثا تاريخية ، على مدركاته العقلية.

مع أن من الواضح : أن الأمور التعبدية ، وكذا الموضوعات الخارجية ، وكل الأمور والحوادث ، والحقائق الشخصية ، وصفات الأئمة عليهم السلام ، وما صدر منهم ... إلى غير ذلک من الأمور الخاصة ليست مسرحا للعقل ، وإنما طريقها الإثبات بالنقل.

والعقل النظرى إنما يـدرک المعقولات العامـة التى ترتبط بالحقائق الكونيـة الثابتـة ولذلک يجب أن تكون مدركة لجميع العقلاء ، ومقبولة لديهم ، لا خاصة بعقل طائفة دون أخرى ، ولا مبتنية على قضية دون أخرى.

أما العملى فهو يدرک حسن أمر أو قبح آخر ، ولا يسـتتبع عملا ، وإنما للعامل أن يراعى مصلحته ويوازن فيه ما يخصه بين ما يمسه وبين ما يدركه العقل ، فيرجح ما يناسبه.

فالانسـحاب وراء الخيالات الخاصـة بعنوان العقل ، كما يفعله أدعياء العقل ونقده - فى عصـرنا الحاضـر - جهل بأبسط المسائل العقلية ، وهو مجال علمه.

9 - فى القرن الماضى

مع السيد الإمام الخراسانى (ت 1368 ه)

هو المجتهـد الكبير ، والعلامـة النحرير ، فريـد دهره ، ووحيد عصـره ، قدوة العلماء المتبحرين ، سـيد الفقهاء والمجتهدين ، عمدة العلماء العاملين ، ونخبة الأفاضل والمجتهدين ، ملاذ الأنام ، وثقة الإسـلام ، سـيدنا الأعظم ، سـماحة آية الله العظمى السيد ميرزا محمد الهادى الحسينى الخراسانى الحائرى ،

قدس الله سره (1).

وقال الشيخ محمد حسن كبة فى إجازته له : السيد السند ، والمولى الجليل المعتمد ، فخر المحققين ، وافتخار المدققين ، صفوة العلماء الكرام ، وعماد الفقهاء الأجلة الفخام ، التقى النقى ، الطاهر الزكى ، نتيجة الشرف الأقدم ، وسلالة سيد الأمم صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال شيخ الشريعة الأصفهانى (ت 1339 ه) فى إجازته له : العالم العامل ، الفاضل الكامل ، أبا الفضائل والفواضل ، صاحب القريحة القويمة ، والسليقة المستقيمة ، والحدس الصائب ، والنظر الثاقب ، المستعد لإفاضة نتائج المطالب من الكريم الفياض الواهب ، عمدة العلماء المحققين ، وزبدة الفضلاء المدققين ، العالم العلم العيلم ، الثقة الورع ، التقى النقى ، العدل الصفى.

وقال السيد مهدى الأصفهانى الكاظمى (من تلامذته) : كان - رحمه الله - من أعاظم علماء الفقه والأصول ، وأكابر فضلاء المعقول والمنقول ، وكان عارفا بالرجال ، والتاريخ ، والحديث ، والتفسير ، والعربية ، ماهرا فى الفنون العقلية والنقلية.

وقال الكاظمى فى (أحسن الأثر) ص 36 : وأما مناظراته : فإنه إذا صادف خارج ملة أو مذهب ، فهو يفحمهم ويلقمهم الحجر - لا محالة - لما عليه من عظيم المقدرة فى علم المناظرة ، وزيادة إلمام بكل العلوم معقولها ومنقولها.

أما فى المعقول : فإن له اليد الطولى فى علم المنطق والحكمة والهيئة والرياضيات والكلام والفلسفة.

وأما فى المنقول : فلقد برع فيه ، واجتهد ، وحاز السبق بها على

1- 1. هكذا ذكره المترجمون له ، لاحظ مصادر هذه الكلمات فى (سيرة آية الله الخراسانى) الطبعة الأولى 1415 ه قم.

معاصریه (1).

وفی عصر السید الخراسانی فی القرن الهجری الماضی (القرن الرابع عشر الهجری) خیم شیح الاستعمار الغربی الملحد علی البلاد الإسلامیة ودنس الغربیون أرض الشرق الطاهرة بأرجلهم الدنسة ، وبدأوا بنفث سموم الفسق والإلحاد ، وبذر الشقاق والفساد ، فی کل قطر وبین کل العباد ، وحالوا التفرقة بین أجزاء الوطن الإسلامی ، وقطع أوصال الأمة الإسلامیة ، علی أساس من الطائفیة البشعة والعنصریة القذرة ، والنزاعات المفتعلة ، ونصبوا بینهم العداء لیأکل بعضهم بعضا ، فلا تکون لهم وحدة متشکلة ، ولئلا تکون أمة قویة متراصة.

وحالوا تأجیج شرر التفرقة بین المذاهب الإسلامیة الفقهیة ، وتوسیع رقعة الخلاف بینها مهما أمکن ، وتوسیع الخلافات الصغیرة ، وتأجیج النزاعات الحقیرة والقدیمة ، کما حاولوا تأسیس مذاهب فقهیة جدیدة ، وإبراز فقهاء جدد ومجددین!

وسعوا فی إثارة النزاعات والخلافات بین أهل المذهب الواحد ، لتتسع رقعة الخلاف علی راقعها ، ولقد جنوا علی البشریة عامة ، وعلی المسلمین خاصة ، بهذه الأعمال جنایة کبری ، لکنهم جنوا من أفعالهم تلک أنهم استولوا علی العباد والبلاد وخیراتها وتراثها وجمالها وحتی عقولها ، وذهبوا بکل ذلک إلی بلادهم فی شمال العالم الأرضی لتعیش بها شعوبهم - قرنا من الزمان - فی رفاه من العیش ورغد ، وأمن واستقرار ، وهدوء وقانون ، علی حساب عذاب ملایین من أفراد البشر فی سائر أقطار العالم الجنوبیة.

وقد وجدوا فی المذهب الشیعی الاثنی عشری طائفة متماسکة مؤمنة بمبادئ الإسلام الحقة ، لأنها تعتمد علی القرآن وأهل البیت ، الثقلین ، اللذین

1- 1. نقلنا هذه النصوص من کتاب (سیرة الإمام الخراسانی).

خلفهما الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لبنى أمته ، ووعد أنها لا تضل ما تمسكت بهما ، وأنهما لا يفترقان – أبدا – إلى يوم القيامة.

فكان الشيعة أقوى مذاهب الأمة يدا ، وأكثرها صبرا وجلدا ، وأوفاها للإسلام ، وأشدها دفاعا عن القرآن ، وأعلاها نداءا بالوحدة الإسلامية ، وأكثرها سعيا للتقرب بين المسلمين.

فلم يجد الاستعمار الغربى البغيض وأيديه العميلة إلا السعى فى تشويه سمعة هذه الطائفة بين المسلمين من جهة ، والسعى فى تشتيت وحدة الشيعة من جهة أخرى.

وقد أثاروا الشبه بين عوام الشيعة ، والتشكيكات فى المذهب أصولا وفروعا ، ونبشوا التاريخ ليجدوا مثل هذه المشكلة (الاعتراض على علم الأئمة بالغيب) فأثاروها ، رغبة فى أن توجد شقاقا فى الطائفة الشيعية ، بالرغم من كونها شبهة بائدة قديمة ، وقد أجاب عنها علماء الشيعة منذ عصور الأئمة وإلى اليوم بأجوبة سديدة قويمة.

إلا أن الغربيين الحمقى ، لا يهمهم ذلک ، وليس همهم إلا التشبث بكل ذريعة ووسيلة – ولو وهمية – لإيقاع الفرقة.

فانبرى السيد الخراسانى (ت 1948 م) للتصدى لهذه الشبهة فى رسالة (عروض البلاء على الأولياء).

وقد ذكر فيها (عشرين وجها) من بنات أفكاره ، ومبدعات تحقيقاته ، من دون مراجعة أو إرجاع إلى مصدر أو كتاب.

ونجد بعض الوجوه منها قد وردت فى الأجوبة المذكورة فى ما سبق من العصور ، وخاصة فى الأحاديث الشريفة.

ومن المطمأن به أن ذلک كان فى مخزون فكر السيد على أثر مراجعته الواسعة للمصادر ، وخاصة كتب الحديث الشريف.

وقد يكون بعضها من توارد الأفكار ، لأن تلک الوجوه كلها ، وخصوصا

ما ورد فی الأثر منها ، وجوه توافق الفطرة السـليمة ويقف عليها صاحب السليقة المستقيمة ، كما أنه يوافق كثيرا من الحقائق الراهنة فی حياة الأئمة الأطهار عليهم السلام وسيرتهم الكريمة.

والسيد الخراسانی هو من عرفناه ابن هذه السلالة ، وسائر علی نهجهم ، ومتعمق بالغور فی علومهم ، وممتلئ مشبع بأفكارهم ومالک لأزمة تراثهم.

فلا غرو أن يكون ما توصل إليه موافقا لما ذكروه فی النتيجة!

والوجوه التی ذكرها هی :

الأول : الفناء المحض فی ذات الله ، وإثبات كمال العبودية له.

الثانی : الرضا والتسليم لمشيئة الله ، والسير بمقتضی تقديره.

وهذا وارد فی الحديث الشريف عن الإمام الرضا عليه السلام ، والإمام الباقر عليه السلام.

الثالث : العلم بعموم قدرة الله تعالی وكمال حكمته.

الرابع : إظهار عظمة الله تعالی ، وأنه مستحق لكل تعظيم وتسليم من العبد.

الخامس : ظهور مقام العبد وسمو مرتبة هذه العبادة.

السادس : حتی يهون الخطب علی سائر العباد.

السابع : حتی لا يعترض الخلق ، ويسلموا لأمر الله تعالی ، وترضی خواطرهم.

الثامن : حتی يستحق الأئمة المثوبات والأجور العظيمة فيكونون الأولين بمقام الخلافة والإمامة.

وهذا الوجه ورد فی جواب للإمام الباقر عليه السلام ، وقد ذكره البحرانی.

وقد استطرد السيد الخراسانی – فی هذا المورد – إلی ذكر :

(الإشكال فی فائدة الصلاة علی النبی الأكرم صلی الله عليه وآله

وسلم).

و (أن الفائدة تعود إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى المصلى عليه؟).

التاسع : أن التوجه إلى الله تعالى - مع البلاء - يكون أكمل.

العاشر : أن الفرج بعد الشدة ، فيه لذة عظيمة.

الحادى عشر : أن الضغط العارض على النفس مثل الزناد القادح ، فالتنورات القلبية والأشعة الروحية ، لا تعقل فعليتها إلا بتلك الآلام والمصائب.

الثانى عشر : أن تمييز الخبيث من الطيب ، متوقف على الابتلاء.

وفى ضمنه أجاب عن : (فائدة فعلية معرفة الخبيث).

الثالث عشر : أن العبد إذا علم أن البلاء إنما جاءه من جهة القرب من الله وحبه له ، سيستبشر بالبلاء ، ويشكر الله عليه.

الرابع عشر : أن مصائب الأئمة عليهم السلام - والحسين عليه السلام خاصة - لها منافع عظيمة لجميع الخلق.

وفيه حديث عن الشعائر والمجالس الحسينية وأهميتها ، ومدى اهتمام الأعداء بإزالتها ومحاربتها.

الخامس عشر : أن بقاء الشريعة الإسلامية إنما تم بمظلومية الأئمة عليهم السلام وصبرهم.

السادس عشر : أن ما جرى على الأئمة يثبت صحة النبوة والرسالة ، ببيان انفرد بذكره المصنف.

السابع عشر : أن فى وقوع البلاء على أهل بيت الرسول ، تصديقا لأخبار النبى صلى الله عليه وآله وسلم بها ، وذلك من أعظم (دلائل النبوة) وهى من المعاجز التى تحققت بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.

الثامن عشر : رضا الأئمة عليهم السلام وتسليمهم لهذه المصائب دليل

على كمال إيمانهم ، وصحة أعمالهم ، وقوة نياتهم ، وذلک دليل على استحقاقهم للإمامة.

التاسع عشر : أن مظلومية الأئمة عليهم السلام دليل على لزوم وجود (المعاد) ببيان فريد ذكره المصنف.

متم العشرين : أن تحمل الأئمة عليهم السلام للبلايا والمصائب لطف من جهة دلالته على دناءة الدنيا وحقارتها.

وقد ذكر السيد فى نهاية هذا الوجه نكتة عرفانية مهمة ، حاصلها : (أن من فدى روحه فى (الحج) بدل الأضحية ، شوقا إلى لقاء الله ، فهو فى أعلى مراتب القرب والقبول).

أقول : ولذلک جعل الله لمن مات مهاجرا إلى الله ورسوله – فى الحج – أجرا وقع على الله تعالى.

هذا إذا مات بغير اختياره ، فيكف إذا مات باختياره للموت؟!

ويلاحظ أن الوجوه التى ذكرها السيد الخراسانى قد وضعت بشكل فنى من حيث تفاعل المؤمن بالإسلام معها ، لأنها تعتمد على ربط الجوابات بالعقيدة :

ففيها ما يرتبط بعقيدة التوحيد وصفات الله تعالى.

وأنه فى منتهى العظمة واستحقاقها ، وأنه قادر ، حكيم ، وأنه قدر الأمور بحكمته ، ومولويته البالغة :

وفيها ما يرتبط بالنبوة وصدق النبى صلى الله عليه وآله وسلم : وأن دعوة الإسلام صحيحة ، لأن فداءها والواقفين فى مقدم صفوف المدافعين عنها هم أهل بيت النبى ، ولو كان دينا مزيفا لوقف هؤلاء فى المواقع الخلفية حتى يستلذوا من دنياهم ومما زيفوا ، ولكنهم أثبتوا بتضحياتهم ، أن الدين حق ، وأنهم لم يجيئوا به ، ولم يحملوا رايته إلا أداء لواجب الرسالة والإمامة وحقها.

وهذا مما انفرد بذكره السيد الخراسانى.

وكذلک تصديق النبى صلى الله عليه وآله وسلم الذى أخبر متواترا بما يجرى فيما بعده على أهل بيته ، فكان كما قال.

وفيها ما يرتبط بالإمامة :

وأن الأئمـة أثبتوا إخلاصـهم لله وللنبى ولهـذا الـدين وحقـانيته ، وأنهم لـم يطلبوا بالإمامـة دنيا فانيـة ، وإنما هو الحق الـذى أرادوا تحقيقه ، ولذلک ضحوا بأنفسهم فى سبيله.

وفيها ما يرتبط بالعدل والمعاد :

إذ إن المظالم التى جرت على أهل البيت الطاهر لا بـد أن يكون لهم بها مقابل وأجر ، والـذين قاموا بهذه المظالم ووطدوا بها حكمهم فى الخلافة ، والتذوا بالحكم فى دنياهم ، لا بد أن يحاسـبوا ويجازوا على ظلمهم ، وقد ماتوا وهم مالكو أرائكها ، أين يجدون جزاء ما جنوا بعد هذه الدنيا؟! إن العدل والوجدان ، يقتضـيان أن تقام محكمة تأخذ الحق وتحاكم العدوان وتنزل القصاص ، وتوصل المجرمين إلى الهوان ، وتعطى المظلومين حقوقهم.

وقـد ملئت رسالة السـيد الخراسانى بالمعانى الدقيقة والفوائد الجليلة ، والإفادات الروحية والعرفانية الرفيعة ، مما يزيد من روعتها وعظمتها العلمية والروحية.

وقد رأيت خلال سعيى للكتابة عن هذا البحث أن أحقق هذه الرسالة ، وأقدمها لمحبى العلم والمعرفة ، بعون الله.

10 – وفى هذا العصر :

فى مطلع القرن الخامس عشر الهجرى ، وفى العقد الأخير من القرن

العشـرين ، حين هبت رياح النصـر الإلهى للأمـة الإسـلامية ، من خلال حركة دينية قادها زعيم عظيم من سادة أهل البيت ، السـيد الورع التقى ، المجتهد المجاهد ، الإمام الخمينى ، فجدد للإسـلام رسمه واسمه وقوته ، وأعاد إلى المسلمين ثقتهم بأنفسهم ، وصدقوا بقدرتهم ، ووجدوا ذاتهم العظيمة بعد تياه ويأس وبؤس وشـقاء ، فرضـتها عليهم إيحاءات الغربيين بالتخلف والضعف والعجز ، والاستخفاف بالشرق ودينه وعرفه وذوقه وتراثه!

فنفث الإمام الخمينى فى الأمة روح القوة والوحدة والألفة والمجد والعزة ، وأيده الله تعالى بجنود لم يرها المستعمرون الملحدون ، من بين شباب الأمـة ومستضـعفيها ، ومن لم يحسب لهم الطواغيت حسابا ، فانتصـروا بأيـد خاليـة من السـلاح – سوى الإيمان – على أكبر دول المنطقـة عمالـة وغطرسة ، وأوسـعها مساحة وإمكانيات ، وهى دولة (إيران) الشاه العميل ، والمرتمى فى أحضان أمريكا ، والذى جعل من بلده ترسانة لأنواع الأسلحة الاستراتيجية.

كان هـذا الانتصار العظيم ، بعـد قرن من سـيطرة الغرب الكافر على أرض الإسـلام ، من حدوده الشـرقية إلى سواحله الغربية – وبعد عمل دقيق ودؤوب وماكر – بالاستيلاء على كل مرافق الحياة الحساسة ، وقد سلط عليها – من بعد – عملاءه.

لكن الأمة الإسـلامية ، أصبحت من الرشد والوعى ، وبفضل أجهزة الإعلام الحديثة ، بحيث لا يخفى عليها ما يجرى فى أنحاء العالم كله ، وفى العالم الإسلامى بالذات.

فلا يخفى عليها دجل تلك الدعايات الكاذبة التى تروجها الوهابية السـعودية ، والسـلفية الممقوتة ، والعلمانية الملحدة ، وكل الذين وضعوا أيديهم أمس – أو يضعونها اليوم ، أو غدا – فى أيدى الصهيونية الحاقدة على الإسلام والمسلمين!

إن الصحوة الإسلامية المجيدة ، والعودة الحميدة إلى الإسلام ، التى

عمت البلاد الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، إنما هى ثمرة يانعة من ثمار حركة الإمام الخمينى المقدسة ، وإن الوعى الإسلامى العظيم لن تنطلى عليه أساليب الاستعمار وذيوله الماكرة ، والتى بليت وتهرأت فى سبيل تشتيت كلمة المسلمين وتفتيت قواهم ، وإثارة الفتن والقلاقل – بالكذب والبهتان والتكفير – فيما بينهم.

لقد استخدموا هذه المرة – وفى هذه الأيام بالذات – عناصر من داخل الإطار الشيعى ، ببعث بعض المنبوذين من المنتمين بالاسم أو المواطنة أو العائلة ، إلى الإسلام ، ودفعهم إلى الكتابة باسم الشيعة ، ضد الثورة الإسلامية.

ومن ذلک ما صدر أخيرا من إثارات تشكيكية ضد عقائد المذهب وتراثه ومصادره وتاريخه.

عادوا إلى بث بذور النفاق والشقاق بين الطائفة الشيعية – العمود الفقرى للحركة الإسلامية الجديدة – ليقصموا بذلک ظهرها ، ويخنقوها فى مهدها! وذلک بإثارة الشبه والدعايات المغرضة ، ومما أثاروه هذه الشبهة البائدة القديمة ، وقد تولى كبرها وإثارتها من يدعى (العقل ونقده) سارقا لمجموعة من النصوص من هذا الكتاب وذاک ، ومراوغا فى الكلمات والجمل والفصول ، زاعما أنه اهتدى إلى هذه (المشكلة وحلها) وأنه يقوم بقراءة جديدة للفكر الإسلامى والعقل الشيعى! أو يصوغهما صياغة جديدة!

إن الشبهة هذه قد أكل الدهر عليها وشرب ، وقد أرهقها علماؤنا منذ القدم وفى مختلف العصور ردا وتفنيدا! فلم يكن فى إثارتها فى هذه الظروف ، إلا لغرض سياسى مشؤوم ولزلزلة التزام المؤمنين العقيدى ، وفصل عرى الوحدة الإيمانية بينهم.

ولقد وفقنى الله – حماية للعقيدة ، ودفاعا عن الفكر الإسلامى ، وانتصارا لحركة الإسلام الجديدة ، وتزييفا لمثل تلک المحاولات اللئيمة ، وتحصينا

لمعتقدات المؤمنين – أن أقوام بهذا الجهد المتمثل فى البحث عن أصول المشكلة ، وتحديد محل البحث منها ، وعرض الأجوبة الموروثة منذ عصر الأئمة عليهم السلام وحتى اليوم.

والهـدف – بعـد نسف تلك الـدعوى التى أثارتها أجهزة الكفر ، وإبطال ما توهموه حلا لها ، والـذى هو الهـدف من إثارتها ، وهو نفى علم الأئمة بالغيب! – هو إشباع المسألة بحثا وتنقيبا حتى يقف المسلم على حقيقة الأمر وجليته ، بكل أبعاده.

وقد توصلنا من خلال ذلك إلى نتائج مهمة ، نلخصها فيما يأتى من صفحات :

ص: 97

خلاصة البحث :

1 – تعتقد الشيعة الإمامية أن علم الغيب ، بالاستقلال خاص بالله تعالى ، بنص القرآن الكريم.

2 – وتعتقد أن الله تعالى يطلع النبى صلى الله عليه وآله وسلم على الغيب بوسيلة الوحى أو الالهام ، وهذا أيضا منصوص عليه فى القرآن الكريم ، ومذكور فى الحديث الشريف.

وكذا الإمام يعلم ذلک بواسطة النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

3 – أجمعت الطائفة الإمامية على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم والإمام يعلمان – بإعلام الله واطلاعه – الغيب ، سواء فى الأحكام ، أو فى الموضوعات ، ويدخل فى ذلک علمهم بأسباب موتهم والمصائب الجارية عليهم ، وما يرتبط بذلک من الزمان والمكان والفاعل ، علما تفصيليا.

إلا أن أفرادا خالفوا فى خصوص (وقت القتل) فاعتقدوا فيه بالعلم الاجمالى ، وعدم التحديد التفصيلى ، حذرا من ورود الاعتراض التالى عليهم.

ويترتب على القول بالتفصيل كونهم عليهم السلام مختارين فى انتخاب الموت لأنفسهم.

وقد دلت على ذلک الأحاديث والآثار المنقولة.

4 – لقد اعترض المنحرفون والخارجون عن المذهب على الشيعة فى أصل (علم الأئمة بالغيب).

واستدلوا على ذلک بالآيات ، وبدليل العقل بمحدودية المخلوقين فلا يمكنهم الإحاطة بالغيب الذى هو غير محدود.

ورد هذا الاعتراض : بأن الله تعالى نص فى القرآن بأنه يطلع من يشاء من الرسل على الغيب.

وأما العقل ، فبأن ما ذكر من اللازم ، إنما يلزم على تقدير ادعاء أن غير

الله يعلم بالغيب بالاستقلال وبنفسه ، وقد عرفت أن ذلک خاص بالله تعالى ، ولا يشركه فيه أحد من المخلوقات بشرا أو ملائكة أو غيرهما.

وإنما نقول فى مسألة علم النبى – ويتبعه الإمام – بما يطلعهما الله تبارک وتعالى عليه من مخزون علمه ، وبإرادته.

وقد استأثر الله لنفسه بكثير من العلوم كعلم الساعة ووقتها ، وأمر الروح.

ولكنه بفضله على أوليائه من الرسل والأئمة عليهم السلام يلهمهم علوما اختصهم بذلک دون البشر ، كرامة لهم وإعظاما لشأنهم.

وقد استثنى الله تعالى ذلک مما دل على حصر الغيب بنفسه ، فى القرآن الكريم.

فليس اعتقاد ذلک منافيا لمدلول تلک الآيات التى هى حق.

5 – ومع اعتقادنا بأن النبى والإمام يعلمان الغيب بإعلام الله ويطلعان عليه بالوحى والإلهام ، فإن علمها لا بد أن يكون محددا بحدود الوحى والإلهام والإعلام الإلهى واطلاعه جل وعز لهما على ما يشاء من الغيب.

وقد دلت الأحاديث والآثار والنقول – المتواترة بالمعنى – على حصول علم الغيب لهم عليهم السلام فى بعض القضايا والأمور الماضية والمستقبلة.

وهذا فى نفسه كاف لإبطال ما أقيم من الشبه – فى وجه هذا المعتقد – باسم الأدلة العقلية ، فلو تحقق علمهم بالغيب بنحو الموجبة الجزئية انقضى الدليل على سلب ذلک كليا ، ونفيه بشكل عام.

لكن ذلک لا يستلزم الإثبات الكلى إلا إذا دل الدليل عليه ، كما وردت به الروايات والآثار العديدة.

وحيث لا مانع – شرعى ولا عقلى – من الالتزام بها ، بعد كونها ممكنة ، فلا نرى فى الالتزام بمداليلها ومضامينها محذورا.

6 – وقد أثيرت فى وجه الالتزام بهذه الروايات والآثار ، والاعتقاد بعلم الغيب للنبى والأئمة عليهم السلام (شبه) من قبيل الحوادث التاريخية المنقولة

فى سيرتهم عليهم السلام والتى تتضمن قضايا ظاهرها عدم علم النبى صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام بالنتائج المترتبة عليها.

مثل ما فى قضية (خالد) وفعلته المنكرة فى إحدى قبائل العرب ، التى قتل فيها جماعة من المسلمين ، ولما اطلع الرسول على فعله تبرأ منه وبعث من فداهم.

فلو كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علم ما سيفعله خالد لما أرسله ، ولمنعه ولا بد له بغيره؟!

وكذلک تأمير الإمام على عليه السلام زياد ابن أبيه ، الذى أدى بعد ميله إلى معاوية إلى فتكه بالشيعة.

فلو كان الإمام يعلم بعاقبة أمره ، لما ولاه ، ولما اعتمد عليه؟!

وقضايا أخرى ظاهرها أن النبى والإمام كانا يظهران أسفهما على ما صدر منهما ، مما يدل على عدم علمهما بالنتائج!

أقول : إن هذه القضايا التاريخية لا يمكن الاعتماد عليها فى بحث علم الغيب ، لكونها قضايا مبتورة لم تنقل بتفاصيلها الواضحة ، بل لا يعتمد على ناقليها الذين ليسوا إلا من كتاب الأجهزة الحكومية ومؤرخى السلطات ، والذين يسعون إلى إخفاء حقائق كثيرة من كل ما يروونه ، فلم نعرف عنها تفصيلا لكل جزئياتها وخصوصياتها ، ومع ذلک لا يمكن الحكم من خلالها على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا الإمام عليه السلام بشئ ما لم نعرف كل ظروفها ومجرياتها.

ثم إن النبى والإمام عليهما السلام لم يكن بإمكانهما إبداء كل ما يعلمان ، والتصريح بكل شئ إلى من حولهما من الناس ، لاختلاف مقاماتهم فى العقيدة والإيمان والالتزام والتصديق ، وقابلية الادراک والتعقل ، وسعة المعرفة ، وبعد النظر ، والتقوى ، والزهد فى الشهوات ، ولذلک تجد اختلافا فى الخطابات الصادرة إليهم حسب مستوياتهم ، فليس بإمكان النبى والإمام

التصـريح بكل الحقائق لكل السامعين ، وليس من المفروض أن يقبل جميع السامعين ما يسـمعون ، وكـذلک ليس كل الناقلين أمناء فى ما ينقلون.

ومع هذه الحقائق لم يبق اعتماد على مثل هذه القضايا المبتورة بحيث يرد به الأخبار والآثار المتضافرة الواردة عن علم الأئمة عليهم السلام بالغيب.

وإن صـحت ، فالنبى والإمام عليهما السـلام مكلفون أن يتصـرفوا ويتعاملوا مع الآخرين حسب ظواهر الأمور والأسباب الطبيعية ، لا على أساس ما يعلمونه من الغيب.

إن من الغريب أن يحاول المغرضون مواجهة ما ورد من روايات علم الغيب بالإشـكالات السـندية ، ومعارضتها بمثل هذه القضايا التى لم تثبت حتى بسند ضعيف ، وإنما هى أخبار تاريخية ، لا يعتمد على ناقليها فى مجال القصص ، فضلا عن مجال الأحكام والعقائد!

7 – وقد اعترضوا على علم الأئمة عليهم السـلام بالغيب أنه يسـتلزم أن يكونوا قد أقدموا على إلقاء أنفسـهم إلى التهلكة ، لأن خروجهم إلى موارد الخطر – مع علمهم بذلک – يلزم منه ما ذكر.

والإلقاء إلى التهلكة حرام شرعا بنص القرآن الكريم ، وحرام عقلا لأنه إضرار بالنفس ، وهو قبيح.

مع أنه لا ريب فى قبح ما أجراه الظالم على أهل البيت عليهم السلام ، بل هو من أقبح القبيح ، فيكف يقدم الأئمة العالمون بقبحه عليه؟!

وقد أجيب عن ذلک بوجوه :

الجواب الأول : أن هـذا الاعتراض إنما يتصور ويفرض بعـد الاعتقاد بعلم الأئمة للغيب ، أما لو أنكر ذلک ، ولم يعتقد بعلمهم به ، فلا يرد الاعتراض ، لأنه مع عدم العلم لا يكون الإقدام إلا على ما يجوز ، وليس إلقاء إلى التهلكة ، فلا يكون الاجتناب عليه واجبا ، لعدم التكليف بما لا يعلم ورفعه عمن لا يعلم ، فلا يكون الاعتراض واردا.

ومن ذلک یعلم أن الجمع بین الاعتراضین فی الأسئلة التی وردت فی هذا المجال ، وکذا الکتب الباحثة عنه ، إنما هو مبنی علی الجهل والغرض الباطل.

وکذلک نعلم أن الأسئلة إنما یوجهها غیر الشیعة ویعترضون بها علی الشیعة بفرض اعتقادهم فی الأئمة بعلم الغیب ، وأنه علی هذا التقدیر یأتی الاعتراض بالإلقاء إلی التهلکة.

ولکن إذا ثبت أو فرض علم الأئمة بالغیب ، فالجواب عن الاعتراض بما سیأتی من الوجوه الأخر.

الجواب الثانی : أن الأئمة إذا ثبتت إمامتهم بالأدلة القطعیة الواردة فی کتب الإمامة ، فلا بد أن تتوفر فیهم شروطها التی منها (العصمة) و (العلم بالأحکام الشرعیة) لاقتضاء مقام خلافة الرسول صلی الله علیه وآله وسلم ذلک.

وحینئذ فالمعتقد بالإمامة یسلم بأن الإمام لا یقدم علی فعل الحرام ، فلا یکون إقدامهم علی ذلک من الالقاء المحرم ، ولا بد من الالتزام بأحد التوجیهات الآتیة.

وأما غیر المعتقد بالإمامة فلا یری لزوما لأصل الاعتقاد بعلم الأئمة ، فلا وجه فی اعتراضه! لأنه لا یراهم مقدمین علی ما یعلمون! فهذا الاعتراض علی کلا الفرضین غیر وارد.

الجواب الثالث : إن درک العقل لقبح صدور ذلک من الظالمین لا ینکر ، لکنه لا یستلزم قبحا علی المظلومین ، لعده رضاهم بذلک ، وعدم تمکینهم ، وإنما قاموا بما یلزمهم القیام به ، حسب وظائفهم وما یراد منهم ، وهو حکم علیهم من قبل الله تعالی ، فلا یکون إقدامهم علی الأمور الحسنة أو المباحة ، قبیحا بإرادة الظالم وفعله ، وکل من الظالم والمظلوم مکلف ومحاسب بما یقوم به حسب وظیفته ونیته ، وعلی ما صدر منه ، فالأعمال بالنیات ، ولک امرئ

ما نوى.

الجواب الرابع : إن شمول (الالقاء المحرم) لإقدام الأئمة عليهم السلام غير صحيح ، لا شرعا ، ولا عقلا.

أما شرعا ، فإن الالقاء إنما يكون حراما إذا كان إلى التهلكة ، وليس (الموت) فى سبيل الله (تهلكة) وإنما هو عين (الفوز) و (النجاة) و (السعادة) و (الحياة) فى نظر الأئمة عليهم السلام وشيعتهم.

كما قال أمير المؤمنين عليه السلام – لما ضرب بالسيف على رأسه – : (فزت ورب الكعبة).

وكما قال الحسين عليه السلام : (إنى لا أرى الموت إلا سعادة ، والحياة مع الظالمين إلا برما).

وأما عقلا : فلما مر من أن الحكم بحرمة الالقاء إلى التهلكة ليس مطلقا ، بل إنما هو – على فرض وروده – خاليا عن مصلحة وأدرک العقل قبحه ، ولا يكون حراما إذا كان فيه نفع أهم وأعم ، وكان فى صالح الإنسان المقدم عليه نفسه ، أو فى صالح أمته أو دينه ، أو وطنه ، لأن العقل حينئذ يقدم مصلحة الفعل على مفسدة القبح المدرک ، فلا يحكم بحرمته ، ولا يعاقب المقدم عليه ، بل يثاب.

وعلى فرض وروده ، وإطلاق حكمه ، فهو ليس إلزاميا إذا عارضته أحكام دينية وأغراض شرعية ومصالح عامة إلهية ، وإنما هو مجرد إدراک وجدانى يصادمه إدراک ضرورة وجدانية باتباع الأحكام الدينية والإرادة الإلهية.

وأما المصالح التى ذكروها فى الإقدام على الأخطار ، وعروضها على الأئمة الأطهار ، فهى الوجوه التالية :

الأول : العمل بمقتضى القضاء الإلهى والقدر الربانى ، والانصياع للإرادة المولوية ، التى يعلمها الأئمة عليهم السلام.

وقد ورد هذا الوجه فى حديث للإمام الباقر عليه السلام وللأمام الرضا

عليه السلام ، وذكره عدة من العلماء الأبرار.

الثانى : اختيار لقاء الله تعالى على البقاء فى الدنيا الفانية.

وقد ورد فى الحديث الشريف أيضا.

الثالث : التعبد بأوامر الله تعالى بأن يقدموا أنفسهم قرابين فى سبيل الدين ، ويضحوا بأرواحهم الطاهرة من أجل إعلاء كلمة الدين.

ذكره الشيخ المفيد ، ونسبه الطوسى إلى جمهور الطائفة ، وذكره جمع من بعده كالعلامة الحلى وغيره.

الرابع : أن ما ترتب على ذلک من المصالح الدنيوية والمقامات الدائمة الأخروية ، يتدارک بها ما فيها من الآلام الزائلة.

وهناک وجوه أخر ، ومصالح دقيقة عرفانية ، مستنبطة من سائر أحوالهم وأقوالهم ، جمعها سماحة آية الله العظمى الإمام الخراسانى فى كتابه (عروض البلاء على الأولياء) ذكرناها مجملا ، ولا نطيل هذا الملخص بإعادتها.

وسوف يقرؤها العلماء فى النص المحقق لكتابه (1).

وقد وفقنى الله تبارک وتعالى ، لإعداد هذا البحث فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ الإسلام والمذهب ، حيث يستهدف الكفر العالمى الحضارة الإسلامية بأعنف الحملات الطائشة.

وكان دورى - بعد التجميع لنصوص الإجابات المعروضة فى طول التاريخ - أنى وضعتها فى إطار قراءات تحليلية يمكن من خلالها الوقوف على الأبعاد الدلالية والعقيدية غير المنظورة.

وأسأل الله أن يتقبل هذه الخدمة للحق ، وأن يثيبنا فى الدنيا بالتوفيق للعلم والعمل الصالح ، وفى الآخرة بالمغفرة والجنة ، وأن يلحقنا بالصالحين والحمد لله رب العالمين.

1- 1. وستقرأه فى هذا العدد من (تراثنا) فى الصفحات 213 - 242.

المصادر والمراجع

1 – أجوبة المسائل المهنائية ، للعلامة الحلى ، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت 726 ه) مطبعة الخيام – قم 1401 ه.

2 – أوائل المقالات فى المذاهب المختارات ، للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت 413 ه) طبعة مؤتمر الشيخ المفيد – قم 1413 ه ، وطبعة مكتبة الداورى – قم.

3 – بحار الأنوار ، للعلامة المحدث المجلسى محمد باقر بن محمد تقى الأصفهانى (ت 1110 ه) دار إحياء التراث العربى – بيروت 1043 ه ، الجزء 42.

4 – تفسير الحبرى ، للحسين بن الحكم بن مسلم الحبرى الكوفى (ت 282) تحقيق السيد محمد رضا الحسينى الجلالى ، بيروت 1408 ه.

5 – الحدائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة ، للمحدث الفقيه الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحرانى الدرازى (ت 1186 ه) ، دار الكتب الإسلامية – النجف 1376 ه.

6 – الحسين عليه السلام سماته وسيرته ، للسيد محمد رضا الحسينى الجلالى – مخطوط.

7 – الدرر النجفية ، للمحدث الفقيه الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور البحرانى الدرازى (ت 1186 ه) مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – قم.

8 – رجال السيد بحر العلوم ، للسيد الإمام محمد مهدى بحر العلوم النجفى (ت 1212 ه) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، نشر مكتبة العلمين – النجف ، أعادته مطبعة الصادق – طهران.

9 – رجال الطوسى ، لشيخ الطائفة الفقيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن الطوسى (ت 460 ه) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم – المطبعة الحيدرية – النجف 1380 ه.

10 – رجال العلامة الحلى ، للإمام العلامة الشيخ حسن بن يوسف بن المطهر الحلى (ت 726 ه) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم – المطبعة الحيدرية – النجف

1381 ه.

11 – رجال النجاشی ، للشیخ الرجالی الأقدم أحمد بن علی أبی العباس النجاشی البغدادی (ت 450 ه) تحقیق السید موسی الشبیری الزنجانی ، طبعة جماعة المدرسین – قم.

12 – السبطان فی موقفیهما ، للسید علی نقی النقوی اللکهنوی الهندی (ت 1049 ه) مکتبة الداوری – قم.

13 – سیرة آیة الله الخراسانی (ت 1368 ه) ، تألیف لجنة التأبین ، تمهیدا له بمناسبة مرور نصف قرن علی وفاته ، مطبعة باقری – قم 1415 ه.

14 – الشیخ الکلینی البغدادی وکتابه الکافی (الفروع) ، للسید ثامر هاشم حبیب العمیدی ، مرکز النشر فی مکتب الإعلام الإسلامی – قم 1414 ه.

15 – عروض البلاء علی الأولیاء ، للسید آیة الله العظمی الإمام السید محمد هادی الحسینی الخراسانی الحائری (ت 1368 ه) تحقیق السید محمد رضا الحسینی الجلالی – نشر فی مجلة (تراثنا) العدد 37.

16 – الفهرست ، لشیخ الطائفة الفقیه المحدث الشیخ محمد بن الحسن الطوسی (ت 460 ه) تحقیق السید محمد صادق بحر العلوم ، المطبعة الحیدریة – النجف.

17 – الکافی (قسم الأصول) ، للشیخ ثقة الإسلام المحدث الأقدم أبی جعفر محمد ابن یعقوب الکلینی الرازی البغدادی (ت 329 ه) صححه وعلق علیه علی أکبر الغفاری ، دار الأضواء – بیروت 1405 ه.

18 – الکنی والألقاب ، للإمام اللغوی محمد بن مکرم ابن منظور الأنصاری الإفریقی (ت ...) دار المعارف – مصر.

20 – متشابه القرآن ومختلفه ، للشیخ الإمام الفقیه المحقق محمد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی السروی (ت 588 ه) صححه الشیخ حسن المصطفوی – مکتبة بیدار – قم 1410 ه.

21 – مرآة العقول فی شرح أخبار آل الرسول ، للعلامة المحدث الشیخ المجلسی

محمد باقر بن محمد تقی الأصفهانی (ت 1110 ه) إخراج ومقابلة وتصحیح السید هاشم الرسولی ، دار الکتب الإسلامیة – طهران 1402 ه.

22 – المستدرک علی الصحیحین ، للحاکم النیسابوری محمد بن عبد الله بن البیع (ت 405 ه) طبع حیدر آباد فی 4 أجزاء. 23 – معالم العلماء ، لابن شهرآشوب السروی (ت 588 ه) تحقیق السید محمد صادق بحر العلوم – المطبعة الحیدریة – النجف 1381 ه.

24 – معجم الأعلام من آل زرارة الکرام ، للسید محمد رضا الحسینی الجلالی ، طبع مع رسالة أبی غالب الزراری ، مرکز الأبحاث والدراسات الإسلامیة التابع لمکتب الإعلام المرکزی – قم 1411 ه.

25 – مقتل الحسین علیه السلام ، للسید عبد الرزاق الموسوی المقرم ، دار الثقافة – قم 1411 ه.

تشييد المراجعات

وتفنيد المكابرات

(2)

قد فرغنا من البحث حول كلام السيد شرف الدين – طاب ثراه – فی مقدمة (المراجعات).

وكتاب المراجعات يحتوی علی مبحثين :

الأول : فی إمامة المذهب.

والثانی : فی الإمامة ، وهی الخلافة عن رسول الله صلی الله عليه وآله وسلم.

ويشتمل كل منهما علی مراجعات ...

ولا بد قبل الورود فيها من مقدمات :

إن (التشيع) مذهب كسائر المذاهب ، له أصوله وقواعده فی الأصول والفروع ، والشيعة الإمامية الاثنا عشرية غير محتاجة – فی إثبات حقية ما تذهب إليه – إلی روايات الآخرين وأخبارهم ، ولا إلی ما قاله علماء الفرق الأخری فی كتبهم وأسفارهم ... فلا يتوهمن أحد أنهم – لاستدلالهم بشئ خارج عن نطاق أدلتهم وحججهم – يفقدون فی ذلک المورد المستدل عليه الدليل المتقن علی رأيهم ، فيلجأون إلی قول من غيرهم ، أو إلی خبر من غير طرقهم ...

إلا أنهم لما كانوا واقعيين فی بحوثهم ، منصفين فی مناظراتهم مع أتباع

السيّد علیّ الحسينی الميلانی

ص: 108

كـل فرقـة من الفرق ، يسـتندون إلى مـا جاء فى كتب تلك الفرقـة وعلى لسان علمائها المعتمـدين فيها ، وهـذا ما تفرضه طبيعـة المناظرة ، وتقتضيه آدابها وقواعدها المقررة.

فاستشهاد الشيعة بخبر من كتاب ... أو استدلالهم بكلام عالم ... لفرقة من الفرق ... لا يعنى القبول بكل ما جاء فى ذلك الكتاب ، أو على لسان ذاك العالم ... وإنما هو احتجاج على الطرف الآخر بما لا مناص له من الالتزام به ، بعـد الاقرار بـذلك الكتاب ، وبكون ذلك العالم من علماء مذهبه ...

ويكفى للاحتجاج أن يكون ذلك الخبر المستدل به مقبولا لدى رواته ، وفى نظر المحدث الذى أورده فى كتابه ، ولا يشترط أن يكون معتبرا عند جميع علماء تلك الطائفة ، وذلك :

لأن الغرض إثبات أن الذى تذهب إليه الشيعة مروى من طرق الخصم وموجود فى كتبه ، وأن الراوى له موثوق به عنده ولو على بعض الآراء ، فيكون الخبر متفقا عليه ، والمتفق عليه بين الطرفين – فى مقام المناظرة – لا ريب فيه.

ولان الخبر أو الراوى المقبول المعتبر لدى كل علماء تلك الطائفة نادر جدا.

نعم ، إذا كان ضعيفا عند أكثرهم لم يتم الاستدلال والاحتجاج به عليهم.

وعلى الجملـة ، فإنه يكفى لصـحة الاسـتدلال بكتاب أو بخبر أو بكلام عالـم ... ألا يكون معرضا عنه لدى أكثر أئمة الفرقة المقابلة ، وأما أن يرد الاحتجـاج – بمـا رواه الراوى الموثق من قبـل بعضـهم – بجرح البعض ... فهـذا ممـا لاـ يسـمع ، وإلاـ يلزم سـقوط أخبار حتى مثل (البخارى) و (مسلم) فى كتابيهما المعروفين ب (الصحيحين) لوجود الطعن فيهما وفى كتابيهما ، من غير

واحد من كبار الأئمة الحفاظ (1).

فقـد ذكر كبار الحفاظ امتناع الإمامين الجليلين : أبى زرعة وأبى حاتم الرازيين عن الرواية عن (محمد بن إسـماعيل البخارى) لأجل انحرافه فى العقيدة فى نظرهما ، وقال الحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم : كان أبو زرعة ترك الرواية عن البخارى من أجل ما كان منه فى المحنة.

ولأجل هذا ، فقد أورد ابن أبى حاتم الرازى البخارى فى كتابه فى (الجرح والتعديل) (2).

ولأجل تكلم أبى زرعـة وأبى حاتم ، وما صـنعه ابن أبى حاتم ... فقـد أورد الحافظ الذهبى البخارى فى كتابه (المغنى فى الضـعفاء) فقال : (حجة إمام ، ولا عبرة بترك أبى زرعة وأبى حاتم له من أجل اللفظ) (3).

وأضاف الحافظ الـذهبى بترجمـة البخارى تكلم الإمام الكبير محمـد بن يحيى الذهلى فيه ، وأنه كان يقول : (من ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخارى فاتهموه ، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه) (4).

بل ذكر الذهبى أن الإمام الذهلى أخرج البخارى ومسلما من مدينة نيسابور (5).

وقال بترجمة الذهلى : (كان الذهلى شديد التمسك بالسـنة ، قام على محمد بن إسـماعيل ، لكونه أشار فى مسألة خلق أفعال العباد إلى أن تلفظ

---

1 - 1. هـذا حـال البخارى إمامهم فى الحـديث ، وسنشـير إلى حال إمامهم فى العقائـد وهو : أبو الحسن الأشـعرى. ولعلنا نتعرض لحال أئمتهم فى الفقه وهم : الأئمة الأربعة! وإمامهم فى التفسير وهو : الفخر الرازى ... فى المواضع المناسبة. إن شاء الله تعالى.

2- 2. وذكر ذلك الذهبى فى : سير أعلام النبلاء 12 / 462.

3- 3. المغنى فى الضعفاء 2 / 557.

4- 4. سير أعلام النبلاء 12 / 453.

5- 5. سير أعلام النبلاء 12 / 455.

القارى بالقرآن مخلوق ... وسافر ابن إسماعيل مختفيا من نيسابور وتألم من فعل محمد بن يحيى.

وقد تألم غير واحد من أعلام القوم من موقف الذهبى من البخارى حين أورده فى كتاب (الضعفاء).

قال السبكى : (ومما ينبغى أن يتفقد عند الجرح : حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح فى العقيدة فجرحه بذلك.

وإليه أشار الرافعى بقوله : وينبغى أن يكون المزكون برآء من الشحناء والعصبية فى المذهب ، خوفا من أن يحملهم على جرح عدل أو تزكية فاسق ، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة ، جرحوا بناء على معتقدهم ، وهم المخطئون والمجروح مصيب.

وقد أشار شيخ الإسلام ، سيد المتأخرين : تقى الدين ابن دقيق العيد فى كتابه (الاقتراح) إلى هذا وقال : أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام.

قلت : ومن أمثلته : قول بعضهم فى البخارى : تركه أبو زرعة وأبو حاتم ، من أجل مسألة اللفظ.

فيا لله والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول : البخارى متروك؟! وهو حامل لواء الصناعة ، ومقدم أهل السنة والجماعة) (1).

فهذه عبارة السبكى ، ولم يصرح باسم القائل بذلك وهو الذهبى ، لكن المناوى صرح باسمه ، واتهمه بالغض والغرض من أهل السنة ، وكأنه ليس الذهبى من أهل السنة!! فقال بترجمة البخارى :

(زين الأمة ، افتخار الأئمة ، صاحب أصح الكتب بعد القرآن ، ساحب

====

2. طبقات الشافعية 1 / 190.

1- 1. سير أعلام النبلاء 12 / 283.

ذيـل الفضل على مر الزمان ، الـذى قال فيه إمام الأئمـة ابن خزيمـة : ما تحت أديم السـماء أعلم منه. وقال بعضـهم : إنه آيـة من آيات الله يمشى على وجه الأرض.

قال الذهبى : كان من أفراد العالم ، مع الدين والورع والمتانة. هذا كلامه فى الكاشف.

ومع ذلـک غلب عليه الغض من أهل السـنة فقال فى (كتاب الضـعفاء والمتروكين) : ما سـلم من الكلام لأجل مسألـة اللفظ ، تركه لأجلها الرازيان.

هذه عبارته ، وأستغفر الله تعالى. نسأل الله السلامة ، ونعوذ به من الخذلان) (1).

ونستفيد من هذه القضية أمورا :

1 – ما ذكرناه سابقا من أنه لو اشترط – فى صـحة اسـتدلالاتنا بأخبار القوم وأقوالهم – كون الخبر معتبرا عنـد جميعهم ، أو كون روايـة موثقا عند كلهم ...

لانسد باب البحث ، لعدم وجود هكذا خبر أو راو فيما بينهم.

2 – إن البخارى ومسـلما مجروحان عنـد جماعـة من الأئمة ، فتكون رواياتهما فى كتابيهما – كسائر الكتب والروايات – خاضـعة لموازين الجرح والتعديل ... إن لم نقل بأن مقتضـى الطعن المذكور فيهما سـقوط رواياتهما عن الاعتبار رأسا ... وهناک أحاديث كثيرة فى الكتابين قد نص العلماء المحققون الكبار على بطلانها ، يطول بنا المقام لو أردنا ذكرها ، فراجع بعض مؤلفاتنا (2).

3 – إن الـذهبى – وهو من أكابر أئمـة القوم فى الجرح والتعـديل – له مجازفات فى تعـديلاته وتجريحاته ... فليس كل ما يقوله الذهبى فى حق الرجال حقا ، وإلا كان ما قاله وفعله فى حق (البخارى) صحيحا مقبولا ، وقد قال

1– 1. فيض القدير 1 / 24.

2– 2. التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف : 293 – 336.

المناوی بعد نقله : (نسأل الله السلامة ونعوذ به من الخذلان).

4 - إنه ينبغی أن يتفقد حال العقائد واختلافها بالنسبة إلی الجارح والمجروح ، وأن يكون المزكون والجارحون برآء من الشحناء والعصبية فی المذهب. وهذا ما أكده الحافظ ابن حجر العسقلانی أيضا ، حين قال : (وممن ينبغی أن يتوقف فی قبول قوله فی الجرح : من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف فی الاعتقاد ، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبی إسحاق الجوزجانی لأهل الكوفة رأی العجب ، وذلک لشدة انحرافه فی النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف فی جرح من ذكره منهم ، بلسان ذلقة وعبارة طلقة ، حتی أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبی نعيم وعبيد الله بن موسی وأساطين الحديث وأركان الرواية. فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه قبل التوثيق ...) (1).

وقد تبع الجوزجانی بعض من كان علی مسلكه من المتأخرين ، فأخذوا يطعنون فی الروای بمجرد روايته ما يدل علی فضيلة لعلی وأهل البيت عليهم السلام ، أو ما يدل علی قدح فی واحد من مناوئيهم ، ويقولون عنه (شيعی) (رافضی) ونحو ذلک ، والحال أن التشيع - كما يقول الحافظ ابن حجر - : (محبة علی وتقديمه علی الصحابة) (2).

والذين يقدمون عليا عليه السلام علی غيره من الصحابة كثيرون حتی فی الصحابة ... قال الحافظ ابن عبد البر : (وروی عن سلمان وأبی ذر والمقداد وخباب وجابر وأبی سعيد الخدری وزيد بن أرقم : إن علی بن أبی طالب - رضی الله عنه - أول من أسلم. وفضله هؤلاء علی غيره) (3).

فالتشيع لا يضر بالوثاقة عندهم ولا يمنع من الاعتماد. قال ابن حجر

1- 1. لسان الميزان 1 / 16.

2- 2. هدی السارى : 460.

3- 3. الاستيعاب 3 / 1090.

بترجمته (خالد بن مخلد القطوانى الكوفى) وهو من رجال البخارى :

(من كبار شيوخ البخارى ، روى عنه وروى عن واحد عنه. قال العجلى : ثقة وفيه تشيع. وقال ابن سعد : كان متشيعا مفرطا. وقال صالح جزرة : ثقة إلا أنه يتشيع. وقال أبو حاتم ، يكتب حديثه ولا يحتج.

قلت : أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره ، سيما ولم يكن داعية إلى رأيه) (1).

وقال ابن حجر بترجمة (عباد بن يعقوب الرواجنى) من رجال البخارى :

(رافضى مشهور ، إلا أنه كان صدوقا ، وثقه أبو حاتم ، وقال الحاكم : كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول : حدثنا الثقة فى روايته المتهم فى رأيه : عباد ابن يعقوب. وقال ابن حبان : كان رافضيا داعية. وقال صالح بن محمد : كان يشتم عثمان رضى الله عنه.

قلت : روى عنه البخارى فى كتاب التوحيد حديثا واحدا مقرونا ، وهو حديث ابن مسعود : أى العمل أفضل؟ وله عند البخارى طريق أخرى من رواية غيره) (2).

وقال الذهبى بترجمة (أبان بن تغلب) :

(شيعى جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم. وأورده ابن عدى وقال : كان غاليا فى التشيع. وقال السعدى : زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع ، وحد الثقة العدالة والإتقان؟! فيكف يكون عدلا من هو صاحب بدعة؟!

وجوابه : إن البدعة على ضربين ، فبدعة صغرى ، كغلو التشيع ، أو

1- 1. هدى السارى : 398.

2- 2. هدى السارى : 410.

كالتشيع بلا غلو وتحرق ، فهذا كثير فى التابعين وتابعيهم ، مع الدين والورع والصدق ، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة) (1).

أقول :

وعلى هذا الأساس أيضا تسقط مناقشات بعض الكتاب فى أسانيد الأحاديث التى يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية من كتب أهل السنة ... لكن بعض المتعصبين يقدح فى الرجل إذا كان شيعيا - أى يفضل عليا عليه السلام على غيره من الصحابة - ويكره الرواية عنه ، حتى وإن كان من الصحابة ، مع أن المشهور فيما بين أهل السنة عدالة الصحابة أجمعين! قال الحافظ ابن حجر بترجمة (عامر بن واثلة أبو الطفيل الليثى المكى) :

(قال ابن عدى : كان الخوارج يرمونه باتصاله بعلى وقوله بفضله وفضل أهل بيته ، وليس بحديثه بأس. وقال ابن المدينى : قلت لجرير : أكان المغيرة يكره الرواية عن أبى الطفيل؟ قال : نعم. وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : مكى ثقة. وكذا قال ابن سعد وزاد : كان متشيعا.

قلت : أساء أبو محمد بن حزم فضعف أحاديث أبى الطفيل وقال : كان صاحب راية المختار الكذاب. وأبو الطفيل صحابى لا شك فيه ، ولا يؤثر فيه قول أحد ، ولا سيما بالعصبية والهوى) (2).

قلت :

فالحمد لله الذى أجرى على لسان مثل ابن حجر العسقلانى أن ابن حزم

1- 1. ميزان الاعتدال 1 / 5.

2- (16) هدى السارى : 410

يتكلم (بالعصبية والهوى) وقد حط على هذا الرجل أبو بكر ابن العربى.

وقال أبو العباس ابن العريف الصالح الزاهد : (لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان).

وقال مؤرخ الأندلس أبو مروان ابن حبان : (ومما يزيد فى بغض الناس له تعصبه لبنى أمية ، ماضيهم وباقيهم ، واعتقاده بصحة إمامتهم ، حتى نسب إلى النصب).

وقال ابن خلكان : (كان كثير الوقوع فى العلماء المتقدمين ، لا يكاد يسلم أحد من لسانه. قال ابن العريف : كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين. قاله لكثرة وقوعه فى الأئمة ، فنفرت منه القلوب ، واستهدف لفقهاء وقته ، فتمالؤا على بغضه ، وردوا قوله ، واجتمعوا على تضليله ...).

ووصفه الآلوسى عند ذكره ب (الضال المضل).

انظر : لسان الميزان 4 / 189 ، وفيات الأعيان 3 / 325 ، تفسير الآلوسى 21 / 76.

قلت :

ومما يشهد بنصبه قوله فى المحلى 10 / 482 : (ولا خلاف بين أحد من الأمة فى أن عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل عليا رضى الله عنه إلا متأولا مجتهدا مقدرا على أنه صواب ، وفى ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية ...).

وقد كان على شاكلة ابن حزم فى القول بالعصبية والهوى :

أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزى ، فقد أفرط هذا الرجل فى كتبه لا سيما فى كتابيه (العلل المتناهية) و (الموضوعات) حتى رد عليه كبار المحققين ، فنصوا على بطلان كثير من أقواله وآرائه.

قال الحافظ النووى : (وقد أكثر جامع الموضوعات فى نحو مجلدين ،

أعنى أبا الفرج ابن الجوزى ، فذكر كثيرا مما لا دليل على وضعه ...).

وقال الحافظ السيوطى : (فذكر فى كتابه كثيرا مما لا دليل على وضعه ، بل هو ضعيف ، بل وفيه الحسن والصحيح ، وأغرب من ذلك : أن فيها حديثا من صحيح مسلم كما سأبينه.

قال الذهبى : ربما ذكر ابن الجوزى فى الموضوعات أحاديث حسانا قوية.

قال : ونقلت من خط السيد أحمد بن أبى المجد قال : صنف ابن الجوزى كتاب (الموضوعات) فأصاب فى ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل ما لم يصب فيه إطلاقه بالوضع على أحاديث ، بكلام بعض الناس فى أحد رواتها ، كقوله : فلان ضعيف أو : ليس بالقوى أو : لين ، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه ، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع ، ولا حجة بأنه موضوع سوى كلام ذلك الرجل فى رواية. وهذا عدوان ومجازفة) (1).

وقال ابن عراق : (وللإمام الحافظ أبى الفرج ابن الجوزى فيها كتاب جامع ، إلا أن عليه مؤاخذات ومناقشات ...) (2).

وقد أورد ابن الجوزى فى كتابه (العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية) حديث : (إنى تارك فيكم الثقلين : كتاب الله وعترتى أهل بيتى) فاعترضه بشدة كبار المحدثين المتأخرين عنه.

قال السخاوى : (وتعجبت من إيراد ابن الجوزى له فى (العلل المتناهية) بل أعجب من ذلك قوله : إنه حديث لا يصح. مع ما سيأتى من طرقه التى بعضها فى صحيح مسلم) (3).

1- 1. تدريب الراوى 1 / 235.

2- 2. تنزيه الشريعة 1 / 3.

3- 3. استجلاب ارتقاء الغرف - مخطوط.

وقال السمهودی : (ومن العجیب ذکر ابن الجوزی له فی (العلل المتناهیة) فإیاک أن تغتر به. وکأنه لم یستحضره حینئذ) (1).

وقال المناوی : (ووهم من زعم ضعفه کابن الجوزی) (2)

بل هناک کلمات کثیرة فی الحط علی ابن الجوزی) نفسه :

قال ابن الأثیر : (وفی هذه السنة – فی شهر رمضان – توفی أبو الفرج عبد الرحمن بن علی بن الجوزی الحنبلی ، الواعظ ببغداد ، وتصانیفه مشهورة ، وکان کثیر الوقیعة فی الناس ، لا سیما فی العلماء المخالفین لمذهبه) (3).

وقال أبو الفداء : (کان کثیر الوقیعة فی العلماء) (4).

وقال الذهبی : (له وهم کثیر فی توالیفه ، یدخل علیه الداخل من العجلة والتحول إلی مصنف آخر ، ومن أن جل علمه من کتب وصحف ما مارس فیه أرباب العلم کما ینبغی) (5).

وقال ابن حجر : (... دلت هذه القصة علی أن ابن الجوزی حاطب لیل لا ینتقد ما یحدث به) (6).

وقال السیوطی : (قال الذهبی فی التاریخ الکبیر : لا یوصف ابن الجوزی بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة ، بل باعتبار کثرة اطلاعه وجمعه) (7).

وقال الیافعی : (وفیها أخرج ابن الجوزی من سجن واسط وتلقاه الناس ،

1- 1. جواهر العقدین – مخطوط.

2- 2. فیض القدیر 3 / 14.

3- 3. الکامل فی التاریخ – حوادث سنة 597 ه.

4- 4. المختصر من أخبار البشر – حوادث سنة 597 ه.

5- 5. تذکرة الحفاظ 4 / 1342.

6- 6. لسان المیزان 2 / 84 ، ترجمة ثمامة بن أشرس.

7- 7. طبقات الحفاظ : 478.

وبقى فى المطمورة خمس سنين ، كذا ذكره الذهبى ...) (1).

وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرانى ، فقد طعن فى كثير من الرجال وفى كثير من الأحاديث والأخبار ، وفى كثير من مصنفات أهل السنة لروايتها ما يتمسک به الإمامية ... ولقد تمادى هذا الرجل فى غيه حتى انبرى كبار علماء أهل السنة من أهل المذاهب الأربعة للفتوى ضده ، ثم أمر بأن ينادى بالحط عليه والمنع من اتباعه ، ثم حبس ، حتى مات فى الحبس.

وشمس الدين الذهبى ، صاحب المؤلفات الكثيرة ، وتلميذ ابن تيمية الحرانى والملازم له (2) فقد حكم على كثير من الأحاديث الصحيحة بالوضع ، وطعن فى كثير من الرجال وأسقط رواياتهم عن درجة الاعتبار ... وقد فعل ذلک بالنسبة إلى كثير من أئمة أهل السنة ومحدثيهم المشاهير فى كتابيه (ميزان الاعتدال) و (المغنى فى الضعفاء) حتى أدرج فى الثانى (محمد بن إسماعيل البخارى) كما تقدم.

وقال السبكى بترجمته : (كان شديد الميل إلى آراء الحنابلة ، كثير الازدراء بأهل السنة ، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعرى فيهم مقدم القافلة ، فلذلک لا ينصفهم فى التراجم ، ولا يصفهم بخير إلا وقد رغم منه أنف الراغم. صنف (التاريخ الكبير) وما أحسنه لولا تعصب فيه ، وأكمله لولا نقص فيه وأى نقص يعتريه) (3).

وقال : (وأما تاريخ شيخنا الذهبى غفر الله له ، فإنه - على حسنه وجمعه - مشحون بالتعصب المفرط ، لا واخذه الله. فلقد أكثر الوقيعة فى أهل الدين ، أعنى الفقراء الذين هم صفوة الخلق ، واستطال بلسانه على أئمة الشافعيين

1- 1. مرآة الجنان - حوادث سنة 595 ه.

2- 2. وكم لقى الذهبى من الأذى والعنت لهذه العلاقة بابن تيمية. قاله محقق كتاب (العبر) فى المقدمة.

3- 3. طبقات الشافعية 2 / 22.

والحنفيين ، ومال فأفرط على الأشاعرة ، ومـدح فزاد فى المجسـمة. هذا وهو الحافظ المدره ، والإمام المبجل ، فما ظنک بعوام المؤرخين) (1).

وعن تلميذه صـلاح الدين العلائى : (الشـيخ الحافظ شـمس الدين الذهبى ، لا أشک فى دينه وورعه وتحريه فيما يقوله الناس ، ولكنه غلب عليه مـذهب الإثبـات ، ومنـافرة التأويل ، والغفلـة عن التنزيه ، حتى أثر ذلک فى طبعه انحرافا شديـدا عن أهل التنزيه ، وميلا قويا إلى أهل الإثبـات. فـإذا ترجم لواحـد منهم يطنب فى وصـفه بجميع مـا قيل فيه من المحاسن ، ويبالغ فى وصـفه ، ويتغافل عن غلطاته ويتأول له ما أمكن ، وإذا ذكر أحـدا من الطرف الآـخر كإمام الحرمين والغزالى ونحوهما لا يبالغ فى وصـفه ، ويكثر من قول من طعن فيه ، ويعيـد ذلک ويبديه ، ويعتقده دينا وهو لا يشعر ، ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحد منهم بغلطة ذكرها ...) (2).

قال السبكى : (والذى أدركنا عليه المشايخ : النهى عن النظر فى كلامه وعدم اعتبار قوله ، ولم يكن يستجرئ أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعاب عليه) (3).

قال : (كان يغضب عند ترجمته لواحد من علماء الحنفية والمالكية والشافعية غضـبا شديدا ، ثم يقرطم الكلام ويمزقه ، ثم هو مع ذلک غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغى ، فربما ذكر لفظة من الذم لو عقل معناها لما نطق بها) (4).

1- 1. طبقات الشافعية 9 / 103.

2- 2. طبقات الشافعية 2 / 13.

3- 3. طبقات الشافعية 2 / 13.

4- 4. طبقات الشافعية 2 / 14.

أقول :

عجيب! ابن الجوزى سـجن ، ابن تيمية سـجن حتى مات فى السـجن ، ابن حزم مزقت كتبه وأحرقت ونفى حتى مات فى المنفى ، والذهبى ينهى عن النظر فى كلامه ، ولا يعتمد قوله ، ويلاقى الأذى ... وقد أصبحوا أئمة.

هذا حال هؤلاء فى أهل السنة .... وقد أصبحوا أئمة يقتدى بهم المتأخرون من الكتاب ويستندون إلى أقوالهم!!

وأيضـا إذا كان هؤلاء مشـهورين بالتعصب وبالوقيعـة فى العلماء - إذا لم يكونوا على مـذاهبهم - فى أقوالهم فى السـير والتواريـخ وغيرها ، فكيف يرتجى منهم الإنصاف والإقرار بالحق مع الشيعة وأئمتهم ورجالهم ....؟!!

ص: 121

المبحث الأول

فى إمامة المذهب

المراجعة – 4

قال السيد رحمة الله تعالى عليه :

1 – إن تعبدنا فى الأصول بغير المذهب الأشعرى ، وفى الفروع بغير المذاهب الأربعة لم يكن لتحزب أو تعصب ، ولا للريب فى اجتهاد أئمة تلك المذاهب ، ولا لعدم عدالتهم وأمانتهم ونزاهتهم وجلالتهم علما وعملا. لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من أهل بيت النبوة ، وموضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، ومهبط الوحى والتنزيل.

أقول :

الأشعرى هو : أبو الحسن على بن إسماعيل ... من ذرية أبى بردة ابن أبى موسى الأشعرى. قال الذهبى : (مات ببغداد سنة 324. حط عليه جماعة من الحنابلة والعلماء ، وكل أحد فيؤخذ من قوله ويترك ، إلا من عصم الله تعالى. اللهم اهدنا وارحمنا) (1).

قال : (وقد ألف الأهوازى جزءا فى مثالب ابن أبى بشر ، فيه أكاذيب ، وجمع أبو القاسم فى مناقبه فوائد بعضها أيضا غير صحيح) (2).

1– 1. سير أعلام النبلاء 15 / 86.

2– 2. سير أعلام النبلاء 15 / 89.

قال : (فقيل : إن الأشـعرى لما قـدم بغـداد جاء إلى أبى محمد البربهارى فجعل يقول : رددت على الجبائى ، رددت على المجوس ، وعلى النصارى.

فقال أبو محمد : لا أدرى ما تقول ، ولا تعرف لا ما قاله الإمام أحمد. فخرج وصنف الإبانة ، فلم يقبل منه) (1).

والأدلة الشرعية من الكتاب والسنة مذكورة فى كتبنا المعدة لهذا الشأن ، وسيأتى ذكر بعض ما هو المتفق عليه منها ، إن شاء الله تعالى. فإن مفادها وجوب اتباع الأئمة من أهل البيت فى جميع الشؤون ، والمنع عن أتباع غيرهم مطلقا.

كما أن وصف الأئمة عليهم السـلام بالأوصاف التى وصـفوا بها فى عبارة السـيد موجود فى كتبنا ، وفى كتب القوم. وسنذكر الحديث الوارد من طرقهم فى ذلك.

قيل :

كلامه فى هذه المراجعة يوحى بأن أئمة المذاهب الأربعة يناصبون أئمة أهل البيت العداء ، ويسيرون على غير مذهبهم ، ويشير إلى أن أهل السنة قد خالفوا الأئمة من آل محمد.

أقول :

أما أن كلام السـيد يوحى بأن (أئمـة المـذاهب الأربعة) يناصـبون العداء لأئمة أهل البيت. فإن كان المراد خصوص (الأئمة الأربعة) فكلام السـيد لاـ يوحى بـذلك ، وإن كـان مالك بن أنس معـدودا فى الخوارج - كما فى بعض المصادر (2) - ، وهـم أعـداء أمير المـؤمنين عليه السلام. وإن كان المراد سائر

1- 1. سير أعلام النبلاء 15 / 90.

2- 2. الكامل - للمبرد - 1 / 159.

أئمة المذاهب الأربعة فقد كان بينهم من يناصب العداء لآل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما أن كلامه يوحى بأن (الأئمة الأربعة) يسيرون على غير مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وأنه يشير إلى أن أهل السنة قد خالفوا الأئمة ... فهذا واضح جدا ولا سبيل إلى إنكاره. لأن أئمة المذاهب يدعون لأنفسهم الاجتهاد فى الدين ، فيفتون ويعملون بما يرتأون ، فهم يسيرون على مذاهبهم ، وهى مغايرة لمذهب أهل البيت فى كثير من المسائل ، ويتبعهم جمهور أهل السنة لكونهم - فى الأغلب - مقلدين لهم ...

قال ابن تيمية : (وأما الكتاب المنقول عن على ففيه أشياء لم يأخذ بها أحد من العلماء) (1).

قال : (وقد جمع الشافعى ومحمد بن نصر المرزوى كتابا كبيرا فى ما لم يأخذ به المسلمون من قول على ، لكون قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة!!) (2).

وقال السبكى بترجمة المرزوى نقلا عن أبى إسحاق الشيرازى : (وصنف كتابا فى ما خالف فيه أبو حنيفة عليا وعبد الله رضى الله عنهما) (3).

فهذا بالنسبة إلى مخالفة الأئمة وأتباعهم لأهل البيت عليهم السلام.

لكن فى القوم من بقايا بنى أمية وأشياعهم من يتفوه بأشياء واضحة الدلالة على النصب والعداء ، (قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفى صدورهم أكبر) (4).

وإلا فما معنى قول أحدهم :

1- 1. منهاج السنة 4 / 217.

2- 2. منهاج السنة 4 / 217.

3- 3. طبقات الشافعية 2 / 247.

4- 4. سورة آل عمران 3 : 118.

(إن الغايـة من الخلافـة هى إصـلاح الأمـة وهدايتها ، وخلافة المرتضـى لم تحقق هذه الغاية ، ولم يكن من واجب الأئمة أن تناضل تحت رايته كما كانت مأمورة بـذلک فى عصـر من سـبقه ، ولقـد وجـدنا - كما دلت الأحاديث - انقطاع العنايـة الربانية عن الأمة فى عصـره بعد استمرارها فى عصرهم ...)!!

(وإن من أعظم أنواع الورع ترک المقاتلات بين المسلمين كما كان من الشيخين ، بخلاف المرتضى)!!

(وإن النبى إنما شرف المرتضى بشرف الأخوة ، لحزنه ، وبكائه ، لا لشئ آخر)!! (1).

وما معنى قول الآخر فى سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين السبط الشهيد عليه السلام :

(قتل بسيف جده)!!

قال العلامة المناوى : (وقد غلب على ابن العربى الغض من أهل البيت حتى قال : قتل بسيف جده) (2).

وما معنى قول ثالث فى الإمام أبى عبد الله الصادق عليه السلام :

(فى نفسى منه شئ)!! (3).

وما معنى قول رابع فى الإمام موسى بن جعفر عليه السلام :

(يحتج بحديثه من غير رواية أولاده عنه) (4).

وما معنى قوله فى الإمام أبى الحسن الرضا عليه السلام :

(يروى عن أبيه العجائب) (5).

1- 1. قرة العينين - لشاه ولى الله - : 150 - 152.

2- 2. فيض القدير 1 / 250.

3- 3. الكاشف 1 / 186 عن القطان.

4- 4. تهذيب التهذيب 2 / 104 عن ابن حبان.

5- 5. تهذيب التهذيب 7 / 388 عن ابن حبان.

وما معنى قول خامس فى الإمام الحسن العسكرى عليه السلام :

(ليس بشئ) (1).

ففى القوم من يقول – أو يرتضى أن يقال – مثل هذه الأشياء فى أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومع ذلك يدعى بعضهم أنهم هم المقتدون بأهل البيت والمتمسكون بحبل ودادهم.

لكنهم إذا ما نقل الشيعى عن تاريخ ابن خلكان وغيره : أن مالكا – أحد الأئمة الأربعة – بقى فى بطن أمه ثلاث سنين ... قالوا : لماذا نقل هذا؟! وماذا قصد؟! وإذا كان الناقلون لهذه القضية : قاضى القضاة ابن خلكان الشافعى ، وحافظ المغرب ابن عبد البر المالكى ، والمؤرخ الشهير ابن قتيبة ... وأمثالهم ، فما ذنب الشيعى إذا نقلها عنهم؟! بل لقد حكى الحافظ الذهبى ذلك ولم يتعقبه بشئ ، قال :

(قال معن والواقدى ومحمد بن الضحاك : حملت أم مالك بمالك ثلاث سنين. وعن الواقدى قال : حملت به سنتين) (2).

وقال : (قال معن القزاز وجماعة : حملت بمالك أمه ثلاث سنين) (3).

وقال الحافظ المالكى القاضى عياض فى كتابه المؤلف فى فضائل مالك وعلماء مذهبه : (باب فى مولد مالك – رحمه الله تعالى – والحمل به ومدة حياته ووقت وفاته) : (واختلف فى حمل أمه به ، فقال ابن نافع الصائغ والواقدى ومعن ومحمد بن الضحاك : حملت به أمه ثلاث سنين. وقال نحوه بكار بن عبد الله الزبيرى وقال : أنضجته – والله – الرحم. وأنشد الطرماح :

تضن بحملنا الأرحام حتى

تنضجنا بطون الحاملات

1– 1. اللآلى المصنوعة 1 / 396 ، الموضوعات 1 / 415.

2– 2. سير أعلام النبلاء 8 / 132.

3– 3. العبر فى خبر من غبر 1 / 210.

قال ابن المنذر : وهو المعروف.

وروى عن الواقدى أيضا : (إن حمل أمه بن سنتان. قال عطاف بن خالد) (1).

هذه كلمات أئمة القوم ، وفيهم رؤساء أتباع مالک ، كالقاضى عياض وابن عبد البر.

والسيد رحمه الله لم يقل إلا : (ذكر ابن خلكان فى أحوال مالک من وفيات الأعيان : إن مالكا بقى جنينا فى بطن أمه ثلاث سنوات. ونص على ذلک ابن قتيبة حيث ذكر مالكا فى أصحاب الرأى من كتابه (المعارف) ص 170 ، وحيث أورد جماعة زعم أنهم قد حملت بهم أماتهم أكثر من وقت الحمل ، صفحة 198 من (المعارف) أيضا).

فقيل :

(ليس فى وفيات الأعيان فى ترجمة مالک ما ادعى المؤلف ، بل فيه : وقال ابن السمعانى فى كتاب الأنساب فى ترجمة الأصبحى : إنه ولد فى سنة ثلاث أو أربع وتسعين. والله أعلم بالصواب).

أقول :

جاء فى (وفيات الأعيان) بترجمة مالک : (وكانت ولادته فى سنة خمس وتسعين للهجرة ، وحمل به ثلاث سنين.

وتوفى فى شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة ، رضى الله عنه ، فعاش أربعا وثمانين سنة. قال الواقدى : مات وله تسعون سنة. وقال ابن الفرات فى تاريخه المرتب على السنين : وتوفى مالک بن أنس الأصبحى لعشر

1- 1. ترتيب المدارک 1 / 111.

مضـين من شـهر ربيع الأول سـنة تسع وسـبعين ومائة. وقيل : إنه توفى سنة ثمان وسبعين ومائة. وقيل : إن مولده سنة تسعين للهجرة. وقال السمعانى فى كتاب (الأنساب) فى ترجمة الأصبحى : إنه ولد فى سنة ثلاث أو أربع وتسعين.

والله أعلم بالصواب) (1).

فلماذا التكذيب والإنكار؟!

قال السيد رحمه الله :

2 – على أنه لا دليل للجمهور على رجحان شئ من مذاهبهم فضلا عن وجوبها ... وما أظن أحدا يجرؤ على القول بتفضيلهم – فى علم أو عمل – على أئمتنا ، وهم أئمة العترة الطاهرة ...

أقول :

مضافا إلى :

1 – أن الأئمة الأربعة تنتهى علومهم إلى أئمة العترة.

2 – أن تفضيلهم على غيرهم من أئمة المذاهب السنية غير معلوم.

3 – أنه وقد وقع الكلام فيما بين أهل السنة أنفسهم حول الأئمة الأربعة علما وعملا.

قال السيد :

3 – على أن أهل القرون الثلاثة مطلقا لم يدينوا بشئ من تلك المذاهب أصـلا ... والشـيعة يدينون بمذهب الأئمة من أهل البيت – وأهل البيت أدرى بالذى فيه – وغير الشيعة يعملون بمذاهب العلماء من الصحابة والتابعين ...

1– 1. وفيات الأعيان 4 / 139.

قيل :

(قوله : وأهل البيت أدرى بالذى فيه حجر على عباد الله وتضييق عليهم أن يعلموا ...)

أقول :

أما أن أهل البيت أدرى بالذى فيه ، فلا يمترى فيه أحد ، لأنه مقتضى كونهم (أهل البيت). ومقتضى كونهم (أدرى) أن يكونوا الأولى بالاقتداء والاتباع لمن يريد الوصول إلى (الذى فيه) وإلا لزم ترجيح المفضول ، وهو قبيح عند ذوى الألباب والعقول.

وقد نص الأئمة الشارحون للحديث على هذا المعنى ، ونكتفى بعبارة القارى إذ قال فى شرحه فى (المرقاة فى شرح المشكاة) : (الأظهر هو أن أهل البيت غالبا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله ...) وستأتى عبارته كاملة.

وأما أن غير الشيعة يعملون بمذاهب العلماء من الصحابة والتابعين ، فهذا ما لا يخفى على من راجع سير الصحابة والتابعين وأخبارهم ، ولاحظ كتب غير الشيعة وأسفارهم ... وقد أورد السيد – رحمه الله – موارد كثيرة من تلك المذاهب ، وبين كيفية مخالفتها للنصوص الشرعية الواجب العمل بها ... فى كتابه (النص والاجتهاد) المطبوع غير مرة ، المنتشر فى سائر البلاد ...

قال السيد :

4 – وما الذى أرتج باب الاجتهاد فى وجوه المسلمين بعد أن كان فى القرون الثلاثة مفتوحا على مصراعيه ...؟!

قيل :

(نرى المؤلف فى هذه الفقرة قد خرج عن القضـية الأساسية فى النقاش ، وأثار قضايا فرعية مثل قضية فتح باب الاجتهاد ، وهى قضية خلافية ليس بين السنة والشيعة ، بل بين أهل السنة أنفسهم ...)

أقول :

لم يجب الرجـل عن سؤال السـيد! أمـا أن أهل السـنة عادوا فى هـذه العصور يـدعون إلى فتـح باب الاجتهاد فـذاك رد قطعى على أئمتهم السابقين الذين غلقوه ، وإن كان فى القرون الماضـية فيهم من يرد على سد باب الاجتهاد بشدة ، حتى ألف الحافظ السـيوطى رسالة : (الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض).

هـذا ، وقـد ثبت تاريخيا أن الحكم فى القرن السابع بسـد باب الاجتهاد وانحصار المـذاهب فى الأربعـة المعروفـة إنما كان اسـتجابة لأمر الحكام الذين ارتأوا ذلک لأغراض سياسية ، وللتفصيل فى هذه القضية مجال آخر.

قال السيد :

5 – هلم بنا إلى المهمة التى نبهتنا إليها من لم شعث المسلمين ...

أقول :

ذكر السيد فى جواب الشيخ نقطتين مهمتين للوصول إلى تلک المهمة :

الأولى : إن لم شعث المسلمين ليس موقوفا على عدول الشيعة عن مذهبهم ، ولا على عدول السنة عن مذهبهم.

وفى هذا رد على بعض الكتاب المعاصرين من أهل السنة ، وقول

بعضـهم بأن المهمة لا تتحقق إلا بعدول الشيعة عن مذهبهم ، وقول البعض الآخر : بأن الشيعة يريدون من أهل السنة العدول عن مذهبهم بحجة تحقيق لم شعث المسلمين.

والثانية : إن تكليف الشـيخ وغيره الشيعة بالأخذ بمذاهب الجمهور ، وعدولهم عن مذهبهم – لو دار الأمر بين عدولهم وعدول الجمهور – فى غير محله ، لأن توجيه التكليف بذلک – فى الفرض المذكور – إلى أحدهما دون الآخر يحتاج إلى مرجح ، وتكليف الشيعة دون غيرهم ترجيح بلا مرجح ، بل ترجيح للمرجوح ، بل تكليف بغير المقدور.

نعم ، لا ريب فى أن أهل السـنة أكثر عددا من الشـيعة ، ولكن الأكثرية العددية لا تكون دليلا على الحقية فضـلا عن الأحقية ، وإلا لزم أن يكون الحق مع غير المسلمين ، لأنهم أكثر عددا منهم فى العالم ، وهذا باطل ، مضافا إلى الأدلة والشواهد من الكتاب والسنة.

قيل :

(ولم لا تكون المقابلة كاملة ، فيكون تكليف أهل السنة بذلک ترجيح) (1) بلا مرجح ، بل ترجيح للمرجوح).

أقول :

وهـذا كلام فى غير محله ، لأن الهدف هو لم شـعث المسـلمين ، وقد قال السـيد : (الذى أراه أن ذلک ليس موقوفا على عدول الشـيعة عن مـذهبهم ، ولاـعلى عـدول أهـل السـنة عن مـذهبهم) فهلا لا يكلفهم بالعـدول لتحقق لم الشـعث حتى يكون ترجيحا بلا مرجـح أو مع المرجح. لكن الشيخ هو الذى كلف

1- 1. كذا.

الشيعة بالعدول عن مذهبهم ، فأجاب السيد بما أوضحناه.

على أن تكليف أهل السنة بالعدول عن مذهبهم ترجيح مع المرجح ، وذلک للأدلة التى سيقيمها السيد بالتفضيل. وخلاصة الكلام فى ذلک : أنه لو دار الأمر بين اتباع أحد المذاهب الأربعة واتباع مذهب أهل البيت فلا يشک المسلم ، بل العاقل الخبير ، فى تقدم مذهب أهل البيت على المذاهب الأربعة المشكوک فى تقدمها على سائر مذاهب السنية.

قال السيد :

(نعم يلم الشعث وينتظم عقد الاجتماع بتحريركم مذهب أهل البيت ، واعتباركم إياه أحد مذاهبكم ، حتى يكون نظر كل من الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية ، إلى شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كنظر بعضهم إلى بعض. وبهذا يجتمع شمل المسلمين فينتظم عقد اجتماعهم).

قيل :

(بعد السب والشتم) : (وإن من أبسط ما يرد به عليه : إن الأئمة الذين يزرى بهم وبأتباعهم كل منهم يجل الآخر ، ويعترف بعلمه وفضله ، فالشافعى أخذ عن مالک ، وأخذ عن محمد بن الحسن تلميذ أبى حنيفة ، وأحمد أخذ عن الشافعى. ولم يزل المسلمون يأخذون بعضهم عن بعض ، المالكى عن الشافعى ، والحنفى عن المالكى ، والحنبلى عن الشافعى. وكل منهم عن الآخر ، فهل نظرة هذا المفترى وأمثاله إلى هؤلاء وأتباعهم هى نظرة بعضهم إلى بعض؟).

أقول :

كأن الرجل لا يفهم مراد السيد! أو لا يريد أن يفهمه! إن السيد يقول :

لينظر كل من أصحاب المذاهب الأربعة إلى شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم كنظر بعضهم إلى بعض. أى : فكما يرى الشافعية أن مذهب الحنفية مذهب من مذاهب المسلمين ، ويرى الحنفية المالكية كذلک ... وهكذا ... فلينظروا إلى مذهب شيعة آل محمد كذلک ، فإذا نظروا إليهم بهذه النظرة ، وكانت المذاهب كلها من دين الإسلام ، اجتمع شمل المسلمين وانتظم عقد اجتماعهم ، لأنه حين يرى شيعة آل محمد أن أرباب المذاهب الأربعة ينظرون إليهم كنظر بعضهم إلى بعض ، فإنهم أيضا سينظرون إليهم تلک النظرة.

وقد أوضح السيد - رحمه الله - مقصوده من (النظر) فى عباراته اللاحقة فقال فيها : (فإذا جاز أن تكون المذاهب أربعة ، فلماذا لا يجوز أن تكون خمسة؟!).

وتلخص : أن تحقق (المهمة) ليس موقوفا على عدول أحد الجانبين إلى الآخر ، بل يكفى لتحققها قبول أهل السنة لأن تكون المذاهب الخمسة.

وحينئذ ، فلو تباحث فى هذا الظرف شيعى وسنى على أصل من الأصول ، أو فرع من الفروع ، فاقتنع أحدهم بما يقوله الآخر وانتقل إلى مذهبه ، كان كانتقال الحنفى إلى الشافعية أو بالعكس ، وهكذا ... وما أكثره فى تراجم الرجال وكتب السير (1).

====

(محمد بن حمد بن خلف أبو بكر البندنيجى حنفش ، الفقيه ، تحنبل ثم تحنف ثم تشف2. فلذا لقب حنفش.

ولد سنة 453 وسمع الصيريفينى وابن النقور وأبا على بن البناء ، وتلا عليه.

وعنه : السمعانى ، وابن عساكر ، وابن سكينة.

قال أحمد بن صالح الختلى : كان يتهاون بالشرائ5. ويعطل ، ويستخف بالحديث وأهله ويلعنهم.

وقال السمعانى : كان يخل بالصلوات.

توفى سنة 538) ميزان الاعتدال 3 / 528.

1- (53) ومن أطرف ما رأيته فى الباب ما ذكره الذهبى ، وأنقله بنصه :

وأما قوله : (إن الأئمة الذين يزرى بهم وبأتباعهم كل يجل الآخر ويعترف بعلمه وفضله) ففيه :

أولا : إنا لم نجد كلمات السيد إزراء بأحد.

وثانيا : إن ما فى كتب تراجم علمائهم وسير رجالهم مما يكذب دعوى (كل يجل الآخر ..) كثير ... ولو شئت أن أذكر لذكرت ، لكن يطول بنا المقام ، ويكفيك أن تعلم أن مالكا كان يتكلم فى أبى حنيفة كما ذكره الحافظ الخطيب فى عداد من كان يتكلم فيه ويرد عليه (تاريخ بغداد 13 / 371) وأن مالكا نفسه تكلم فيه أحمد بن حنبل (العلل ومعرفة الرجال 1 / 179) وآخرون أيضا (كما فى تاريخ بغداد 10 / 224 وجامع بيان العلم - للحافظ ابن عبد البر

====

أقول : كأن هذا الفقيه!! علم أنه لن يفلح بالعمل بمذهب ابن حنبل فالتجأ إلى مذهب أبى حنيفة ، ثم إلى مذهب الشافعى ، فلم ير شيئا من هذه المذاهب بمبرئ للذمة ، ولم يجد فيها ضالته ، وهو يحسب أن لا مذهب واها! فخرج عن الدين وضل!!

أما التهاون والإخلال بالصلوات ... فهو موجود فى أئمتهم فى الفقه والحديث ... نكتفى بذكر واحد منهم ، وهو : الشيخ زاهر بن طاهر النيسابورى الشحامى المستملى - المتوفى سنة 533 ه - الموصوف فى كلمات القوم بالشيخ العالم ، المحدث ، المفيد ، المعمر ، مسند خراسان!! الشاهد! العمدة فى مجلس الحكم!! والذى حدث عنه - فى خلق كثير - غير واحد من أئمتهم كأبى موسى المدينى ، والسمعانى ، وابن عساكر ... فقد ذكروا بترجمته أنه كان يخل بالصلاة إخلالا ظاهرا ، حتى أن أخاه منعه من الخروج إلى أصبهان لئلا يفتضح ، لكنه سافر إلى هناك وظهر الأمر كما قال أخوه ، وعرف أهل أصبهان ذلك ، فترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعا ، وكابر وتجاسر آخرون كما قال الذهبى.

ومن هنا ذكره الذهبى فى ميزان الاعتدال 2 / 64 ، بل أدرجه فى الضعفاء 1 / 236 ، وابن

حجر فى لسان الميزان 2 / 4. وراجع ترجمته أيضا فى سير أعلام النبلاء 20 / 9 ، والعبر 2 / 445.

وقال الذهبى بترجمة أخيه المشار إليه : (أبو بكر وجيه بن طاهر بن محمد الشحامى ، أخو زاهر ... كان خيرا متواضعا متعبدا لا كأخيه).

وهل ينفعه - بعد شهادة السمعانى والذهبى وغيرهم - الاعتذار له بشئ من المعاذير؟!

ولو شئت أن أذكر المزيد لذكرت!!.

المالكى 2 / 157 – 158) وكان من الفقهاء من يتكلم فى الحنابلة ويبالغ فى ذمهم ، فدس الحنابلة عليه سـما ، فمات هو وزوجته وولده له صغير!! (المنتظم فى تاريخ الأمم 10 / 239) ومنهم من كان يقول : لو كان لى أمر لأخذت الجزية من الشافعية (لسان الميزان 5 / 402).

قال السيد :

فى آخر المراجعة مخاطبا الشيخ : (ما هكذا الظن بكم ولا المعروف من مودتكم فى القربى).

قيل :

(ثم إن قوله : ما هكذا الظن بكم ولا المعروف من مودتكم فى القربى) تناقض منه ، فإذا كان أهل السـنة يحفظون المودة فى القربى ، فلماذا يجهد الشيعة فى اتهام أهل السنة بأنهم لم يودوا ذوى القربى ، بل ظلموهم وغصبوهم حقهم؟).

أقول :

لقـد لمس السـيد من الشـيخ – لـدى اجتماعه به – كما نص عليه فى (بغية الراغبين) وكذا فى مقدمة (المراجعات) المودة فى القربى ، فهذا الخطاب للشـيخ لا لكل أهل السـنة ، فأين التناقض؟! أما أهل السـنة فإن كثيرين منهم لم يحفظوا المودة فى القربى ، وقـد أوردنا فيما تقـدم كلمات بعضـهم فى حق ذوى القربى ، تلك الكلمات التى أورثت جراحات لا تقل ألما وأثرا عن جراحات السـيوف والأسـنة لأسلافهم فى ذوى القربى وأشياعهم ، على مدى القرون المتمادية ...

المراجعة – 6

قال السيد :

1 – ولذا قرنهم بمحكم الكتاب وجعلهم قدوة ...

أقول :

هـذا إشارة إلى عـدة من الأحاديث النبويـة الآمرة باتباع العترة والتمسک بهم والأخذ عنهم ، والناهية عن تعليمهم والتقدم عليهم والتخلف عنهم ...

وسيتعرض لها بالتفصيل.

قال رحمه الله :

2 – وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام : (فأين تذهبون! وأنى تؤفكون! ...).

وقال عليه السلام : (انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم ...).

وقال عليه السلام : (عترته خير العتر ...).

وقال عليه السلام : (نحن الشعار والأصحاب ...).

وقال عليه السلام : (واعلموا أنكم لن تعرفوا الرشد ...)

وقال عليه السلام : (بنا اهتديتم فى الظلماء ...).

أقول :

هذه نصوص روايات واردة عن أمير المؤمنين الإمام على عليه السلام فى كتاب (نهج البلاغة) فهنا مطالب :

1 – إن هذه الأوصاف التى نقلها السيد عن نهج البلاغة عن أمير المؤمنين

عليه السلام لا يشک مسلم فی کونها حقا وحقيقة واقعة ، سواء کانت أسانيد هذه الکلمات معتبرة أو لا ، وسواء کانت فی (نهج البلاغة) أو غيره من الکتب ، وسواء کان (نهج البلاغة) للشريف الرضی أو لأخيه أو غيرهما ... وبالجملة فإن متونها تشهد بصدقها!

فهل تشکون - أيها المسلمون - فی أن أهل بيت النبوة (لن يخرجوکم من هدی ولن يعيدوکم فی ردی)؟! وأنهم يصلحون لأن يکونوا قدوة لکم (فإن لبدوا فالبدوا ، وإن نهضوا فانهضوا ، ولا تسبقوهم فتضلوا ، ولا تتأخروا عنهم فتهلکوا)؟!

وهل يشک عاقل فاهم فی جلالة النبی صلی الله عليه وآله وسلم ، وأن (عترته خير العتر ، وأسرته خير الأسر ، وشجرته خير الشجر ...)؟! فإن لم يکونوا کذلک ، فأی عترة خير العتر؟ وأی أسرة خير الأسر؟ وأی شجرة خير الشجر؟! آل فلان؟! أم فلان؟! أم بنو أمية؟!

أليس أهل بيته (شجرة النبوة ، ومحط الرسالة ، ومختلف الملائکة ...)؟!

ومن ينکر قوله : (ناظرنا ومحبنا ينتظر الرحمة ، وعدونا ومبغضنا ينتظر السطوة) إلا العدو والمبغض؟!

ومن المخالف فی أن المخالفين لأهل البيت (آثروا عاجلا وأخروا آجلا ...)؟!

وتلخص : أن هذه حقائق ثابتة ، لا شک فيها کی تحتاج إلی سند أو برهان ...

2 - علی أن السيد - رحمه الله - إنما استدل بما جاء فی (نهج البلاغة) باعتبار أن هذا الکتاب من الکتب المتفق عليها ، لأن الکثيرين من العلماء المحققين من غير الشيعة الإمامية تلقوه بالقبول ، وتناولوه بالشرح والتفسير والتعليق.

وعلى الجملة ، فإن أحدا لم يشک فى أن ما فى (نهج البلاغة) من كلام الإمام على عليه السلام.

نعم ، قال بعضهم : (أكثره) من كلامه ... لوجود (الخطبة الشقشقية) فيه ، كما سنشير.

ولولا صحة إسناد الكتاب إلى الإمام على عليه السلام لما تكلم بعضهم فى جامعه ، كابن خلكان حين شكک فى أنه الرضى أو المرتضى ، وكالذهبى حين اختلف كلامه ... كما سيأتى.

ولولا صحة إسناده لما شكک آخرون استنادا إلى شبهات واهية كاشتمال الكتاب على (دقة الوصف) و (التنميق اللفظى) ونحو ذلک ... مما ستأتى الإشارة إليه.

ومن هنا :

قيل :

(والعجب كل العجب من الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، فإنه لما ساق حجج المشككين فى نسبة نهج البلاغة إلى على - رضى الله عنه - لم يتعرض لقضية السند أبدا ، مع أنه كان ينبغى أن يتعرض لهذه القضية أولا ، فإذا صح السند نظرنا فى المتن).

أقول :

كأن هذا القائل لم ير بعينه كلمة هذا الشيخ الصريحة فى أن أحدا لم يشک فى أن أكثر ما تضمنه نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ... وستأتى عبارته ، مع التنبيه على السبب فى تعبيره ب (الأكثر).

وعلى كل حال ، فإن ذكر هذا الشيخ وغيره الأوهام المشككة فى (نهج البلاغة) من تلک الجهات ، هو من خير الأدلة على ثبوت الكتاب وصحة نسبته ،

لأنهم يعلمون أن التطرق إلى هذه الأمور إنما يكون بعد الفراغ من البحث السندى.

3 – وإن ما حواه كتاب (نهج البلاغة) قد ثبت وتحقق وجوده فى كتب العلماء المتقدمين على مؤلفه ، من شيعة وسنة (1).

4 – نعم ، يصعب عليهم قبول (الخطبة الشقشقية) ... والظن الغالب أنه لولا وجودها فى (نهج البلاغة) لما شكك المتشككون منهم فى نسبة شئ من الخطب والكتب الكلمات المروية فيه إلى أمير المؤمنين عليه السلام ...

قيل :

(ومن قرأ خطبته المعروفة بالشقشقية جزم أنه لا يمكن لمن هو فى مثل مقام على – رضى الله عنه – أن يقول ذلك ، فإن هذا مما يتعارض مع ما صح عنه من أكثر من طريق من تفضيل أبى بكر وعمر – رضى الله عنهما – والثناء عليهما. وهذه الخطبة المنسوبة زورا وبهتانا إليه – رضى الله عنه – تنطوى على أسوأ الازراء بكبار الصحابة الكرام : أبى بكر وعمر وعثمان ، وباقى العشرة ، بل فيها سب صراح ، واتهام بخيانة الأمة ، وسخرية لا تصدر إلا عن أمثال الرافضة الذين يجل على ويسمو عن مثل ما يقولون :

ففى الصحيحين : عن ابن عباس ، قال : وضع عمر على سريره ، فتكنفه الناس يدعون ويثنون ، ويصلون عليه قبل أن يرفع ، وأنا فيهم ، فلم يرعنى إلا رجل قد أخذ بمنكبى من ورائى ، فالتفت فإذا هو على ، وترحم على عمر ، وقال : ما خلفت أحدا أحب أن ألقى الله عزوجل بعمله منك ، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وذلك أنى كنت كثيرا ما أسمع النبى صلى الله عليه (وآله) وسلم يقول : جئت أنا وأبو بكر وعمر ... ودخلت أنا

1– 1. يراجع بهذا الصدد كتاب : (مصادر نهج البلاغة).

وأبو بكر وعمر ... وخرجت أنا وأبو بكر وعمر ... فإن كنت لأرجو أو أظن أن يجعلك الله معهما.

البخارى 4 / 197 ، ومسلم 2 / 1858).

أقول :

ولعل وجود هذه الخطبة فى (نهج البلاغة) هو السبب فى قول بعضهم بأن أكثره من كلام الإمام عليه السلام ، فهم من جهة لا يتمكنون من إنكار أصل الكتاب ، ومن جهة أخرى لا يتمكنون من تصديق الخطبة الشقشقية ، لأنها – فى الحقيقة – تهدم أساس المذهب الذى هم عليه :

يقول الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد : (وليس من شك عند أحد من أدباء هذا العصر ، ولا عند أحد ممن تقدمهم ، فى أن أكثر ما تضمنه نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام. نعم ليس من شك عند أحد فى ذلك ...) (1).

لكن الدليل على كونها من كلامه هو التعرض لها أو ذكرها فى كلمات العلماء السابقين على الشريف الرضى والمتأخرين عنه ، من إمامية ومعتزلة وسنة ، وإن شئت التفصيل فراجع (2).

وأما أنها تتناقض وما رواه القوم عن الإمام عليه السلام فى الثناء على الشيخين وغيرهما ، فالجواب عن ذلك :

أولا : إن الخطبة مروية عند الشيعة وغيرهم ، فهى متفق عليها ، وما رووه عن أمير المؤمنين عليه السلام من الثناء عليهم متفردون بروايته ، ولا تعارض بين المتفرد به والمتفق عليه.

1- 1. لاحظ مقدمة شرحه عليه (نهج البلاغة).

2- 2. مصادر نهج البلاغة وأسانيده.

وثانيا : إن شـرط التعارض هو الحجيـة فى طرفى التعارض كليهما ، وحجية الخطبة ثابتة دون أخبارهم المشار إليها ، كما لا يخفى على من نظر فى أسانيدها.

وثالثا : إن عمدة أخبارهم فى ثناء الإمام عليه السـلام على القوم هو الخبر الذى أورده عن كتابى البخارى ومسـلم المعروفين بالصـحيحين. لكنک إذا لاحظت سـنده - بغض النظر عن البخارى ومسـلم ، المجروحين لـدى كبار أئمة القوم من السابقين واللاحقين - رأيته ينتهى فى جميع طرقه إلى (ابن أبى مليكة) :

وهو رجـل لاـ يجوز الاعتماد على روايته مطلقا ، ولا سـيما فى مثل هـذه الأمور! لأنه تيمى من عشـيرة أبى بكر ، ولأنه كان من مناوئى أمير المؤمنين عليه السلام ، ولأنه كان قاضى عبد الله بن الزبير فى مكة! ولأنه كان مؤذن عبد الله بن الزبير!

وله قوادح غير ما ذكر ، فراجع ترجمته (1).

على أنا نكذب كل خبر جاء فيه أسماء الخلفاء الأربعة على ترتيب الخلافة ، وقد حققت ذلک فى رسالة مفردة (2).

شبهات حول نهج البلاغة :

5 - وبقيت شبهات ذكرها المعترض ، وهى : إن فى نهج البلاغة :

أ - التعريض بالصحابة.

ب - التنميق اللفظى.

ج - دقة الوصف.

1- 1. تهذيب التهذيب 5 / 268.

2- 2. تراثنا ، العدد 28 ، ص 15 - 56 رجب - رمضان 1412 ه.

د – عبارات يستشم منها ريح ادعاء صاحبها علم الغيب.

أقول :

لكن الشبهات أكثر من هذه الأربعة ... ولعل المعترض ملتفت إلى سقوط البقية فلم يتعرض لها ، لكنها مذكورة فى كلمات غيره.

وقد أوردها كلها مؤلف كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسانيده) تحت عنوان : (شبهات حول النهج) وأجاب عنها بالتفصيل ، فراجعه.

6 – وأما أن (نهـج البلاغـة) هو للسـيد الشـريف الرضـى ، فهـذا هو الثابت الواقع ، بالأدلـة المتينـة والشواهد القويمة ، وباعتراف السابقين واللاحقين من العلماء من مختلف فرق المسلمين.

وأول من شـكك فى المقـام هو : قاضـى القضاة ابن خلكان ، صاحب (وفيات الأعيان) وتبعه بعض المتأخرين عنه ، كالـذهبى والصـفدى وأمثالهما.

قيل :

(وأما المتهم – عند المحدثين – بوضع النهج فهو أخوه على.

قال فى الميزان : على بن الحسـين العلوى الشـريف المرتضى المتكلم الرافضى المعتزلى ، صاحب التصانيف ، حدث عن سهل الديباجى والمرزبانى وغيرهما. وولى نقابة العلوية. ومات سنة 436 عن 81 سـنة ، وهو المتهم بوضع نهج البلاغة ، وله مشاركة قوية فى العلوم. ومن طالع كتابه نهـج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين على رضـى الله عنه ، ففيه السب الصـراح والحط على السـيدين : أبى وعمر ، رضـى الله عنهما. وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التى من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة ، وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين ، جزم بأن الكتاب أكثره باطل. رياض الجنة لمقبل الوادعى 162 – 163).

ص: 142

أقول :

أما مقبل الوادعى فلا أعرفه ، وما أدرى لماذا نقل عبارة الميزان بواسطته.

و (الميزان) هو : (ميزان الاعتدال فى نقد الرجال) للحافظ الذهبى ، والعبارة موجودة فيه ج 3 / 124.

لكن فى (العبر) للحافظ الذهبى ، أثنى على الشريف المرتضى ، ولم يتعرض لكتاب نهج البلاغة ، فقال فيمن توفى سنة 436 ه : (والشريف المرتضى نقيب الطالبيين وشيخ الشيعة ورئيسهم بالعراق ، أبو طالب : على بن الحسين بن موسى الحسينى الموسوى ، وله 81 سنة ، وكان إماما فى التشيع والكلام والشعر والبلاغة ، كثير التصانيف متبحرا فى فنون العلم. أخذ عن الشيخ المفيد ، وروى الحديث عن سهل الديباجى الكذاب ، وولى النقابة بعده ابن أخيه عدنان ابن الشريف الرضى) (1).

وفى (سير أعلام النبلاء) للحافظ الذهبى أيضا ، ترجم له فقال : (هو جامع كتاب نهج البلاغة) ثم قال : (وقيل : بل جمع أخيه الشريف الرضى) فعلق عليه الناشرون له : (وهذا هو المشهور) (2).

وهذه الاضطرابات فى التشكيكات تكشف عن أن الغاية منها ليس إلا تضعيف الكتاب بكل وسيلة ، وليس إلا لأنهم منزعجون من الخطبة الشقشقية ... ولذا تراه يقول فى (الميزان) موضحا علة الجزم بكون الكتاب مكذوبا : (ففيه السب الصراح ...) ويقول فى (سير أعلام النبلاء) : (المنسوبة ألفاظه إلى الإمام على رضى الله عنه ، ولا أسانيد لذلك ، وبعضها باطل ، وفيه حق ، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها).

1- 1. العبر فى خبر من غبر 2 / 272.

2- 2. سير أعلام النبلاء 17 / 589.

ولا يخفى الفرق بين العبارتين فى الكتابين حول الكتاب ، وهذا دليل آخر على الاضطراب.

وعلى كل حال ، فقد حقق هذه القضية غير واحد من المحققين ، وجزموا بكون الكتاب للشريف الرضى محمد بن الحسين.

وقال الشيخ محمد عبده : (ذلک الكتاب الجليل هو جملة ما اختاره السيد الشريف الرضى - رحمه الله - من كلام سيدنا ومولانا أمير المؤمنين على ابن أبى طالب ، كرم الله وجهه ، جمع متفرقة وسماه هذا الاسم : نهج البلاغة ...) (1).

وقال الأستاذ محمد كرد على ، فى مقال نشرته مجلة المجمع العلمى السورى : (ونهج البلاغة الذى جمعه الشريف الرضى من كلامه ...) (2).

وقال الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد : (نهج البلاغة هو ما اختاره الشريف الرضى ...) (3).

وإن شئت الوقوف على حقيقة كتاب (نهج البلاغة) ومصادره ، وما قيل فيه ، ونصوص العلماء والمحققين على أنه خطب وكتب وكلمات أمير المؤمنين عليه السلام ، وأنه من تآليف الشريف الرضى ، فراجع كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسانيده).

قال السيد :

وقوله عليه السلام : (نحن شجرة النبوة ، ومحط الرسالة ، ومختلف الملائكة ، ومعدن العلم ، وينابيع الحكم ...).

1- 1. شرح نهج البلاغة - المقدمة.

2- 2. تراثنا ، العدد 34 ، ص 100 - 101 ، محرم ، ربيع الأول 1414 ه.

3- 3. شرح نهج البلاغة - المقدمة.

وأضـاف فى الهـامش : (وقال ابن عباس : نحن أهل البيت ، شـجرة النبوة ، ومختلف الملائكـة ، وأهل بيت الرسالـة ، وأهل بيت الرحمـة ، ومعدن العلم) (قال) : نقل هذه الكلمة عنه جماعة من أثبات السـنة ، وهى موجودة فى آخر باب خصوصـياتهم صـفحة 142 من الصواعق المحرقة لابن حجر).

أقول :

وأخرج الحافظ أبو القاسم الطبرانى بإسناده عن جابر بن عبد الله وعبد الله ابن عباس فى خبر هبوط ملک الموت لقبض روح النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أنه وقف بالباب فقال : (السلام عليكم يا أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة ... (1).

وروى الحموئى عن طريق الحافظ أبى نعيم ، عن الحافظ الطبرانى ، بإسـناده عن سـعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (نحن أهل البيت مفاتيح الرحمة ، وموضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، ومعدن العلم ...) (2).

وقد ذكرنا من قبل : أن مضـمون هذا الكلام حقيقة لا تحتاج إلى إثبات ، وهو بالإضافة إلى كونه مرويا عن ملک الموت مخاطبا النبى صـلى الله عليه وآله وسـلم وأهل بيته ، كما فى روايـة الطبرانى وغيره ، وعن أمير المؤمنين عليه السـلام ، كما فى (النهج) مروى عن ابن عباس كما ذكر السيد فى الهامش.

قيل :

(لم يبين لنا المؤلف من هم الأثبات الذين نقلوا هذه العبارة؟ ومعه أنه

1- 1. إحقاق الحق 9 / 401 عن (المعجم الكبير) للطبرانى.
2- 2. فرائد السمطين 1 / 44.

نقلها عن الصواعق لكن أمانته دفعته إلى أن يتغاضى عن قول ابن حجر الهيتمى عندما نقلها فقال : وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف أنه قال : نحن ...

وقول ابن عباس – على فرض صحته – يدل على خلاف ما تذهب إليه الرافضة من أن أهل البيت هم : على وفاطمة وأبناؤهما فقط. لكن أهل السنة عمدتهم فى تحديد من هم أهل البيت على الكتاب والسنة الصحيحة ، لا على أقوال ضعيفة أو موضوعة).

أقول :

يقول السيد : (نقل هذه الكلمة عنه جماعة من أثبات السنة) وهذا هو محل الاستدلال ، إذ المقصود – كما قلنا سابقا – رواية أثبات أهل السنة فى كتبهم المعروفة ، لما يدل على ما تذهب إليه الشيعة ، فيكون المطلب متفقا عليه ، أما أن أولئک الأثبات يروون الأخبار الضعيفة والموضوعات مع علمهم بكونها كذلک فيكونون من الكاذبين (1) فما ذنب الشيعة؟!

ومن رواته : ابن الأثير ، حيث رواه بسند له يشتمل على بعض الحفاظ المشاهير ، قائلا : (أخبرنا أبو ياسر بن أبى حبة وغير واحد – إجازة – قالوا : أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ، أخبرنا أبو الحسين ابن النقور ، أخبرنا المخلص ، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، حدثنا يوسف بن محمد بن سابق ، حدثنا أبو مالک الجنبى ، عن جويبر ، عن الضحاک ، عن ابن عباس ، قال : نحن أهل البيت شجرة النبوة ، ومختلف الملائكة ، وأهل بيت الرسالة ، وأهل بيت الرحمة ، ومعدن العلم) (2).

وأما الاستدلال بخصوص (الصواعق المحرقة) فلأن هذا الكتاب إنما

1- 1. صحيح مسلم بن الحجاج 1 / 7.

2- 2. أسد الغابة 3 / 193.

ألف للرد على الشيعة والصد عن انتشار التشيع ، يقول ابن حجر فى خطبته :

(سئلت قديما فى تأليف كتاب يبين حقية خلافة الصديق وإمارة ابن الخطاب ، فأجبت إلى ذلک مسارعة فى خدمة هذا الجناب ... ثم سئلت فى إقرائه فى رمضان سنة 950 بالمسجد الحرام ، لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكة المكرمة ، أشرف بلاد الإسلام ، فأجبت إلى ذلک ، رجاء لهداية بعض من زل به قدمه عن أوضح المسالک).

وبما ذكرنا يظهر الوجه فى عدم الاعتناء بتضعيفه.

على أنه إذا كان ابن حجر ممن يعتمد على آرائه ، كان تصحيحه أيضا معتبرا ، لكن هذا القائل لا يعتنى به متى صحح حديثا من أحاديث الفضائل ويقول بأن ابن حجر ليس من علماء الحديث. والحال أنه من كبار أئمة الفقه والحديث.

بل السبب فى توهين ابن حجر ، هو كونه ممن أفتى بصراحة بضلالة ابن تيمية الذى هو شيخ إسلام نواصب هذا العصر ...!!

وأما أن (أهل البيت) فى (آية التطهير) و (أحاديث الثقلين) ونحوها هم (على وفاطمة والحسنان) فسيأتى توضيحه على أساس الكتاب والسنة الصحيحة ، فانتظر.

قال السيد :

(وقوله عليه السلام : نحن النجباء ، وأفراطنا أفراط الأنبياء ، وحزبنا حزب الله عزوجل ، والفئة الباغية حزب الشيطان ، ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا).

قال فى الهامش : (نقل هذه الكلمة عنه جماعة كثيرون ، أحدهم ابن حجر ، فى آخر باب خصوصياتهم من آخر الصواعق ، صفحة 142 وقد أرجف فأجحف).

ص: 147

أقول :

جاء هذا فى كتاب (فضائل الصحابة) وهذا نصه :

(وفيما كتب إلينا محمد بن عبيد الله بن سليمان يذكر أن موسى بن زياد حدثهم ، قال : ثنا يحيى بن يعلى ، عن بسام الصيرفى ، عن الحسن بن عمر الفقيمى ، عن رشيد بن أبى راشد ، عن حبة – وهو العرنى – ، عن على ، قال :

نحن النجباء ، وأفراطنا أفراط الأنبياء ، وحزبنا حزب الله ، وحزب الفئة الباغية حزب الشيطان ، ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا) (1).

وأخرجه الحافظ ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام ، قال :

(أخبرنا أبو القاسم السمرقندى ، أنبأنا أبو الحسين ابن النقور ، أنبأنا أبو طاهر المخلص ، أنبأنا أحمد بن عبد الله بن يوسف ، أنبأنا عمر بن شبة ، أنبأنا أبو أحمد الزبيرى ، أنبأنا الحسن بن صالح ، عن الحسن بن عمر ، عن رشيد ، عن حبة ، قال :

سمعت عليا يقول : نحن النجباء ، وأفراطنا أفراط الأنبياء ، وحزبنا حزب الله ، والفئة الباغية حزب الشيطان ، ومن سوى بيننا وبين عدونا فليس منا) (2).

وأخرجه الحافظ السخاوى فى (استجلاب ارتقاء الغرف).

وابن حجر المكى فى (الصواعق المحرقة) فى باب (خصوصياتهم الدالة على أعظم كراماتهم).

هذا ، ولا يخفى اعتبار سند هذا الحديث ، وصحة الاحتجاج به ، لأن رواته أئمة فى الحديث ، وفطاحل ثقات ، لا يظن بهم أن يتعمدوا رواية خبر مكذوب وهم يعلمون!

1– 1. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل. طبعة جامعة أم القرى بمكة ، الحديث 1160.

2– 2. تاريخ ابن عساكر – ترجمة أمير المؤمنين عليه السلام – الحديث 1189.

أنظر إلى سنده فى (تاريخ دمشق) (1) :

فابن عساكر حافظ ثقة جليل ، غنى عن التعريف.

وأبو القاسم السمرقندى ، قال الذهبى : (الشيخ الإمام المحدث ، المفيد المسند ، أبو القاسم إسماعيل بن أحمد ...) ثم نقل ثقته عن غير واحد ، وأرخ وفاته بسنة 536 ه (2).

وأبو الحسين ابن النقور ، قال الذهبى : (الشيخ الجليل الصدوق ، مسند العراق ، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد ...) ثم نقل ثقته عن جماعة ، وأرخ وفاته بسنة 407 ه (3).

وأبو طاهر المخلص ، قال الذهبى : (الشيخ المحدث المعمر ، الصدوق ، أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن ...) ثم نقل ثقته عن جماعة ، وأرخ وفاته بسنة 393 ه (4).

والحسن بن صالح ، قال الذهبى : (الإمام الكبير ، أحد الأعلام ، أبو عبد الله الهمدانى الثورى الكوفى ، الفقيه العابد ...) ثم أطنب فى ترجمته ، ونقل الكلمات فى حقه ، وأرخ وفاته بسنة 169 ه (5). وقال ابن حجر : (ثقة ، فقيه عابد ، رمى بالتشيع) (6).

والحسن بن عمر الفقيمى ، قال ابن حجر : (ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة 142) وجعل عليه علامة رواية : البخارى وأبى داود والنسائى وابن

====

7. سير أعلام النبلاء 7 / 368.

8. تقريب التهذيب 1 / 167.

1- 1. نكتفى فى الترجمة بقدر الضرورة اختصارا.

2- 2. سير أعلام النبلاء 20 / 28.

3- 3. سير أعلام النبلاء 18 / 372.

4- 4. سير أعلام النبلاء 16 / 478.

5- 5. سير أعلام النبلاء 12 / 369.

6- 6. سير أعلام النبلاء 9 / 529.

ماجة عنه (1).

رشيد ، وهو الهجرى ، من أصحاب أمير المؤمنين على عليه السلام ، يكفى لوثاقته رواية هؤلاء الأئمة لهذا الحديث عنه ، إلا أنهم نقموا عليه تشيعه للإمام عليه السلام ، وروايته لفضائله ومناقبه كما لا يخفى على من نظر فى ترجمته فى (لسان الميزان) وغيره ، فهم لا ينفون وثاقته ولا يرمونه بالكذب ، إلا أنهم يقولون - كما فى (الأنساب) - : (كان يؤمن بالرجعة) وينقلون عن يحيى ابن معين - مثلا - أنه قال فى جواب من سأله عنه : (ليس برشيد ولا أبوه).

وحبة العرنى ، قال ابن حجر : (صدوق) له أغلاط ، وكان غاليا فى التشيع ، من الثانية ، وأخطأ من زعم أن له صحبة) (2).

أقول :

وقد قصدنا بيان اعتبار سند هذا الحديث الشريف - على أساس كتب القوم - أمورا :

الأول : إن هذا الحديث معتبر سندا على ضوء كتبهم وآراء علمائهم ، وحينئذ يكون هذا الكلام القول الفصل ، وإن على الذين يدعون التمسك بالسنة الكريمة ، والسير على هدى الإسلام ، والاتباع للأحاديث الصحيحة ... الالتزام بهذا الحديث وبلوازمه ...

والثانى : إن السيد - رحمه الله - يذكر بعض المصادر ويشير إلى سائرها بقوله : (رواه جماعة) اختصارا ، فلو كان أراد التفصيل لأورد أسماء رواته ودلل على اعتبار سنده وصحة الاحتجاج به ، لكن الشيخ البشرى - وهو المخاطب له أولا وبالذات - مطلع على ما يقوله السيد ، فتكفى الإشارة.

1- 1. تقريب التهذيب 1 / 169.

2- 2. تقريب التهذيب 1 / 148.

والثالث : إن الحق مع السـيد فى قوله عن ابن حجر المكى : (وقد أرجف فأجحف) لأنه قال : (وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف ...) إذ قد عرفت اعتبار السند وصحة الاحتجاج لنا به.

للبحث صلة ...

ص: 151

نهج البلاغة عبر القرون

(6)

شروحه حسب التسلسل الزمنى

السيد عبد العزيز الطباطبائى

(2)

شرح نهج البلاغة للوبرى

قال البيهقى فى (معارج نهج البلاغة) الذى ألفه سنة 552 ه ، فى ص 4 : ولم يشرح قبلى من الفضلاء السابقين هذا الكتاب! ....

إلى أن قال فى ص 37 : وممن سمعت خبره وعاينت أثره ولم أره الإمام أحمد بن محمد الوبرى الخوارزمى ، الملقب بالشيخ الجليل ، فقد شرح من طريق الكلام مشكلات (نهج البلاغة) شرحا أنا أورده وأنسبه إليه وأثنى عليه ...

وقد نقل البيهقى فى (معارج نهج البلاغة) من (شرح نهج البلاغة) للوبرى فى أكثر من سبعين موردا.

وكذلک معاصره قطب الدين الكيدرى نقل من (شرح نهج البلاغة) للوبرى فى شرحه على نهج البلاغة : (حدائق الحقائق) فى بضع وخمسين موردا.

وكذلک السيد على بن ناصر وابن العتايقى ينقلان فى شرحيهما على

السيّد عبدالعزيز الطباطبائى

ص: 152

(نهج البلاغة) من شرح الوبرى عليه.

وكان الوبرى متكلما ، شـرح (نهج البلاغة) من الناحية الكلامية شرحا موجزا مقتصرا على حل مشكله وتوضيح غامضه ، وأفاد منه من بعده كما ذكرنا ، ويبدو أنه بقى إلى القرن الثامن حيث اعتمده ابن العتايقى فى شرحه.

الإمام الوبرى :

والوبرى أحمد بن محمد الخوارزمى هذا - فيما أظن - هو : أبو نصـر أحمد بن محمد بن مسعود الوبرى الحنفى ، الموصوف بالإمام الكبير ، شارح مختصر الطحاوى.

المترجم فى الجواهر المضيئة 1 / 36 رقم 2 وج 4 / 339 ، وفى تاج التراجم 52 رقم 56 ، وفى الطبقات السنية 2 / 90 رقم 361 (1).

كما وأظن أن أباه : إما محمـد بن أبى بكر زين الأئمـة ، المعروف بخمير الوبرى الحنفى الخوارزمى ، الـذى ذكره الزبيـدى فى تاج العروس (خمر) وقال : كان عالما مناظرا متكلما ...

وإما أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الوبرى الخوارزمى ، المتوفى 25 رجب سنة 483 ه.

1- 1. وله ترجمة فى الجواهر المضيئة 2 / 183 و 4 / 340 ، وتاريخ التراجم : 99 رقم 109 ، والفوائد البهية : 161 ، ورجال تاج العروس 4 / 64 ، وتكملـة الاكمال - لابن نقطة - 2 / 438 وكناه أبا المعالى ولقبه بالزاهدى ، وفى المشـتبه 3 / 337 ، وتبصير المنتبه 1 / 465 ، وهدية العارفين 2 / 83 وفيه : وفاته حدود سنة 510.

(3)

شرح نهج البلاغة

المسمى

(معارج نهج البلاغة)

لظهير الدين البيهقى ، فريد خراسان ، ابن فندق ، أبى الحسن على بن زيد ، الأنصارى الأوسى (493 - 565 ه) (1) كان علامة مشاركا فى جملة من العلوم ، متضلعا بها ، متمكنا منها ، مصنفا فيها ، كاللغة العربية وآدابها وعلوم القرآن والفقه والفلسفة والكلام والتاريخ والرياضيات والفلك والتنجيم وعلم الأنساب ونحوها ، وله فى كل منها عدة مؤلفات.

مولده ووفاته :

قال المؤلف فى مشارب التجارب : مولدى فى يوم السبت سابع عشرين شعبان سنة 499 (2).

وهذا ينافى قوله الآخر فى تاريخ بيهق ، ص 132 ، ما معربه : (وقتل فخر الملك (ابن نظام الملك الوزير) فى يوم عاشوراء من سنة 500 ، أنا أتذكر ذلك ، وكنت آنذاك فى نيسابور صبيا أختلف إلى الكتاب ...) (3).

====

4. وفخر الملك قتل سنة 500 ه بالاتفاق.

1- 1. هو أبو الحسن على بن الإمام شمس الإسلام أبى القاسم زيد ابن شيخ الإسلام جمال القضاة والخطباء أبى سليمان أميرک محمد ابن الإمام المفتى فخر القضاة أبى على الحسين ابن القاضى الإمام ، إمام الآفاق أبى سليمان فندق ابن الإمام أيوب ابن الإمام الحسن بن عبد الرحمن القاضى أحمد بن عبيد الله بن عمر بن الحسن بن عثمان بن أيوب بن خزيمة ابن محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت بن ذى الشهادتين ، الصحابى الجليل رضى الله عنه.

2- هكذا سرد المؤلف نسبه فى مقدمة كتبه : معارج نهج البلاغة وجوامع أحكام النجوم وتاريخ بيهق ، وزاد فى هذا الأخير فى سرده إلى نوح عليه السلام.

3- 3. حكاه عنه ياقوت فى معجم الأدباء 5 / 208.

فلا أقل من أن يكون فى ذلک الوقت ابن سبع سنين فتكون ولادته سنة 493 ه ، فصحفت إلى سنة 499 ه.

وهـذا هو الصواب كما حققه الأسـتاذ السـيد محمد المشـكاة فى رسالة أفردها عن حياة البيهقى ، وتوصل بمراجعة تقويم وسـتنفلد إلى أن السنة التى يصادف 27 شعبانها يوم السبت هما سنتى 488 و 493 فلا تخرج ولادته من أن تكون فى إحدى هاتين السنتين ، ورجح الثانية لأنها أقرب شبها ب 499 فتكون مصحفة عنها.

وأمـا مكان ولادته ففى ما حكاه ياقوت فى معجم الأدباء 5 / 208 عنه أنه قال : (ومولدى يوم السـبت ... فى قصبة السابزوار من ناحية بيهق ...).

وقال فى ص 209 : (ثم عدت إلى مسقط الرأس وزيارة الوالدة ببيهق ...).

وقال فى تاريخ بيهق ، ص 74 ، فى كلامه على قرية ششتمذ : (وبها كان مولدى!).

وربما يوجه بأنه ولد فى ششتمذ من قرى سبزوار من نواحى بيهق.

وأما وفاته فكانت فى سنة 565 ه بالاتفاق ، ذكرها ياقوت والذهبى الصـفدى ومن بعدهم ، ولم يذكر أحد منهم يوم الوفاة والشهر! نعم ، ذكر بروكلمن وآهلورث أنه توفى سنة 570 ه ، ولا أدرى من أين لهم ذلک؟!

ألقابه :

1 - حجة الدين :

جاء فى مقدمة كتابيه (جوامع أحكام النجوم) و (معارج نهج البلاغة) ففيه فى ص 2 : (قال الشيخ الإمام السيد ، حجة الدين ، فريد خراسان ،

أبو الحسن ...).

وذكره الذهبى بهذا اللقب فى سير أعلام النبلاء 20 / 585.

2 – ظهير الدين :

وجاء هـذا اللقب فى مقدمـة كتابه (تتمة صوان الحكمة) المطبوع باسم : تاريخ حكماء الإسـلام ، وفيه : (قال الشـيخ الإمام ظهير الدين أبو الحسن ...).

وذكره الشـهرزورى من مؤلفى القرن السابع بهـذا اللقب فى كتابه (تاريخ الحكماء) المسـمى : نزهة الأرواح 2 / 81 فى ترجمة محمد بن الحارثان السرخسـى ، قال : (قال الظهير : وقد جرى بينى وبينه كلام ...) فنقل كلامه الموجود فى ترجمته فى تاريخ حكماء الإسـلام ، ص 160 ، واشتهر البيهقى بهذا اللقب وثبت له على ظهر كتبه المطبوعة كتاريخ حكماء الإسلام وتاريخ بيهق.

وهل كان يلقب شرف الدين؟

كما لقبت به فى خريدة القصر ومعجم الأدباء ووفيات الأعيان وسير أعلام النبلاء!

والتحقيق : أن البيهقى الملقب بشـرف الدين هو رجل آخر يشترك معه فى عصـره وبلده ونسـبته ، وفى اسمه وكنيته ، وهو : ظهير الملك أبو الحسن على ابن الحسن شرف الدين البيهقى ، المتوفى سنة 536 ه.

ترجم له البيهقى فريـد خراسان فى تاريخ بيهق ، ص 389 ، وترجم لأبيه وأسـرته ، وذكره فى تاريخ الحكماء ، ص 105 ، قال : (وكان شرف الدين ظهير الملك على بن الحسن البيهقى عامل هراة مدة ...).

أقول : وهو الذى تقلب فى مناصب الإمارة والوزارة ، وكان جواد بذولا ،

مدحه شعراء العرب والفرس ، ومنهم الشاعر البغدادى حيص بيص ، مدحه بعدة قصائد مثبتة فى ديوانه فى ص 201 و 226 و 242 و 327 ، ففى ص 201 : (وقال يمدح شرف الدين على بن الحسن البيهقى وهو يومئذ أمير الأمراء بخراسان) أولها :

أقول لقلب هاجه لاعج الهوى

بصحراء مرو واستشاطت بلابله

ووهم فيه محققا الديوان ، وحسباه على بن زيد البيهقى فريد خراسان شارح النهج.

وأول من خلط بينهما هو العماد الكاتب ، فقد ترجم له فى الخريدة وقال : (شرف الدين أبو الحسن على بن الحسن البيهقى ، من أفاضل خراسان ، وأماثل الزمان ، وأعيان الأنام ، وأعوان الكرام ... حدثنى والدى أنه لما مضى إلى الرى ... أصبح ذات يوم وشرف الدين البيهقى قد قصده فى موكبه وهو حينئذ والى الرى ... وكان يترشح حينئذ لوزارة السلطان سنجر ، وهو كبير الشأن).

ثم خلط بينه وبين صاحبنا البيهقى على بن زيد فقال : (وكان يثنى أبدا والدى على فضله ويقول : إنه لم ينظر قط إلى نظيره ، ولا مثلت لعينه عين مثله ، وقد صنف أيضا كتابا فى شعراء عصره سماه : وشاح دمية القصر! ...).

فالبيهقى الوزير لم يوصف بالعلم والفضل والتأليف ، وقد مات قبل البيهقى صاحبنا بنحو ثلاثين سنة ، و (وشاح دمية القصر) تأليف البيهقى على بن زيد ، وقد حكى ياقوت كلام العماد فى الخريدة وتنبه للتضارب بينه وبين كلام البيهقى عن نفسه ، ولم ينتبه للحل وأنهما اثنان حصل الخلط بينهما!

كما خلط الذهبى بينهما خلطا فاحشا ، فترجم للبيهقى صاحبنا فى سير أعلام النبلاء 20 / 585 وقال : (البيهقى الوزير ، العلامة ذو التصانيف ،

شرف الدين وحجة الدين أبو الحسن على بن أبى القاسم زيد ...).

قال أبو النضر الفامى : صدر السيف والقلم! وأخبار سؤدده كنار فى العلم نادرة الدهر ، افتتح ولاية هراة خمس عشرة سنة وإليه الحل والعقد ، قلت : مدحه الحيص بيص ...).

أقول : وأول من نبه على هذا الخلط هو صاحبنا العلامة المغفور له السيد جلال الدين المحدث الأرموى فى تعاليقه على ديوان القوامى الرازى ، من شعراء الفرس فى القرن السادس ، ممن مدح شرف الدين البيهقى.

مشايخه :

أ - فمن أساتذته فى اللغة العربية والعلوم الأدبية :

1 - أبو جعفر أحمد بن على المقرى البيهقى ، المقيم بنيشابور ، المتوفى سنة 544 ه ، المشتهر ب : بوجعفرک ، مؤلف : ينابيع اللغة ، وتاج المصادر ، والمحيط بلغات القرآن.

حضر عليه سنة 514 ه ، وقرأ عليه نحو ابن فضال ، وفصلا من كتاب (المقتصد فى النحو) وكتاب (الأمثال) لأبى عبيد ، و (الأمثال) لأبى الفضل الميكالى.

2 - أحمد بن محمد الميدانى النيشابورى ، المتوفى سنة 518 ه ، مؤلف (مجمع الأمثال) حضر عليه سنة 516 ه ، صحح عليه كتابه (السامى فى الأسامى) فى اللغة ، وكان قد حفظه ، وقرأ عليه كتاب (المصادر) فى اللغة للزوزنى ، وكان حفظه ، وكتاب (المنتحل) و (غريب الحديث) لأبى عبيد ، و (إصلاح المنطق) وكان قد حفظه ، و (مجمع الأمثال) تأليفه ، و (صحاح اللغة).

3 - الحسن بن يعقوب بن أحمد القارى النيشابورى ، المتوفى سنة 517 أو 519 ه.

قرأ عليه سنة 516 ه كتاب نهج البلاغة ورواه عنه ، وقال عنه فى شرحه : (هو وأبوه فى فلک الأدب قمران ، وفى حدائق الورع ثمران).

ب – ومن مشايخه فى الحديث :

4 – أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الصاعدى الفراوى النيسابورى ، المتوفى سنة 530 ه.

5 – الإمام محمد الفزارى.

قرأ عليه غريب الحديث للخطابى ، ولعله الفراوى السابق صحف فى معجم الأدباء 5 / 209 إلى الفزارى.

6 – السيد الأجل ، كمال الدين ، شيخ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أبو الغنائم حمزة بن هبة الله الحسينى ، المتوفى سنة 525 ه.

هكذا وصفه فى لباب الأنساب : 320 ، و 603 ، وقال : (لى منه سماع الأحاديث الكثيرة ، منها : كتاب الصحيحين ومسند أبى عوانة ومسند الجوزقى ، ولى منه إجازة جميع مسموعاته بخطه).

7 – العالم الواعظ السيد حسين بن أبى المعالى محمد بن أبى القاسم حمزة الحسينى الموسوى الخراسانى الطوسى.

قال فى اللباب ، ص 705 : (حضرت مجلسه فى نوقان طوس سنة 522).

8 – على بن محمود النصر آبادى : روى عنه فى المعارج : 305 ، وفى اللباب : 187 و 214 ، وقال فيها : (وحدثنى الإمام ...).

9 – شيخ القضاة إسماعيل بن أحمد بن الحسين البيهقى ، المتوفى سنة 507 ه.

قال فى تاريخ بيهق : (وكان قاضى خوارزم ، وقد رأيته وسمعت منه الحديث حين عاد إلى بيهق فى شهور سنة 506).

10 – الشيخ الإمام على بن أبى صالح الصالحى الخوارى النيشابورى ،

مؤلف : تاريخ بيهق (1).

ج – ومن أساتذته فى الفقه :

11 – تاج القضاة أبو سعد يحيى بن عبد الملک بن عبيد الله بن صاعد المرزوى ، قرأ عليه فى مرو سنة 519 ه.

قال عنه : (وكان ملكا فى صورة إنسان! وعلقت من لفظه كتاب الزكاة والمسائل الخلافية ثم سائر المسائل على غير الترتيب).

د – ومن أساتذته فى علم الكلام.

قال فى معارج نهج البلاغة ، ص 35 : (وقد لقيت فى زمانى من المتكلمين من له السنام الأضخم ، والمقام الأكرم ، يتصرف فى الأدلة والحجج ، تصرف الرياح فى اللجج ...).

منهم :

12 – أبوه أبو القاسم زيد بن محمد ، المتوفى سنة 517 ه.

عده فى المعارج : 35 أول مشايخه فى الكلام ، قال : (ومن تأمل تصنيفه المعنون ب : لباب الألباب ، وحدائق الحقائق ، ومفتاح باب الأصول ، عرف أنه فى هذا الفن سباق غايات وصاحب آيات).

13 – إبراهيم بن محمد الخزاز. 14 – على بن عبد الله بن محمد بن الهيصم النيسابورى.

ذكره فى اللباب : 217 ، وفى المعارج : 36 وقال : (هو إمام ، لسانه فصيح ، بيانه صريح ، وبرهانه صحيح ، لفظه لؤلؤ منثور ...).

ه – ومن أساتذته فى الفلسفة والحكمة :

15 – قطب الدين محمد النصيرى الطبسى المرزوى ، نزيل سرخس ، رحل إليه سنة 530 ه ، وبقى بها إلى 27 شوال سنة 532 ه يقرأ عليه

1– 1. روى عنه فى اللباب ، ص 511.

الفلسفة إلى أن أتقنها ومهر فيها).

16 - الفيلسوف المشهور عمر بن سهلان الساوى.

ترجم له فى تاريخ حكماء الإسلام ، ص 132 ، وقال : (كان من ساوة ، وارتحل إلى نيسابور ، وتوطن بها ... وكنت أختلف إليه غارقا من بحره أمواجا من العلوم! ...).

17 - عثمان بن جادوكار.

قال فى (مشارب التجارب) (1) عن فترة قضاها فى الرى : (وكنت فى تلك المدة أنظر فى الحساب والجبر والمقابلة ، وطرفا من الأحكام ، فلما رجعت إلى خراسان أتممت تلك الصناعة على الحكيم أستاذ خراسان عثمان بن جادوكار).

18 - أحمد بن حامد النيسابورى.

ترجم له البيهقى فى تاريخ حكماء الإسلام ، ص 156 ، وقال : (كان ممن رسا طوده فى الرياضيات ، وقد رأيته فى آخر عمره واستفدت منه ...).

و - ومن أساتذته فى العلوم الرياضية :

19 - السيد القاضى الصابر الونكى أبو القاسم على بن محمد بن نصر ابن مهدى الحسينى.

قال فى اللباب ، ص 631 : (كان جارى فى الرى ، واستفدت منه هذا العلم).

ز - علم الأنساب :

20 - نسابة الرى السيد الإمام مجد الدين أبو هاشم المجتبى بن حمزة ابن زيد بن مهدى الحسينى الرازى.

قال فى اللباب 2 / 635 : (رأيته بالرى ، وحضرت مجلسه ، وكان يجرى

1- 1. فيما حكاه عنه ياقوت.

بينا مذاكرة فى علم الأنساب فى شهور سنة 526).

وعلى أثر مكانته الاجتماعية وصلاته البيتية وشهرته العلمية كانت له لقاءات واجتماعات مع كبار علماء عصره أينما حل وارتحل ، وكانت تجرى بينه وبينهم مذاكرات ومفاوضات ومطارحات علمية فيستفيد ويفيد.

قال فى شرح نهج البلاغة – بعد عد شيوخه – : (وأما الذين عاشرتهم فمنهم الفقيه إسماعيل المقيم بمرو ... (1).

ومنهم الإمام رشيد الدين عبد الجليل الرازى (2) الذى هو متكلم ، بيانه سحر حلال ، وطبعه ماء زلال ، أبو الكلام وابن بجدته ... ومن أراد أن يعرف كماله فى صناعته تأمل تصانيفه ...

ومنهم الإمام محمود الملاحمى الخوارزمى (3).

ومنهم على بن شاهك القصارى ، الفيلسوف البيهقى).

ترجم له فى تاريخ حكماء الإسلام ، ص 171 ، وقال : (وبينى وبين ظهير الدين مباحثات مذكورة فى كتاب (عرائس النفائس) من تصنيفى).

والصاحب ابن محمد البخارى.

ترجم له فى حكماء الإسلام ، ص 149 ، وقال : (وقد ذكرت كمال فضائله فى مسألة الوجود الذى تكلمنا فيه فى كتابى المعنون بعرائس النفائس ، وله إلى رسائل وفوائد منها استفدت ... ومن الفوائد التى جرت بيننا وكتبتها إليه ...).

وناصر الهرمزدى الماسور آبادى.

ترجم له فى حكماء الإسلام ، ص 159 ، وقال : (وقد اختلف مدة إلى

1- 1. معارج نهج البلاغة : 36.

2- 2. معارج نهج البلاغة : 36.

3- 3. معارج نهج البلاغة : 36.

ثم إلى قطب الزمان ، ومات حتف أنفه).

ومحمد الحارثان السرخسى.

ترجم له فى حكماء الإسلام ، ص 160 ، وقال : (وقد جرى بينى وبينه كلام فى أنه يجب أن يتقدم على التصديق تصوران أو ثلاث تصورات ... وقد ذكرت ذلك فى شرح النجاة فى تصنيفى).

وكانت هذه الاحتكاكات واللقاءات العلمية تحدث مقصودة وغير مقصودة منذ صباه وحتى آخر أيام حياته ، فمن غرائب هذه المطارحات ما حديث له فى صباه مما يدل على نبوغه وتفوقه ومواهبه ، يقول فى ترجمة عمر الخيام فى تاريخ حكماء الإسلام ، ص 122 : (وقد دخلت على الإمام (عمر الخيام) فى خدمة والدى رحمه الله فى سنة سبع وخمسمائة فسألنى عن بيت فى الحماسة وهو :

ولا يرعون أكناف الهوينا

إذا حلوا ولا أرض الهدونا

فقلت : الهوينا تصغير لا تكبير له كالثريا والحميا ، والشاعر يشير إلى عز هؤلاء ومنعتهم ، يعنى لا يسفون إذا حلوا مكانا إلى التقصير ، ولا إلى الأمر الحقير ، بل يقصدون الأسد فالأسد من معالى الأمور.

ثم سألنى عن أنواع الخطوط القوسية؟ فقلت : أنواع الخطوط القوسية أربعة ، منها : محيط دائرة ، ومنها : قوس نصف دائرة ، ومنها : قوس أقل من نصف دائرة ، ومنها : قوس أعظم من نصف دائرة.

فقال لوالدى : (شنشنة أعرفها من أخزم).

أجل ، من كانت له محفوظات هائلة منذ الصغر أمكنه أن يجيب على ما يسأل عنه وهو ابن 14 سنة ، فمن محفوظاته التى ذكرها فى كتابه (مشارب التجارب) أنه حفظها فى صباه هى :

1 - الهادى للشادى ، فى الصرف ، ، للميدانى.

2 - السامى فى الأسامى ، له أيضا ، وهو كتاب لغة عربى فارسى.

3 - المصادر ، للزوزنى ، لغة.

4 – غريب القرآن ، للعزيزى.

5 – إصلاح المنطق ، لابن السكيت.

6 – الحماسة ، لأبى تمام.

7 – السبعيات.

8 – تاج المصادر ، لبوجعفرک ، لغة.

9 – المجمل فى اللغة ، لابن فارس.

10 – والمنتحل ، للميكالى.

11 – وشعر المتنبى.

12 – والمعلقات.

13 – والتلخيص فى النحو.

مؤلفاته :

وللبيهقى نتـاج كثير طيب ، وكتب ممتعـة نحو الثمـانين كتابا فى شتى ألوان المعرفـة ، كعلوم القرآن والفقه والكلام والتاريـخ واللغـة العربية وآدابها والطب والفلک والتنجيم والحساب و...

فأول ما نبدأ منها ب :

1 – معارج نهج البلاغة :

أوله : (الحمد لله الذى حمده يفيض شـعاب العرفان ... ولم يشـرح قبلى من الفضـلاء السابقين هذا الكتاب ... وأنا المتقدم فى شـرح هذا الكتاب ... وقد دعانى بعض الأفاضل من أصدقائى إلى شرح ألفاظ نهج البلاغة ... ومن قبل التمس منى الإمام السعيد جمال المحققين أبو القاسم على بن الحسن الحولعى (الجوبقى. ظ) النيسابورى رحمه الله ، أن أشـرح كتاب نهـج البلاغـة شـرحا ... وبعده فاضل من أفاضـل الزمان ... فى أثناء المحاورة حرک بسبب إتمام هذا الكتاب

حوار خاطرى ... وبعض الأفاضل من بيهق ظن بسبب إعراض الفضلاء عن شرح هذا الكلام (أنه) غير مقدور لواحد من الأنام ... وخدمت بهذا الكتاب خزانة كتب الصدر الأجل ... أبى الحسن على بن محمد بن يحيى بن هبة الله الحسينى ...).

وجعله جزءين ، فرغ من أولهما فى التاسع من ربيع الآخر سنة 552 ه ، ومن ثانيهما 13 جمادى الأولى سنة 552 ه.

وقد اعتمد فى هذا الشرح على شرح الإمام الوبرى ، ونقل عنه فى أكثر من سبعين موردا ، كما أن قطب الدين الكيدرى اعتمد فى شرحه لنهج البلاغة المسمى : (حدائق الحقائق فى فسر دقائق أفصح الخلائق) على شرحى البيهقى وقطب الدين الراوندى الآتى ، ويرمز إليهما ب ج ، ع. قال : (مستمدا - بعد توفيق الله تعالى - من كتابى المعارج والمنهاج ، غائصا على جواهر دررهما فى أعماق بحرهما المواج ...).

مخطوطه :

منه مخطوطة فريدة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، فى مشهد ، رقم 2052 ، ذكرت فى فهرسها 5 / 171 ، كتبها التاج الكرمانى وفرغ منها 14 صفر سنة 705 ه كما جاء فى نهاية الجزء الأول.

ولكن المخطوطة فيما يبدو أجد من هذا ، وربما كتبت فى القرن التاسع أو العاشر على نسخة التاج الكرمانى ، وهذا التاريخ للمنتسخ منه ، وهى نسخة خالية عن الاعجام صعبة القراءة.

طبعاته :

طبع حتى الآن طبعة واحدة سنة 1409 ه من منشورات مكتبة المرعشى فى قم ، بتحقيق الأستاذ محمد تقى دانش پژوه ، الخبير الماهر فى هذا الفن ،

والله يعلم ما قاسى فى قراءته وتصحيحه حتى بلغ به إلى هذه المرحلة ، ولولاه لم ينشر الكتاب ، فكم أقدموا على تحقيقه وأحجموا ، وقد بقى الكتاب بحاجة إلى جهد مستأنف لتصحيح أخطاؤه ويكمل تحقيقه ، قيض الله فى العاملين من يقوم به ، إنه ولى التوفيق.

2 – لباب الأنساب والألقاب والأعقاب :

فى أنساب الذرية الطاهرة من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أوله : (الحمد لله الذى خلق الخلائق من بسائط متباينة الأقسام ...).

قال المؤلف فى وصفه ، فى ص 473 : (ولما كان كتابى هذا على جبهة كتب الأنساب عصابة ، وعلى قمم المشجرات تاجا ، جعلته بين مصنفاتى بحرا مواجا).

ألفه فى بيهق بإيعاز من نقيبها وهو السيد عماد الدين أبو الحسن على بن محمد بن يحيى آل زيارة الحسينى (1).

ألفه فى ثلاثة أشهر ، بدأ بتصنيفه فى أواخر جمادى الآخرة سنة 558 ه ، وفرغ من المجلد الأول فى شهر رمضان منها ، وذكره المؤلف فى (تاريخ بيهق) كما ذكر فيه (تاريخ بيهق).

والذى وصلنا منه هو المجلد الأول ، ولا ندرى هل صنف المجلد الثانى وأتم الكتاب أم لا؟ على أنا نراه قال فى ص 624 : (وتحقيق هذا النسب مذكور فى المجلد الثانى) فمخطوطاته الموجودة كلها للمجلد الأول وحده ، وهى :

---

1 – 1. وقد أثنى عليه فيه ، فى ص 473 – 476 ، فملأ أربع صحائف فى الثناء عليه وبالغ فى إطرائه وقال : (لولا مكارمه ولطائفه لم أتنسم من شواهق التصانيف الرياح ، ولم أخفض للعلم الجناح ، ولم أشم البرق ، ولم أفضل على الغرب والشرق ، ولم أرفع القلم ، ولم أؤلف الكلم ، ولم أستزل در سحائب المحابر ، ولم أستنزف درر أصداف الدفاتر ، ولم أركب أثباج المنابر ، ولكنى بحبائه حبيت ... ولولا مناقبه ومناقب أسلافه النقباء الأشراف لما بقى فى خراسان من يحمل قلما ، ويظهر كلما ... فهو – أدام الله علوه – أحيا من العلوم رمما ، ورعى للعلماء ذمما ...).

1 – مخطوطه فی مکتبة الإمام الرضا علیه السلام ، برقم 5740 ، ربما کتب فی القرن التاسع ، وعنها مصورة فی جامعة طهران ، رقم الفیلم 928.

2 – مخطوطة مکتبة سبهسالار العامة فی طهران ، رقم 2695 ، ذکرت فی فهرسها 5 / 469.

3 – مخطوطة فی مکتبة الإیروانی الوقفیة ، المنقولة حالیا من تبریز إلی طهران ، کتبت سنة 1333 ه.

4 – مخطوطة فی مکتبة المحدث الأرموی الخاصة فی طهران.

5 – مخطوطة فی مکتبة ملک العامة فی طهران ، رقم 3656 ، کتبت سنة 1293 ه ، ذکرت فی فهرسها 1 / 613.

6 – نسخة فی مکتبة المرعشی العامة فی قم ، منتسخة سنة 1376 ه عن مخطوطة مکتبة الإیروانی المتقدمة.

7 – مخطوطة فی المتحف البریطانی ، رقم 1406 or.

طبعاته :

طبع فی قم سنة 1410 ه لأول مرة من مطبوعات مکتبة المرعشی فی جزءین ، طبعة سقیمة مشوهة ملؤها أخطاء ، والذنب للناسخین السابقین ، فقد کانوا بعیدین عن علم الأنساب ، جاهلین بمصطلحاته ، فحرفوا وصحفوا ، قیض الله محققا عالما بالأنساب ، خبیرا بمصطلحاته ، عارفا باللغة العربیة وکناياتها ومجازاتها ، أدیبا بارعا یجید التحقیق ، یحیی هذا الکتاب وینقذه مما منی به طول هذه المدة.

3 – تتمة صوان الحکمة :

المطبوع باسم : تاریخ حکماء الإسلام.

صوان الحکمة فی تراجم الفلاسفة ، لأبی سلیمان محمد بن طاهر بن

بهرام المنطقى السجزى (السجستانى) المتوفى حدود سنة 380 ه ، مطبوع.

وذيل عليه البيهقى بهذه التتمة فترجم فيه لمائة وأحد عشر فيلسوفا ، منهم السجزى هذا ، ترجم له فيه ص 82.

أوله : (الحمد لله المنعم الذى له نعم أبت أوضاحها (أوصافها) إلا امتدادا ، وأمدادها إلا ازديادا ...).

مخطوطاته :

1 - مخطوطة كتبت فى خوارزم سنة 697 ه ، فى معهد أبى ريحان البيرونى للدراسات الشرقية فى طاشقند ، رقم 1448 ، رآها الأستاذ دانش پژوه فى رحلته إلى روسيا ، وذكرها فى نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران 9 / 129.

2 - مخطوطة بدون تاريخ ، فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، فى مشهد ، رقم 4096 ، ذكرت فى فهرسها 3 / 8.

3 - نسخة فى مكتبة بشر آقا ، فى إستانبول ، رقم 494.

4 - نسخة فى مكتبة مراد ملا ، فى إستانبول ، رقم 1431.

5 - نسخة فى برلين ، رقم 10072 ، ذكرها آهلورث فى فهرسته 9 / 457.

6 - نسخة فى مكتبة كوپرلى ، فى إستانبول ، فى المجموعة رقم 902 ، من مخطوطات القرن السابع ، بخط نسخى ، من 124 - أ - 172 / أو عليها بلاغ المقابلة والتصحيح ، ذكرت فى فهرسها 1 / 445.

وله مختصر يوجد فى ليدن ، ذكره دوزى فى فهرسته 2 / 294.

وله تتمة توجد فى كوپرلى ، فى إستانبول ، من مخطوطات القرن السابع ، بآخر المجموعة المتقدمة رقم 902 ، من 172 - 204 ، كما فى فهرسها 1 / 446 باسم : إتمام التتمة لصوان الحكمة.

طبعاته :

1 – طبع فى الهند سنة 1351 ه.

2 – وحققه الأستاذ محمد كرد على على مخطوطة برلين ، وطبعه فى دمشق من مطبوعات مجمع اللغة العربية سنة 1365 ه.

3 – وأعاد المجمع طبعه فى دمشق سنة 1396 ه.

ترجمته :

وترجمه ناصر الدين بن خواجة منتجب الدين عمدة الملك المنشى ، اليزدى الأصل ، الكرمانى ، فى القرن السابع إلى الفارسية وسماه : درة الأخبار ولمعة الأنوار ، وطبع من منشورات جامعة پنجاب فى لاهور سنة 1358 ه وطبع فى طهران سنة 1358 ه أيضا.

4 – تاريخ بيهق :

بيهق كورة كبيرة بين قومس ونيسابور ، قال فى معجم البلدان : (وقد أخرجت هذه الكورة من لا يحصى من الفضلاء والعلماء والفقهاء والأدباء ، ومع ذلک فغالب على أهلها مذهب الرافضية ...).

وكان قصبتها سبزوار ، وخسر وجرد ، والآن بقى منها سبزوار مدينة كبيرة وخسروجرد ، قرية من قراها باقية إلى الآن بهذا الاسم ، ولعلى بن أبى صالح الخوارى البيهقى كتاب (تاريخ بيهق) ذكره البيهقى فى (تاريخ بيهق) وأفاد منه الكثير.

و (تاريخ بيهق) ألفه البيهقى بالفارسية وفرغ منه فى قرية ششتمذ فى 4 شوال سنة 563 ه ، فهو آخر مؤلفاته ومن أحسنها ، فيه معلومات قيمة وتراجم كثيرة.

مخطوطاته :

1 – مخطوطة فى المتحف البريطانى ، كتبت سنة 385 ه ، رقم or 3587 ، وصفها ريو فى فهرست المتحف ، ص 60 – 61.

2 – نسـخة فى معهد أبى ريحان البيرونى للدراسات الشرقية ، فى طاشقند ، رقم 1524 ، كتبت سنة 1057 ه ، عن نسخة كان تاريخها سنة 888 ه.

3 – مخطوطة فى برلين ، رقم 737 مخطوطات شرقية ، كتبت فى لكهنو سنة 1265 ه عن نسخة مكتوبة سنة 888 ه ، ذكرها پرچ فى فهرسها ، ص 516 ، برقم 535.

طبعاته :

1 – حققه الدكتور السيد كليم الله الحسينى القارى الهندى الحيدر آبادى ، وطبعه فى حيدر آباد سنة 1388 ه.

2 – وحققه الأستاذ أحمد بهمنيار ، وطبعه فى طهران سنة 1357 ه.

3 – وأعيد طبعه فى طهران سنة 1385 ه ، بتحقيق الأستاذ بهمنيار.

4 – وطبع فى طهران بالتصوير على الطبعة المتقدمة.

وأما ما لم يطبع من كتبه ، فمنها :

5 – غرر الأمثال ودرر الأقوال :

فى أمثال العرب ، رتبه على الحروف ، فى مجلـدين ، المجلد الأول إلى حرف الطاء ، كل حرف فى فصل ، وفى نهاية كل فصل يذكر أمثال المولدين ، وربما قال : (ما جاء على أفعل).

قـال فى كشف الظنون : 1200 : (رتب الأمثال على الحروف ، وذكر لكل منها السـبب والضـرب ، ثم شـرحها إعرابا ومعانى ، وذكر حلها أيضا ، وهو مأخذ الميدانى!!

صدره بأسم الصدر الأجل يمين الدولة مجد الدين أبى على أحمد بن إسماعيل.

مخطوطة منه فى ليدن فى مكتبة معهد لوكدونو باتاويا 1044 warn ، بخط نسخى ، فى 255 ورقة ، ناقص الطرفين.

وعنها مصورة فى المكتبة المركزية بجامعة طهران ، رقم الفيلم 814 ، والمكبر 1610 - 1615 ، ذكر فى فهرس مصوراتها 1 / 286.

6 - وشاح دمية القصر ولقاح روضة العصر :

مجلد ضخم ، ذيل به على (دمية القصر فى شعراء العصر) للباخرزى ، المتوفى سنة 474 ه.

بدأ به المؤلف فى غرة جمادى الأولى سـنة 528 ه ، وكان يشـتغل فيه إلى سنة 537 ه ، إذ فيه تاريخ وفاة الشـريف ابن أبى الضوء الحسن بن محمد العلوى ، نقيب الكاظمية ، المتوفى سنة 537 ه ، ولعله استمر يزيد فيه بعد هذا التاريخ أيضا.

رأيت مخطوطة منه من القرن السابع ، ناقصة الطرفين ، فى مكتبة حسين چلپى ، فى بورسه من بلاد تركيا ، رقم 870 فى 253 ورقة.

وعنها مصورة فى معهد المخطوطات بالقاهرة كما فى فهرس المخطوطات المصورة ، تاريخ 1 / 545 و 2 / 175.

وعنها مصورة أيضا فى جامعة طهران ، رقم الفيلم 355 و 2608 ، ذكرا فى فهرس مصوراتها 1 / 396.

7 – أزاهير الرياض المريعة (المونقة) وتفاسير ألفاظ المحاورة والشريعة.

1 – منه مخطوطة فى المكتبة المركزية لجامعة إستانبول ، رقم 3331.

2 – ومخطوطة فى دار الكتب المصرية ، من كتب التيمورية.

8 – جوامع أحكام النجوم :

وعد فى هدية العارفين 1 / 699 من مؤلفاته : جوامع الأحكام وتوابع الابهام ، وأظنه هو هذا.

والبيهقى وإن أتقن هذا العلم ومهر فيه وصنف فيه أحكام القرانات ، وأمثلة الأعمال النجومية ، إلا أنه كان من معارضيه ومناهضيه ، ملأ فى (معارج نهج البلاغة) أربع صفحات فى ذم هذا العلم وتهجينه ، من ص 150 – 154.

وألف هذا الكتاب بطلب من المنجمين بعد أن نصحهم وذم هذا العلم ، فقالوا : لا بد لنا منه ، فإن السلطان يراجعنا ويطلب منا التنجيم ، ونحن ملجؤون إلى تعاطيه ، فألف لهم هذا الكتاب بالفارسية وجمعه من 275 كتابا فى التنجيم ، ورتبه على عشرة فصول ، أوله : (الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على من امتطى غوارب الرسالة ، واعتلى مناكب الهداية من الضلالة ...).

ومخطوطاته :

شائعة متوفرة ، له فى إيران وحدها نحو ثلاثين مخطوطة ، ونقتصر هنا على أهمها :

1 – مخطوطة القرن الثامن ، فى كلية الإلهيات فى مشهد ، رقم 118 ، ذكرت فى فهرسها 1 / 76.

2 – 4 – ثلاث نسخ فى مكتبة ملك العامة فى طهران ، بالأرقام 3231 و 3620 و 3368 ، وهذه الأخيرة من القرن التاسع ، ذكرت فى فهرسها 2 / 191.

5 – مخطوطة سنة 890 ه ، فی مکتبة الإمام الرضا علیه السلام ، فی مشهد ، رقم 5485.

6 – وأخری فیها رقم 12264 ، کتبت سنة 949 ه ، وفیها ثلاث نسخ أخری ذکرت فی فهرسها 9 / 44 و 45 و 124.

هذه ثمانیة کتب وصلت إلینا من مؤلفاته ، طبع منها أربعة وبقیت أربعة ، وأما ما لم یصلنا فعرفناه من ذکره له فی کتابه (مشارب التجارب) وهو من آخر مؤلفاته ، فقد سرد فیه بضعا وسبعین من کتبه ، وأوردها یاقوت فی ترجمته من معجم الأدباء ، وسردها الصفدی أیضا فی ترجمته فی الوافی بالوفیات ، وأظنه أخذها من یاقوت ، وسردها أیضا إسماعیل باشا فی هدیة العارفین ، وذکر جبلی بعضها فی کشف الظنون ، وذکرها شیخنا – رحمه الله – فی الذریعة کلا فی محله أخذا من یاقوت ، ونحن نسردها هنا حسب الحروف ، وهی :

9 – آداب السفر.

وفی هدیة العارفین 1 / 699 : آداب الشعر.

10 – أحکام القرانات.

11 – الإراحة عن شدائد المساحة.

12 – أزهار أشجار الأشعار.

13 – أسئلة القرآن مع الأجوبة.

14 – أسامی الأدویة وخواصها ومنافعها = تفاسیر العقاقیر ، مجلد ضخم.

15 – أسرار الاعتذار.

16 – أسرار الحکم.

17 – کتاب أشعاره.

18 – أصول الفقه.

19 – أطعمة المرضی.

20 – إظهار الأزهار علی أشجار الأسرار ، نقل عن (غرر الأمثال) للمؤلف.

21 – الاعتبار بالإقبال والإدبار.

ذكره فى (معارج نهج البلاغة) فى الصفحات 103 ، 195 ، 197.

22 – إعجاز القرآن.

23 – الإفادة فى إثبات الحشر والإعادة.

24 – الإفادة فى كلمة الشهادة.

وفى معالم العلماء ، ص 52 : الإفادة للشهادة.

25 – الأمارات (1) فى شرح الإشارات.

26 – أمثلة الأعمال النجومية.

27 – الانتصار على الأشرار (2).

28 – إيضاح البراهين فى الأصول. (أصول الدين).

29 – بساتين الأنس ودساتير الحدس فى براهين النفس.

30 – البلاغة الخفية.

31 – التحرير فى التذكير ، مجلدتان.

32 – تحفة السادة (منشآته).

33 – تعليقات فصول بقراط.

تفاسير العقاقير = أسامى الأدوية.

34 – تفضيل التطفيل.

35 – تنبيه العلماء على تمويه المتشبهين بالعلماء ، مجلدين.

36 – تلخيص مسائل الذريعة.

لخص فيه كتاب (الذريعة فى أصول الفقه) للشريف المرتضى ، ذكره

1- 1. كذا عند الصفدى والذهبى ، ويؤيده السجع ، وعند ياقوت : الأمانات.

2- 2. وعند الصفدى : الانتصار على الأشرار ، مجلدان.

ابن شهرآشوب فی معالم العلماء ، ص 52.

37 – جلاء صدأ الشک فی الأصول.

38 – جواب یوسف الیهودی العراقی ، معالم العلماء ، ص 52.

39 – الحجج فی الأصول. (أصول الدین).

40 – کتاب فی الحساب.

41 – حصص الأصفیاء فی قصص الأنبیاء علی طریق البلغاء. بالفارسیة.

42 – خلاصة الزیجات (الزیجة).

43 – درة الوشاح.

مجلد خفیف ، هو تتمة وشاح دمیة القصر ، له کما ذکره المؤلف فی تاریخ الحکماء ص 170.

دیوانه = وقد ذکره یاقوت والصفدی باسم کتاب أشعاره ، وتقدم برقم 17 ، وذکره الذهبی فی سیر أعلام النبلاء باسم : (دیوانه) وقال عنه فی السیر : وشعره کثیر سائر.

44 – درر السخاب ودرر السحاب ، فی الرسائل.

45 – ذخائر الحکم.

ذکره المؤلف فی (جوامع أحکام النجوم) وفی مقدمة (تاریخ بیهق).

46 – ربیع العارفین (العارف).

47 – رسائله المتفرقة.

کذا عند یاقوت والصفدی ، وذکر له الصفدی بعده :

48 – الرسائل ، بالفارسی ، مما یبدو أن له مجموعتین عربیة وفارسیة ، وذکر هو فی کتابه جوامع أحکام النجوم : (رسائل ومختصرات کثیرة).

49 – الرسالة العطارة فی مدح بنی زیارة.

50 – ریاحین العقول.

51 – كتاب السموم.

52 – شرح الحماسة.

53 – شرح رسالة الطير.

54 – شرح شعر البحترى وأبى تمام.

55 – شرح شهاب الأخبار.

56 – شرح (مشكل المقامات) للحريرى.

57 – شرح الموجز المعجز.

58 – طرائق الوسائل إلى حدائق الرسائل ، أو : حدائق الوسائل إلى طرق الرسائل ، بالفارسية ، ذكر فى هدية العارفين كليهما.

مختار منه فى مكتبة جستربيتى ، فى المجموعة 3968.

59 – عرائس النفائس.

ذكره المؤلف فى معارج نهج البلاغة : 210 ، وفى تاريخ الحكماء : 171 ، وفى غرر الأمثال.

60 – كتاب العروض.

61 – عقود المضاحك ، بالفارسية.

62 – غرر الأقيسة.

63 – الفرائض ، بالجداول.

64 – قرائن آيات القرآن.

65 – قضايا التشبيهات على خفايا المختلطات ، بالجداول ، مجلد.

66 – قوام علوم الطب.

قال فى معارج نهج البلاغة ، ص 157 : وأما التشريح وتركيب الإنسان ... فذكر فى كتاب الطب.

67 – رسالة فى الكبيسة.

ذكرها المؤلف فى كتابه تاريخ حكماء الإسلام ، ص 172.

68 – كنز الحجج فى الأصول ، أصول الدين ، ومر له : الحجج فى الأصول.

69 – مجامع الأمثال وبدائع الأقوال ، أربع مجلدات.

قال المؤلف فى معارج نهج البلاغة ، ص 90 : (وقد ذكرت فى مجامع الأمثال من تصنيفى : قول العرب ...) وفى ص 106 : (ذكرت مشاهير أيام العرب).

70 – المختصر (مختصر) فى الفرائض.

71 – مشارب التجارب وغوارب الغرائب.

باللغة العربية ، أربع مجلدات ذيل به على تاريخ اليمينى المنتهى إلى سنة 410 ه ، سجل فيه تاريخ إيران وحوادثها لفترة 150 سنة ، من سنة 410 إلى حدود سنة 560 ه ، فيه تواريخ الغزنويين والسلاجقة والخوارزمشاهية ، وهو من آخر تصانيفه ، ذكره فى تاريخ بيهق ، ص 31 ، اعتمده كل من ابن الأثير وياقوت وابن أبى أصيبعة والجوينى فى (جهانگشاى) وعده حمد الله المستوفى من مصادر كتابه (تاريخ گزيده) مما يدل على وجوده إلى منتصف القرن الثامن.

72 – المشتهر فى نقض المعتبر.

المعتبر فى الفلسفة لمعاصره أبى البركات هبة الله بن على ابن ملكا ، الطبيب اليهودى ، المتوفى سنة 574 ه ، ترجم له المؤلف فى تاريخ حكماء الإسلام ، ص 152 ، والمعتبر مطبوع بالهند فى 3 مجلدات.

73 – المعالجات الاعتبارية.

74 – معرفة ذات الحلق والكرة والأسطرلاب.

75 – ملح البلاغة.

76 – مناهج الدرجات فى شرح كتاب النجاة.

فى ثلاث مجلدات ، والنجاة فى الفلسفة لابن سينا.

77 – مؤامرات الأعمال النجومية.

وفى هدية العارفين : مرموزات.

78 - نصائح الكبراء ، فارسى.

79 - نهج الرشاد فى الأصول.

80 - الوقيعة فى منكر الشريعة.

81 - نار الحطاحب.

ذكره المؤلف فى معارج نهج البلاغة ، ص 151 ، قال : (وذكرت فى نار الحطاحب من إنشائى) ولا شك أن الاسم مصحف ، ولم يتمكن محقق المعارج من قراءة المخطوطة ، ولم أهتد إلى وجه الصواب فيه فذكرته كما هو.

مجالسه للإملاء والوعظ والتذكير :

وكان يعقد له مجالس الواعظ فى مرو فى مدرستها وفى جامعها ، وكان بها من سنة 518 - 521 ه.

وفى نيشابور كان له فى أسبوع ثلاثة مجالس : مجلس فى جامعها القديم فى أيام الجمعة ، وهو وراثة له من أبيه ، وفى مسجد المربع فى أيام الأربعاء ، وفى مسجد الحاج فى أيام الاثنين.

أسرته :

وبيته بيت عريق فى العلم والفقه ، والقضاء والإفتاء ، والتقدم والوجاهة ، وقد كان أجداده من الطرفين فيهم القضاء والإفتاء والمناصب الدينية ، تحدث عنهم البيهقى فى (تاريخ بيهق) فى نحو عشرين صفحة ، من 174 - 194.

وكان آباؤه من أهل سيوار من نواحى والشتان من أعمال بست ، وأول من هاجر منهم إلى نيشابور هو جد جده الحاكم أبو سليمان فندق بن أيوب ، ففوض إليه السلطان محمود الغزنوى القضاء والإفتاء ، وتوفى 9 شوال سنة 419 ه ، فولى القضاء ابنه فخر القضاة أبو على الحسين - المولود سنة 399 ، والمتوفى

سنة 480 ه تولى القضاء والإفتاء ، فترة بنيشابور وأخرى ببيهق.

ولما عزم على الحج كتب السلطان طغرل بک السلجوقى إلى الخليفة ببغداد ووزيره يعرفهما به ويأمرهما بإكرامه ، وفيه : وهذا الحاكم الإمام أبو على ابن أبى سليمان ، أدام الله إفضاله ، ممن له البيت القديم والمحتد الصميم ... وأوجبنا على من يجتاز به ويحل بجانبه أن يوطئ له كنفا وسيعا ، وينزله منزلا مباركا مريعا ، ويعينه بالإنعام عليه ، وخفير إن احتاج إليه ...

فى أواخر جمادى الآخرة سنة 455.

وجد البيهقى هو الحاكم الإمام شيخ الإسلام أمير محمد بن الحسين ابن فندق ، ولد بنيشابور سنة 420 ه ، كانت إليه الخطابة بها نيابة عن إسماعيل الصابونى ثم أصالة بأمر الخليفة القادر بالله ، وكان له مجلس وعظ فى كل جمعة بعد صلاة العصر فى الجامع القديم بمرسوم من قبل الخلفاء والسلاطين ، وتولى قضاء نيشابور فترة نيابة وأخرى أصالة ، وتولى قضاء بيهق عشر سنين ، وتوفى سنة 501 ه.

أبوه :

أبو شمس الإسلام أبو القاسم زيد بن محمد بن الحسين ، ولد يوم الفطر سنة 447 ه ، وتوفى يوم الخميس 27 جمادى الآخرة سنة 517 ه.

رحل إلى بخارى وأقام بها بضعا وعشرين سنة ، وحصل من مختلف العلوم على الشئ الكثير ، ومن مشايخه محمد بن أحمد بن الفضل الفارسى ، وأبو عبد الله الحسين بن أبى الحسن الكاشغرى ، وشمس الأئمة السرخسى ، وأبو بكر محمد بن على بن حيدر الجعفرى ، ومن شركاء درسه ... برهان الدين عبد العزيز ابن مازه ، وعمى فى سنة 503 ه.

ترجم له عبد الغافر فى السياق ، وعلى بن أبى صالح الخوارى فى تاريخ بيهق ، وابنه فريد خراسان فى تاريخ بيهق ص 183 ، وفى معارج نهج البلاغة ص 35 عده من مشايخه فى الكلام من كبار المتكلمين وذكر من مؤلفاته فى علم

الكلام : لباب الألباب ، وحدائق الحقائق ، ومفتاح باب الأصول ، قال : (ومن تأمل كتبه عرف أنه سباق غايات وصاحب آيات).

ولفخر العلماء أبى عبد الله محمد بن المظفر البيهقى فى مدح أبى القاسم زيد هذا ، قوله :

ورث الإمامة زيد بن محمد

عن جده وأبيه بالإسناد

أضحى كمثل أبيه أوحد عصره

وكجده فردا من الأفراد (1)

ومما قرأ البيهقى على أبيه : كتاب نهج البلاغة ، قال فى مقدمة شرحه على نهج البلاغة : (والكتاب بأسره سماع لى عن والدى الإمام أبى القاسم ... وله إجازة عن الشيخ جعفر الدوريستى ...).

ومن تلامذته فى الفقه : فخر الزمان مسعود بن على بن أحمد الصوابى البيهقى ، المتوفى سنة 544 ه (2).

وترجم له ابن شهرآشوب فى معالم العلماء ، ص 51 ، وعد من كتبه حلية الأشراف.

وله ترجمة فى طبقات أعلام الشيعة فى القرن السادس ، ص 113 ، وفى أعيان الشيعة 7 / 97.

أمه :

أمه بنت الرئيس العالم أبى القاسم على بن الحسين البيهقى ، المولود فى رابع المحرم سنة 433 ه ، والمتوفى سنة 483 ه (3).

وكانت حافظة للقرآن ، عالمة بوجوه تفاسيره ، وتوفيت فى بيهق سنة 549 (4).

1- 1. تاريخ بيهق : 164.

2- 2. تاريخ بيهق : 408.

3- 3. تاريخ بيهق : 185.

4- 4. معجم الأدباء 5 / 211.

وكان أخوها وجيه العلماء أبو نصر أحمد بن على بن الحسين البيهقى - المتوفى سنة 521 ه أديبا حافظا لكتاب الله تعالى ، عالما بعلوم القرآن (1).

ولأجداده لأمه عرق إلى الميكاليين (2) أمراء خراسان ، وعرق إلى أبى بكر الخوارزمى (3) وهو ابن أخت الطبرى المؤرخ.

شعره :

كان البيهقى قويا فى اللغة والأدب والبلاغة ، كثير المحفوظ كما تقدم ، تخرج على أساتذة هم من كبار علماء اللغة والأدب ومشاهيرهم ، كالميدانى وبوجعفرك المقرى ونحوهما ممن تقدم ذكرهم ، وكان يتعاطى الشعر وينظم فى شتى الأغراض ، وجمع شعره بنفسه فأصبح ديوانا ، ذكره فى كتابه (مشارب التجارب) فى عداد مؤلفاته باسم : كتاب أشعاره ، كما حكاه عنه ياقوت ، وذكره الذهبى فى مؤلفاته فى السير باسم الديوان.

ولكن شعره شعر العلماء ، والتكلف باد عليه! ومن أحسن ما نظم وأشهره قوله :

يا خالق العرش حملت الورى

لما طغى الماء على الجارية

وعبدك اليوم طغى ماؤه!

فاحمله يا رب على جارية

واستجاب الله دعاؤه وصاهر شهاب الدين محمد بن مسعود المختار ، والى الرى ومشرف المملكة ، ولما رحل إلى الرى سنة 526 ه قال : (والوالى بها شهاب الدين صهرى ، فتلقانى أكابرها وقضاتها وسائر الأجلاء).

ومن أجود شعره :

ضجيعى فى ليلى جوى ونحيب

وإلفى فى نومى ضنى ولغوب

1- 1. تاريخ بيهق : 194.

2- 2. تاريخ بيهق : 187.

3- 3. تاريخ بيهق : 185 - 187.

دجى ليل آمالى وأبطأ صبحه

وللمنذرات السود فيه نعيب

وتلسعنى الأيام فهى أراقم

وتخدعنى الآمال فهى كذوب

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة

وباعى فى ظل الوصال رحيب

خليلى لا تركن إلى الدهر آمنا

فإحسانه بالسيئات مشوب

راجع ترجمته فى معجم الأدباء فقد أورد له عدة مقاطع شعرية نقلها من كتابه (وشاح دمية القصر).

مذهبه :

لم يظهر بوضوح من كتبه المعدودة الواصلة إلينا انتماؤه المذهبى إلا بصيص من نور يؤيد ما هو المشهور عنه من تشيعه.

فاهتمامه هو وأبوه بنهج البلاغة قراءة ورواية ، وإطراؤه الكثير عليه وشرحه له ، مما يؤيد هذه الشهرة.

ثم تعبيره عن أمير المؤمنين عليه السلام تعبير شيعى ، فلا تراه يذكره إلا بقوله : (أمير المؤمنين عليه السلام) ولم يقل مرة واحدة : (على رضى الله عنه).

وأوضح من ذلک كله قوله فى مقدمة معارج نهج البلاغة ، ص 3 : (ولا ـ شک أن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام كان باب مدينة العلوم ، فما نقول فى سقط انفض من زند خاطره الوارى ، وغيض بدا من فيض نهره الجارى ، لا بل فى شعلة من سراجه الوهاج ، وغرفة من بحره المواج ، وقطرة من سحاب علمه الغزير؟! ولا ينبئک مثل خبير ...).

وقوله فى أهل البيت عليهم السلام وعصمتهم بنص الكتاب العزيز فى لباب الأنساب 1 / 177 : (ورذائل صور أفعالهم بصيقل التنزيل مجلوة ، وسور مناقبهم من اللوح المحفوظ متلوة ، ونهضوا من بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ...).

ولكن فريد خراسان بحكم معايشته لمجتمع عصره عصر السلاجقة ،

ولمكـانته الاجتماعيـة ، ومسـايرته لمختلف الطبقـات ، كـان يتحفـظ فى كتابـاته فلاـ يظهر عليه تطرف ، ففى نفس الفترة والبيئـة نرى حتى الطبرسى يلتزم التحفظ فى تفسيره (مجمع البيان).

ففى نيشـابور فى تلـك الفترة قتل العالم الجليل والواعظ البارع : الفتال النشابورى ، صاحب (روضـة الواعظين) و (التنوير فى التفسـير) قتله رئيس نيشابور شـهاب الإسـلام عبد الرزاق بن عبد الله بن على بن إسحاق ، المتوفى سنة 515 ه ، ابن أخى نظام الملک ، قتله سـنة 508 ه على الرفض! فراح ضحية عقيدته وشهيد ولائه لآل بيت نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

على أن البيهقى لم يـدعه مؤلفو الطبقـات ، وليس له ذكر فيهـا ، ولا فى طبقات الحنفيـة ولا فى طبقات الشافعيـة ولا فى غيرهما ، ولا نسـبه مترجموه منهم إلى أحد المذاهب الأربعة.

ولكن أصـحابنا عدوه من أنفسـهم وترجموا له فى كتبهم ، فقد شهد بتشيعه معاصره الجليل ومعاشره عبد الجليل الرازى فى كتاب (النقض) الذى ألفه بالرى سنة 552 ه عند المباهاة والمفاخرة بالغرر والأوضاح من كبار أعلام الطائفة فى عصره ، حيث قال ما معربه : (ومن متبحرى علمائنا المتأخرين ...) فعد جمعا من أعلام الطائفة إلى أن قال ص 212 : (والشيخ الإمام أبو الحسن الفريد ، وأبو جعفر الإمامى ...).

وعده معاصره الآخر – وهو ابن شهرآشوب – من أعلام الطائفة فترجم له ولأبيه فى معالم العلماء ، ص 51 و 52.

وتجده مترجما هو وأبوه فى كثير من كتب التراجم الشـيعية ، كرياض العلماء ، وأمل الآمل ، وخاتمة المستدرک ، وأعيان الشيعة ، وطبقات أعلام الشيعة ، ومعجم رجال الحديث ، وغيرها مما يأتى فى مصادر ترجمته.

بينما نرى أن غيرنا أهملوه ، فلم يترجم له منهم إلا ياقوت والذهبى والصفدى ، وترجم له ابن خلكان تبعا فى ترجمة الباخرزى!

أضف إلى ذلک أن ثلاثة من أعلامنا تصدوا لدراسة حياته وتأليف رسالة مفردة عنه ، هم :

1 – الباحث المحقق محمد القزوينى ، المتوفى سنة 1368 ه.

2 – العلامة الجليل السيد محمد المشكاة الخراسانى البيرجندى ، أستاذ جامعة طهران ، المتوفى 30 ذى القعدة سنة 1400 ه.

3 – وآية الله العظمى السيد شهاب الدين النجفى المرعشى ، المتوفى 7 صفر سنة 1411 ه ، ألف رسالة سماها : كشف الارتياب فى ترجمة صاحب لباب الأنساب ، طبعت فى مقدمة (لباب الأنساب) فى قم سنة 1410 ه.

ونسب جلبى فى كشف الظنون إلى البيهقى كتابين تفرد فى نسبتهما إليه! لم يذكرهما المؤلف فى كتابه (جوامع أحكام النجوم) ولا ـ فى (مشارب التجارب) وقد عد فيه 81 كتابا من مؤلفاته ، ولا ـ أحال إليهما فى شئ من كتبه على عادته فى ذكر كتبه بعضها فى بعض ، ولم يذكرهما ياقوت ولا الصفدى ولا غيرهما! وهما :

المواهب الشريفة فى مناقب أبى حنيفة ، ووسائل الألمعى فى فضائل أصحاب الشافعى. يبدو أنه وهم فى نسبتهما إليه ، كما وهم فى (غرر الأمثال) للبيهقى فقال : (وهو مأخذ الميدانى!).

والميدانى توفى سنة 518 ه قبل البيهقى بنحو نصف قرن ، وهو أستاذ البيهقى ، أدركه فى صباه فقرأ عليه من تأليفه (السامى فى الأسامى) و (مجمع الأمثال) فيكف يكون كتاب البيهقى مأخذا لمجمع الأمثال؟!

ولعل الكتابين لبيهقى آخر فنسبهما إليه غلطا ، بل المفروض أن يكونا لمؤلفين حنفى وشافعى ، ولا لمؤلف واحد كما هو واضح.

الجدول الزمنى لأعمال البيهقى :

سنة 493 ولد فيها البيهقى فى اليوم السابع والعشرين من شعبان.

سنة 499 أحضر إلى الكتاب فى نيشابور.

سنة 503 عمى فيها أبوه وفقد بصره.

سنة 506 حضر على شيخ القضاة إسماعيل بن أحمد البيهقى ، وسمع منه الحديث ، كما فى تاريخ بيهق : 318.

سنة 507 دخل على عمر الخيام – صحبة أبيه – فسأله الخيام عن مسألة أدبية وأخرى رياضية فأجابه عنهما ، كما فى تاريخ الحكماء : 122.

سنة 514 حضر على أستاذ اللغة والأدب العربى بوجعفرک المقرى النيشابورى ، وقرأ عليه اللغة العربية وآدابها.

سنة 516 حضر على الميدانى ، صاحب (مجمع الأمثال) وصحح عليه كتابه : السامى فى الأسامى – وكان يحفظه – وأخذ منه اللغة.

سنة 516 قرأ (نهج البلاغة) على الحسن بن يعقوب بن أحمد القارى النيشابورى.

سنة 517 فقد أباه فى 27 جمادى الآخرة.

سنة 518 رحل إلى مرو.

سنة 521 رجع من مرو إلى نيشابور.

سنة 522 كان فى طوس وحضر مجلس السيد حسين بن محمد بن حمزة النوقانى.

سنة 526 فوض إليه قضاء بيهق.

سنة 526 استعفى من القضاء وغادر بيهق إلى الرى ، فخرج لاستقباله واليها وأكابرها وقضاتها وسائر الأجلاء. سنة 527 غادر الرى ورجع إلى خراسان.

سنة 528 بدأ بتصنيف وشاح دمية القصر.

سنة 529 عاد إلى نيشابور.

سنة 530 رحل إلى سرخس ليقرأ الفلسفة على قطب الدين النصيرى.

سنة 531 رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى المنام.

سنة 532 عاد من سرخس إلى نيشابور.

سنة 535 فرغ من تأليف وشاح الدمية.

سنة 536 ذهب إلى بيهق.

سنة 537 عاد منها إلى نيشابور.

سنة 543 بعث ملک (أبخاز) ديمطريوس بن داود بن يعقوب ، الملقب : حسام المسيح ، بأسئلة بالعربية والسريانية إلى بلاط الملک سنجر السلجوقى ، فأمر الملک فريد خراسان أن يجيب عنها ، فأجاب عنها باللسانين العربى والسريانى ، وانتشرت عنها نسخ كثيرة فى البلاد وسار بها الركبان (1).

سنة 549 ذهب إلى بيهق.

سنة 549 ماتت أمه فى بيهق وابنه أحمد.

سنة 552 ألف فيها شرح نهج البلاغة.

سنة 555 ورد إلى بيهق من علماء يوزجند يريدون الحج ، فقرأوا عليه فى تفسير القرآن واستجازوه فى رواية الحديث فأجاز لهم ، كما ذكره فى تاريخ بيهق : 70.

سنة 558 ألف فيها لباب الأنساب.

سنة 563 أنهى فيها تاريخ بيهق.

1- 1. تاريخ بيهق : 283.

مصادر ترجمته :

كتاب النقض - لعبد الجليل الرازى - : 212 ، معالم العلماء - لابن شهرآشوب - : 52 ، معجم الأدباء - لياقوت - 5 / 208 ، وفيات الأعيان 3 / 387 ، سير أعلام النبلاء 20 / 585 ، الوافى بالوفيات - للصفدى - 21 / 122 ، أمل الآمل - للحر العاملى - 2 / 352 ، تعليقات أمل الآمل - لميرزا عبد الله التبريزى - : 337 ، رياض العلماء - له أيضا - 1 / 188 و 2 / 360 و 5 / 448 وفى (البيهقى) من ألقاب الخاصة ، روضات الجنات 1 / 253 ، خاتمة المستدرک - للمحدث النورى - : 492 ، الكنى والألقاب - للشيخ عباس القمى - 3 / 28 ، طبقات أعلام الشيعة - لشيخنا العلامة الطهرانى - فى القرن : 6 : 189 ، مصفى المقال : 281 ، أعيان الشيعة - للسيد محسن الأمين العاملى - 2 / 325 و 326 و 7 / 97 و 8 / 241 - 246 و 8 / 397 ، مرآة الكتب 1 / 181 - 184 ، هدية العارفين 1 / 699 ، عروبة العلماء 2 / 351 ، معجم رجال الحديث - للإمام الخوئى - 21 / 112 ، الأعلام - للزركلى - 4 / 290 ، معجم المؤلفين 7 / 96 ، بروكلمن الأصل 1 / 324 والذيل 1 / 557 ، كنوز الأجداد - لمحمد كرد على - 299 - 305 ، ريحانة الأدب 1 / 309 و 4 / 334.

ومقدمات كتبه المطبوعة : تاريخ حكماء الإسلام ، ومعارج نهج البلاغة ، وتاريخ بيهق ، ولباب الأنساب.

للبحث صلة ...

ص: 187

إحياء التراث

لمحة تاريخية سريعة حول تحقيق التراث ونشره

وإسهام إيران فى ذلک

(2)

حركة تحقيق التراث فى إيران

1 – آداب النفس.

العيناثى ، محمد بن محمد الشهير ، بابن القاسم ، توفى بعد سنة 1088 ه نشره : كاظم الموسوى الميامو‌ى.

طهران : المكتبة الرضوية ، ط 1 ، 1380 ه ، 280 ص ، 24 سم.

2 – آفة أصحاب الحديث فى الرد على عبد المغيث.

ابن الجوزى (508 – 597 ه).

تحقيق : على الميلانى.

طهران : مكتبة نينوى.

3 – آيات الأحكام.

محمد بن على بن إبراهيم الأسترآبادى (ت 1028 ه).

تصحيح : محمد باقر شريف زاده.

طهران : مكتبة معراجى ، 389 ص.

4 – الأبحاث المفيدة فى تحصيل العقيدة.

العلامة الحلى (648 – 726 ه) تحقيق : يعقوب جعفرى.

قم : كلام ، ع 3 ، 1371 ه. ش ، ص 24 – 40.

5 – إبطال العمل بأخبار الآحاد.

الشريف المرتضى (ت 436 ه).

ص: 188

إعداد : مهدى الرجائى.

قم : دار القرآن الكريم ، 1405 ه (رسائل الشريف المرتضى ، مج 3 ، ص 307 - 313).

6 - الأبنية عن حقائق الأدوية.

أبو منصور موفق بن على الهروى.

تصحيح : بهمنيار.

بعناية : محبوبى أردكانى

طهران : بنياد فرهنک إيران ، 1344 ه. ش ، 251 ص.

جامعة طهران : 1346 ه. ش، (منشورات جامعة طهران ، 1163).

7 - إثبات العقل المفارق.

نصير الدين الطوسى (597 - 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانى.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامى.

جامعة مک كيل / كندا وجامعة طهران ، 1980 م ، مع : (تلخيص المحصل) وغيره للمؤلف ، ص 479 - 481.

8 - إثبات الواحد الأول

نصير الدين الطوسى (597 - 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانى.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامى جامعة مک كيل / كندا وجامعة طهران ، 1980 م ، مع : (تلخيص المحصل) وغيره للمؤلف ، ص 475 - 476.

9 - إثبات الوصية :

العلامة الحلى (648 - 726 ه).

تحقيق : محمد هادى الأمينى.

النجف : دار الكتب التجارية ، (1960 م) ، 38 ص.

10 - الاثنا عشرية الصومية.

الشيخ البهائى ، محمد بن الحسين ابن عبد الصمد الحارثى الهمدانى العاملى (953 - 1030 ه).

تحقيق : على المرواريد.

قم : تراثنا ، س 3 ، ع 2 (11) ، 1048 ه ، ص 191 - 226.

11 - الاثنا عشرية فى الرد على الصوفية.

محمد بن الحسن ، الحر العاملى (ت 1104 ه).

إعداد : مهدى اللاجوردى

قم : دار الكتب العلمية.

12 – الاثنا عشرية فى الصلاة اليومية.

الشيخ البهائى ، محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثى الهمدانى العاملى (953 – 1030 ه).

تحقيق : محمد الحسون.

قم : تراثنا ، س 3 ، ع 3 [12] ، 1408 ه ، ص 135 – 199.

13 – أثولوجيا.

أفلوطين ، المعروف بالشيخ اليونانى.

تصحيح : جلال الدين آشتيانى.

مشهد : أنجمن حكمت وفلسفة ، 1976 م (منتخباتى از آثار حكماى إلهى إيران 3 / 1 – 88).

14 – الإجازة الكبيرة.

عبد الله الموسوى الجزائرى (1112 – 1173 ه)

تحقيق : محمد السمامى الحائرى.

إشراف : محمود المرعشى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، ط 1 ، 1409 ه ، 416 ص ، 24 سم.

15 – الاجتهاد والتقليد.

محمد حسين الغروى الأصفهانى

(1296 – 1361 ه).

تحقيق : جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية ، 1409 ه ، ضمن : (بحوث فى الأصول) للمؤلف.

16 – أجوبة الشيخ حسن بن مفلح الصيمرى.

على بن الحسين الكركى (ت 940 ه).

تحقيق : محمد الحسون.

إشراف : محمود المرعشى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، ط 1 ، 1409 ه (رسائل المحقق الكركى ، 2 / 233 - 244).

17 - الأجوبة عن المسائل الغريبة.

العشرينية.

ابن سينا.

باهتمام : محمد تقى دانش بزوه.

طهران : منشورات جامعة طهران ، 1370 ه. ش ، مع : (منطق ومباحث ألفاظ) ، ص 79 - 101.

ص: 190

18 – أجوبة المسائل.

صدر الدين الشيرازى (ت 1050 ه).

تصحيح : جلال الدين الآشتيانى.

مشهد : جامعة مشهد ، كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية، 1392 ه ، (رسائل فلسفى، ص 123 – 198).

19 – أجوبة المسائل البهبهانية.

يوسف البحرانى.

تحقيق : أحمد العصفور.

قم : ط 1 ، 1364 ه. ش ، 118 ص ، 24 سم.

20 – أجوبة مسائل السيد ركن الدين الأسترآبادى.

نصير الدين الطوسى (597 – 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانى.

طهران : منشورات جامعة طهران ، 1370 ه. ش ، مع : (منطق ومباحث ألفاظ) ، ص 249 – 276.

21 – أجوبة المسائل القرآنية.

الشريف المرتضى (ت 436 ه).

إعداد : مهدى الرجائى.

قم : دار القرآن الكريم ، 1405 ه (رسائل الشريف المرتضى ، مج 3 ، ص 83 – 119).

22 – أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره.

الشريف المرتضى.

إعداد : مهدى الرجائى.

قم : دار القرآن الكريم ، 1405 ه ، 30 ص ، 24 سم.

23 – أجوبة المسائل الهندية.

محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (ت 1110 ه).

تحقيق : مهدى الرجائى.

قم : دار الكتاب الإسلامى ، 1411 ه.

24 - إحقاق الحق و إزهاق الباطل.

مع التعليقات.

نور الدين الحسينى المرعشى التسترى (ت 1019 ه).

تصحيح : إبراهيم الميانجى.

طهران : المطبعة المباركة الإسلامية ، 1376 ه = 1956 م.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، 16 ج.

25 - أحكام الخلل فى الصلاة.

الشيخ مرتضى الأنصارى (1214 - 1281 ه).

إعداد : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم.

قم : الأمانة العامة للمؤتمر العالمى بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصارى ، 413 ه.

26 - أحكام النساء.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : محمد مهدى نجف.

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد ، ط 1 ، 1413 ه ، 64 ص (مصنفات الشيخ المفيد ، 9).

27 - إحياء الميت بفضائل أهل البيت.

جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (849 - 911 ه).

طهران : منشورات توحيد ، 1408 ه (تحقيق : جلال جمال فخرى).

طهران : منظمة الإعلام الإسلامى ، 1408 ه (تحقيق : كاظم الفتلى).

طهران : مؤسسة أنصار الحسين عليه السلام الثقافية ، 1410 ه (تحقيق :

محمود شريعت زاده الخراسانى).

28 - أخبار السيد الحميرى.

محمد بن عمران المرزبانى (ت 385 ه).

تلخيص : محسن الأمين العاملى (ت 1371 ه). تحقيق وتعليق : محمد هادى الأمينى.

النجف : دار الباقر ، ط 1 ، 1965 م ، 71 ص.

29 - أخبار شعراء الشيعة.

محمد بن عمران المرزبانى (ت 385 ه).

تلخيص : محسن الأمين العاملى (ت 1371 ه).

نشره : محمد هادى الأمينى.

النجف: ط 1، 1968 م، 135 ص.

30 - كتاب الاختصاص.

الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت 413 ه).

طهران : مكتبة الصدوق ، 1379 ه ، 456 ص ، 24 سم (تصحيح : على أكبر الغفارى).

قم : جماعة المدرسين فى الحوزة

ص: 192

العلمية ، 1404 ه ، 453 ص ، 24 سم (تصحيح : على أكبر الغفارى ، رتب فهارسه : محمود الزرندى المحرمى).

31 - اختيار مصباح السالكين.

كمال الدين أبو الفضل ميثم بن على بن ميثم البحرانى (ت 679 ه).

وهو شرحه الوسيط على (نهج البلاغة) لخصه من شرحه الكبير المسمى : (مصباح السالكين).

تحقيق : محمد هادى الأمينى.

مشهد: مؤسسة البحوث الإسلامية، ط 1 ، 1408 ه ، 724 ص ، 24 سم.

32 - اختيار معرفة الرجال.

المعروف ب : رجال الكشى (محمد بن عمر الكشى ، ق 4 ه).

اختيار : الشيخ الطوسى ، محمد بن الحسن (ت 460 ه).

كربلاء: مؤسسة الأعلمى، 1969 م، 535 ص(تحقيق أحمد الحسينى).

مشهد : جامعة مشهد ، 1970 م ، 616 + و 343 صفحة فهارس (تحقيق : حسن المصطفوى).

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، 1404 ه ، 2 مج ،

904 ص (تحقيق : مهدى الرجائى ، معه تعليقات : المعلم الثالث الميرداماد).

33 - الأدب الوجيز للولد الصغير.

ابن المقفع.

تحقيق : محمد غفرانى.

34 - أربعون حديثا.

حسين الحارثى العاملى (ت 984 ه).

تحقيق : حسين على محفوظ.

طهران : مطبعة الحيدرى ، 1957 م ، 35 ص (ذخائر الشيعة).

35 - الأربعون حديثا.

فی المعارف ، مع الشرح.

محمد سعید بن محمد مفید القمی ، کان حیا سنة 1099 ه.

تصحیح : المیرزا علی خان العلی آبادی.

تقدیم : السید نصر الله التقوی.

طهران.

36 - الأربعون حدیثا.

الشهید الأول ، محمد بن مکی العاملی (734 - 786 ه).

تحقیق : مدرسة الإمام المهدی علیه

ص: 193

السلام.

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، 1407 ه.

37 – الأربعون حديثا عن أربعين شيخا من أربعين صحابيا.

فى فضائل الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام.

منتجب الدين على بن عبيد الله بن بابويه الرازى (ق 6 ه).

تحقيق : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام.

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، 1408 ه ، 24 ص.

38 – الأربعون حديثا عن الأربعين فى فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

الشيخ المفيد ، محمد بن أحمد بن الحسين الخزاعى النيسابورى (ق 5 ه).

تحقيق : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام.

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، ط 1 ، 1411 ه ، 40 ص ، 24 سم.

39 – الأربعون حديثا فى حقوق الأخوان.

ابن زهرة ، محمد بن عبد الله الحسينى الحلبى (565 – 639 ه).

تحقيق : نبيل رضا علوان.

قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط 1 ، 1406 ه ، 112 ص ، 24 سم.

40 – كتاب الأربعين المنتقى من مناقب المرتضى عليه رضوان العلى الأعلى.

أحمد بن إسماعيل بن ذ الطالقانى القزوينى (512 – 590 ه).

تحقيق : عبد العزيز الطباطبائى.

قم : تراثنا ، س 1 ، ع 1 ، (صيف 1405 ه) ، ص 93 ، 128.

41 – الأرجوزة اللطيفة فى علوم البلاغة.

ميرزا محمد بن محمد بن رضا بن إسماعيل ابن جمال الدين القمى المشهدى (ق 11 ه).

تحقيق : محمد رضا الحسينى الجلالى.

قم : تراثنا ، س 1 ، ع 4 (ربيع 1406 ه) ، ص 209 - 217.

ص: 194

42 – إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان.

العلامة الحلى (ت 726 ه).

تحقيق : فارس الحسون.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية ، 1410 ه = 1369 ه. ش ، ج 1 : 511 ص ، ج 2 : 330 ص.

43 – إرشاد الزراعة.

قاسم بن يوسف أبو منصور الهروى.

باهتمام : محمد مشيرى.

جامعة طهران : 1346 ه. ش (منشورات جامعة طهران ، 1134).

44 – إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين.

تحقيق : مهدى الرجائى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، ط 1 ، 1405 ه = 1363 ه. ش ، 456 ص ، 24 سم.

45 – إرشاد العباد إلى استحباب لبس السواد على سيد الشهداء والأئمة الأمجاد عليهم السلام.

أو : رسالة فى استحباب لبس السواد

على الحسين والأئمة عليهم السلام.

جعفر الطباطبائى الحائرى – حفيد صاحب (رياض المسائل) – (ت 1321 ه).

صححه وعلق عليه : محمد رضا الحسينى الأعرجى الفحام.

قم : المطبعة العلمية ، ط 1 ، 1404 ه ، 64 ص ، 21 سم.

46 – الإرشاد فى أحوال الصاحب الكافى إسماعيل بن عباد.

أبو القاسم أحمد بن محمد الحسينى الأصفهانى.

باهتمام : جلال الدين الطهرانى.

طهران : 1352 ه = 1312 ه. ش ، 142 + 56 ص ، 21 سم ، مع : (محاسن أصفهان).

47 – الإرشاد فی معرفة حجج الله علی العباد.

تحقیق : مؤسسة آل البیت (علیهم السلام) لإحیاء التراث.

قم: المؤتمر العالمی لألفیة الشیخ المفید، ط 1 ، 1413 ه ، 2 ج : 363 + 562 ص ، (مصنفات الشیخ المفید ، 11).

ص: 195

48 – إرشاد المسترشدين فى أصول الدين.

فخر الدين محمد بن الحسن بن يوسف ابن المطهر ، المعروف ب : فخر المحققين (682 – 771 ه).

تحقيق : يعقوب جعفرى.

قم : كلام ، ع 5 ، 1372 ه. ش ، ص 21 – 32.

49 – إرصاد الأدلة فى معرفة الوقت والقبلة :

جعفر بن محمد بن عبد الله السترى العوامى البحرانى (1281 – 1342 ه).

تحقيق : عبد الأمير المؤمن.

قم : دار الاعتصام ، 1413 ه.

50 – الأسئلة والأجوبة.

رسالة إلى أبى ريحان البيرونى فى أجوبة مسائل أنفذها إلى ابن سينا.

أبو ريحان البيرونى ، وابن سينا.

تصحيح : حسين نصر ، ومهدى محقق.

طهران : شوراى عالى فرهنک وهنر ، 1970 م ، 90 ص (مع مقدمة بالفارسية والإنجليزية).

51 – أساس الاقتباس.

نصير الدين الطوسى.

تصحيح : مدرس رضوى.

طهران : جامعة طهران ، 1326 ه. ش ، 2 ، 599 ص ، 25 سم.

52 – الاستشفاء بالتربة الشريفة الحسينية.

محمد بن محمد إبراهيم الكلباسى

الأصفهانى (1247 – 1315 ه).

تحقيق : حسين غيب غلامى.

قم : 1413 ه.

53 - الاستخارة من الكتاب المبين.

ميرزا أبو المعالى بن محمد بن إبراهيم الكلباسى الأصفهانى (1247 - 1315 ه).

تحقيق : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام.

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، 1411 ه.

54 - استقصاء النظر فى البحث عن القضاء والقدر.

العلامة الحلى (648 - 726 ه).

تحقيق : يعقوب جعفرى.

ص: 196

قم : كلام ، ع 6 ، 1372 ه. ش ، ص 34 – 48.

55 – أسرار الآيات.

صدر الدين الشيرازى.

تصحيح : محمد خواجوى.

طهران : أنجمن فلسفة إيران ، 1360 ه. ش ، 246 ص.

56 – أسرار الحكم.

ملا هادى السبزوارى.

تعليق وتقديم : أبو الحسن الشعرانى.

طهران : المكتبة الإسلامية.

57 – كتاب الأسرار وسر الأسرار.

محمد بن زكريا الرازى (ت 311 ه).

تحقيق : محمد تقى دانش بزوه.

طهران : منشورات جامعة طهران ، ط 1 ، 1964 م ، 128 ص.

58 – الإسطنبولية فى الواجبات العينية.

أو : ما لا يسع المكلف جهله.

الشهيد الثانى (911 – 965 ه).

تحقيق : أحمد العابدى ، ورضا المختارى.

قم : تراثنا ، س 6، ع 1 (22) ،

1411 ه ، ص 169 – 204.

59 – أسماء السور القرآنية.

ضمن مقطوعتين أدبيتين فى مدح النبى خير البرية.

إبراهيم بن على الحارثى العاملى

الكفعمى (ت 905 ه).

إعداد : محمد رضا الحائرى.

قم : تراثنا ، س 7 ، ع 3 ، (28) ، 1412 ه ، ص 193 - 234.

60 - أسمى المطالب فى مناقب سيدنا على بن أبى طالب.

شمس الدين محمد بن محمد الجزرى الشافعى (ت 833 ه).

تقديم وتحقيق وتعليق : محمد هادى الأمينى.

أصفهان : مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة ، 1361 ه. ش ، 160 ص ، 24 سم.

61 - الإشراف.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : محمد مهدى نجف.

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد ، ط 1 ، 1413 ه ، 48 ص

(مصنفات الشيخ المفيد ، 9).

62 – أصل الأصول.

محمد نعيما طالقانى ، كان حيا سنة 1152 ه.

تصحيح : جلال الدين آشتيانى.

مشهد : أنجمن حكمت وفلسفة ، 1976 م (منتخباتى أز آثار حكماى إلهى إيران ، 3 : 359 – 542).

63 – الأصول الستة عشر.

وهى تشمل على :

1 – أصل زيد بن الزراد الكوفى.

2 – أصل أبى سعيد عباد العصفرى.

3 – أصل عاصم بن حميد الحناط.

4 – أصل زيد النرسى.

5 – أصل جعفر بن محمد بن شريح الحضرمى.

6 – أصل محمد بن المثنى بن القاسم الحضرمى.

7 – أصل عبد الملک بن حكيم الخثعمى.

8 – كتاب مثنى بن الوليد الحناط.

9 – كتاب خلاد السندى.

10 – كتاب الحسين بن عثمان بن شريک.

11 – أصل سلام بن أبى عمرة.

12 – كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلى.

13 – نوادر على بن أسباط.

14 – ديات ظريف بن ناصح.

15 - مختصر أصل العلاء بن رزين.

16 - ما وجد من كتاب درست بن منصور.

باهتمام : حسن المصطفوى.

طهران : 1371 ه ، 174 ص.

64 - الأصول على النهج الحديث.

محمد حسين الغروى الأصفهانى (1296 - 1361 ه).

تحقيق : جماعة المدرسين فى الحوزة العلمية.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة ، 1409 ه ، ضمن : (بحوث فى الأصول) للمؤلف.

65 - أصول المعارف.

محمد بن شاه مرتضى ، المعروف بالفيض الكاشانى (ت 1091 ه).

تعليق وتصحيح وتقديم : جلال الدين آشتيانى.

مشهد : كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية ، 1354 ه. ش ، 24 سم.

ص: 198

66 – أطائب الكلم فی بیان صلة الرحم.

حسن بن علی بن عبد العالی الکرکی العاملی.

إعداد : أحمد الحسینی.

قم : ط 1 ، 1394 ه ، 47 ص ، 24 سم.

67 – أعاجیب الأکاذیب.

محمد جواد البلاغی (1282 – 1352 ه).

إعداد : محمد علی الحکیم.

قم : دار الإمام السجاد علیه السلام ، 1412 ه.

68 – الاعتراض علی من یثبت حدوث الأجسام من الجواهر.

الشریف المرتضی (ت 436 ه).

إعداد : مهدی الرجائی.

قم : دار القرآن الکریم ، 1405 ه.

(رسائل الشریف المرتضی ، مج 3 : ص 329 – 334).

69 – اعتراضات أبی ریحان علی أجوبة ابن سینا.

تحقیق : مهدی محقق.

قم : بیدار ، 1400 ه ، مع : رسائل ابن

سینا ، ص 481 – 519.

70 – الاعتقادات.

الشیخ الصدوق (381 ه).

تحقیق : عصام عبد السید.

قم : المؤتمر العالمی لألفیة الشیخ المفید ، ط 1 ، 1413 ه، 128 ص (مصنفات الشیخ المفید ، 5).

71 – الاعتقادات.

محمد باقر المجلسى (ت 1110 ه).

تحقيق : مهدى الرجائى.

أصفهان : مكتبة العلامة المجلسى ، 1409 ه.

72 – الاعتماد فى شرح واجب الاعتقاد.

المقداد بن عبد الله السيورى الحلى الأسدى (ت 826 ه).

تحقيق : صفاء الدين البصرى.

مشهد : مجمع البحوث الإسلامية ، ط 1 ، 1412 ه ، 175 ص ، 24 سم.

73 – الإعلام بحقيقة إسلام أمير المؤمنين عليه السلام.

محمد بن على بن عثمان الكراجكى.

تحقيق : على موسى الكعبى.

قم : تراثنا ، س 5 ، ع 4 (21) ،1410 ه ، ص 389 – 420.

74 – الإعلام بما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : محمد الحسون.

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد ، ط 1 ، 1413 ه ، 80 ص (مصنفات الشيخ المفيد ، 9).

75 – أعلام الدين فى صفات المؤمنين.

الحسن بن أبى الحسن الديلمى ، صاحب : إرشاد القلوب (ق 8 ه).

تحقيق : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط 1 ، 1408 ه = 1367 ه. ش ، 532 ص ، 24 سم.

76 – أعلام النبوة.

أبو حاتم الرازى.

تحقيق : صلاح الصاوى ، وغلام رضا أعوانى.

قدم له بالإنجليزية : سيد حسين نصر.

طهران : أنجمن فلسفة إيران ،

1397 ه = 1356 ه. ش ، 354 ص ، 24 سم.

77 – إعلام الورى بأعلام الهدى.

الفضل بن الحسن الطبرسى (468 – 548 ه).

تصحيح : على أكبر الغفارى.

طهران : 1338 ه. ش ، 463 ص.

78 – كتاب إفاضة القدير فى أحكام العصير.

شيخ الشريعة الأصفهانى.

تصحيح : يحيى بن محمد صالح العراقى.

قم : مطبعة مهر ، 1370 ه ، 147 ص ، 21 سم.

79 - إفحام الأعداء والخصوم بتكذيب ما افتروه على سيدتنا أم كلثوم عليها سلام الملک الحى القيوم.

ناصر حسين الموسوى الهندى.

تقديم وتحقيق وتعليق : محمد هادى الأمينى.

طهران : مكتبة نينوى الحديثة ، د. ت ، ج 1 ، 186 ص ، 24 سم.

ص: 200

80 – الافصاح فی إمامة أمیر المؤمنین علیه السلام.

الشیخ المفید (ت 413 ه).

تحقیق : قسم الدراسات الإسلامیة فی مؤسسة البعثة.

قم : مؤسسة البعثة ، 1412 ه.

81 – الافصاح فی الإمامة.

الشیخ المفید (ت 413 ه).

تحقیق : مؤسسة البعثة.

قم : المؤتمر العالمی لألفیة الشیخ المفید ، ط 1 ، 1413 ه ، 288 ص (مصنفات الشیخ المفید ، 8).

82 – أفعال العباد بین الجبر والتفویض.

نصیر الدین الطوسی (597 – 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانی.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامی جامعة مک کیل وجامعة طهران ، 1980 م ، مع : (تلخیص المحصل) وغیره للمؤلف ، ص 477 – 478.

83 – أفلاطون فی الإسلام.

نصوص حققها وعلق علیها :

عبد الرحمن بدوی.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامی

جامعة مک کیل وجامعة طهران ، 1974 م ، 352 ص.

84 – أقاویل العرب فی الجاهلیة.

الشریف المرتضی (ت 436 ه). إعداد : مهدی الرجائی.

قم : دار القرآن الکریم ، 1405 ه ، 10 ص ، (رسائل الشریف المرتضی ، مج ص : ص 221 – 231).

85 – أقسام المولى فى اللسان.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : محمد مهدى نجف.

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد ، ط 1، 1413 ه، 48 ص (مصنفات الشيخ المفيد ، 8).

86 – الأقطاب الفقهية على مذهب الإمامية.

ابن أبى جمهور الأحسائى ، محمد بن على بن إبراهيم الهجرى الأحسائى (ق 9 ه).

تحقيق : محمد الحسون.

إشراف : محمود المرعشى.

ص: 201

قم : مكتبة السيد المرعشى ، 1410 ه ، 206 ص.

87 - أقل ما يجب الاعتقاد به.

نصير الدين الطوسى (597 - 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانى.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامى مک كيل وجامعة طهران ، 1980 م ، مع : (تلخيص المحصل) وغيره للمؤلف ، ص 471 - 472).

88 - الأقوال الذهبية.

حميد الدين كرمانى.

تحقيق : صلاح الصاوى.

تقديم : غلام رضا أعوانى.

طهران : جمعية الفلسفة الإيرانية ، 1397 ه ، 142 ص.

89 - الألفاظ المستعملة فى المنطق.

الفارابى ، محمد بن محمد (ت 339 ه).

نشره : محسن مهدى.

بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ط 1 ، 1968 م ، 124 ص.

طهران : مكتبة الزهراء ، ط 3 ،

1363 ه. ش ، 124 ص ، 24 سم.

90 - الألفية والنفلية فى الصلاة اليومية.

الشهيد الأول (734 - 786 ه).

تحقيق : على الفاضل القائينى.

قم : مكتب الإعلام الإسلامى ، 1408 ه.

91 - الألواح العمادية.

شهاب الدين السهروردى.

تصحيح : نجف قلى حبيبى.

طهران : 1397 ه (ثلاث رسائل الشيخ الاشراق ، ص 1 – 78).

92 – الأمالى.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : حسين الأستاد ولى ، وعلى أكبر الغفارى.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية ، 418 ص.

93 – الإمامة.

أسد الله الموسوى الأصفهانى بن محمد باقر الشفتى الجيلانى (1227 – 1290 ه).

ص: 202

تحقيق : مهدى الرجائى.

أصفهان : مكتبة مسجد حجة الإسلام الشفتى ، 1411 ه.

94 - الإمامة والتبصرة من الحيرة.

على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى (ت 329 ه).

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، 1406 ه ، تحقيق : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام).

بيروت : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، 1407 ه ، تحقيق : محمد رضا الحسينى).

95 - الأمان من أخطار الأسفار والأزمان.

ابن طاووس ، رضى الدين على بن موسى بن جعفر الحسنى (ت 664 ه).

تحقيق : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط 1 ، 1409 ه ، 266 ص ، 24 سم.

96 - أمثال القرآن الكريم.

إعداد: ضياء الدين الحدائق الشيرازى.

باهتمام : مهدى ماحوزى.

إيران : ط 1 ، 1363 ه. ش ، 304 ص ، 21 سم.

97 - أمل الآمل.

محمد بن الحسن الحر العاملى (ت 1104 ه).

تحقيق : أحمد الحسينى.

بغداد : مكتبة الأندلس ، ط 1 ، 1385 ه = 1966 م ، 2 ج : 242 + 484 ص.

قم : 1362 ه. ش ، 2 ج ، 242 + 484 ص ، 24 سم.

98 - إنجاح المطالب.

شرح المنظومة المحبية فى علوم البلاغة.

محمد بن محمد رضا القمی المشهدی (ق 12 ه).

تحقیق : محمد رضا الحسینی الجلالی.

قم : تراثنا ، س 6 ، ع 4 (25) ، 1411 ه ، ص 115 - 242.

99 - أنساب الأشراف.

البلاذری ، أحمد بن یحیی (ت

ص: 203

279 ه).

تحقيق : محمد باقر المحمودى.

بيروت : ط 1 ، 1977 م ، ج 3 ، 501 ص.

100 - إنقاذ البشر من الجبر والقدر.

الشريف المرتضى (ت 436 ه).

إعداد : مهدى الرجائى.

قم : دار القرآن الكريم ، 1405 ه (رسائل الشريف المرتضى ، مج 2 : ص 178 - 249).

101 - أنموذج العالم.

جلال الدين محمد بن أسعد الدوانى (830 - 908 ه).

تحقيق : أحمد التويسركانى.

مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، 1411 ه (مع رسائل أخرى للمؤلف).

102 - أنوار البدرين فى تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين.

على بن حسن البلادى البحرانى (1274 - 1340 ه).

أشرف على طبعه وتصحيحه : محمد على محمد رضا الطبسى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، ط 2 ،

1407 ه ، 433 ص ، 24 سم.

103 - الأنوار اللامعة فى شرح الزيارة الجامعة.

عبد الله شبر الحسينى (ت 1242 ه).

تصحيح : جعفر المحمودى.

مشهد : مؤسسة البعثة ، 1408 ه.

104 - أنوار الملكوت فى شرح الياقوت العلامة الحلى (ت 726 ه).

تصحيح : محمد نجمى الزنجانى.

طهران : جامعة طهران : 1338 ه. ش ، 100 + 249 ص ، (منشورات جامعة طهران ، 543).

105 - أنوار الولاية.

زين العابدين الكلبايكانى (1218 - 1289 ه).

هذا الكتاب عبارة عن ثمان رسائل ، سميت بهذا الاسم من قبل لجنة التحقيق ، وهذه الرسائل هى :

1 - كتاب : روح الإيمان ، فى شرح حديث : (لو اجتمع الناس على حب على ما خلق الله النار).

2 - رسالة فى تحقيق حال الصراط.

3 - رسالة فى شرح حديث إسلام

أعرابى بعد شهادة الضب.

4 – رسالة فى علم الإمام المعصوم وسعته.

5 – رسالة فى شرح حديث المعرفة.

6 – رسالة فى فضل محبة أمير المؤمنين على عليه السلام ومعنى الحب له.

7 – رسالة فى تحقيق حال علم المعصومين عليهم السلام بالموضوعات.

8 – رسالة : إيضاح الجوامع ، فى شرح الخطبة النبوية فى فضائل شهر رمضان المبارک.

إيران : 1409 ه.

106 – إهداء الحقير فى معنى حديث الغدير إلى أخيه البارع البصير.

مرتضى بن أحمد بن محمد الحسينى الخسروشاهى التبريزى.

باهتمام : هادى الخسروشاهى.

قم : 1398 ه.

107 – أوائل المقالات فى المذاهب المختارات.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامى جامعة مک كيل وجامعة طهران ، 1413 ه ، 95 ص (مقدمة بالفارسية) +

182 ص + 8 ص (لاتينى) (باهتمام : مهدى محقق).

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد ، 1413 ه ، 140 ص (تحقيق : إبراهيم الأنصارى الزنجانى) (مصنفات الشيخ المفيد ، 4).

108 – الايجاز فى الفرائض والموارث.

الشيخ الطوسى ، محمد بن الحسن (ت 460 ه).

تحقيق : هادى الأمينى.

النجف : مطبعة دار الحكمة ، ط 1 ، 1963 م ، 32 ص.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى ، (الرسائل العشر ، ص 267 – 281) (تصحيح : رضا الأستادى).

109 - الايضاح.

الفضل بن شاذان الأزدى النيسابورى (ت 260 ه).

حققه وخرج أحاديثه وقدم له : السيد جلال الدين الحسينى الأرموى المحدث.

طهران : جامعة طهران ، 1351 ه. ش ، 102 ، 676 ص ، (منشورات جامعة طهران ، 1347).

ص: 205

110 - إيضاح ترددات الشرائع.

جعفر بن الزهدرى الحلى (ق 8 ه).

تحقيق : مهدى الرجائى.

إشراف : محمود المرعشى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، ط 1 ، 1408 ه ، 2 ج فى 1 مج.

111 - الايقاد.

محمد على بن محمد الحسينى الشاه عبد العظيمى النجفى (1258 - 1334 ه).

قم : منشورات الفيروزآبادى ، 1411 ه.

112 - إيقاظ النائمين.

صدر الدين الشيرازى.

تقديم وتصحيح : محسن مؤيدى.

طهران : مؤسسة التحقيقات والبحوث

الإسلامية ، 1361 ه. ش ، 32 ، 87 ص.

113 - إيمان أبو طالب.

الشيخ المفيد (ت 413 ه).

تحقيق : مؤسسة البعثة.

قم : مؤسسة البعثة ، 1412 ه.

قم : المؤتمر العالمى لألفية الشيخ

المفيد ط 1 ، 1413 ه ، 48 ص (مصنفات الشيخ المفيد 10).

114 - الباقيات الصالحات.

فى أصول الدين الإسلامى على مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية.

محمد هادی الخراسانی الحائری (1297 – 1368 ه).

تقدیم : محمد رضا الحسینی الجلالی.

قم : تراثنا س 7 ، ع 1 (26) ، 1412 ه ، ص 191 – 225.

115 – بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار.

محمد باقر بن محمد تقی المجلسی (1037 – 1110 ه).

تحقیق : محمد باقر المحمودی.

طهران : وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامی ، 1047 ه ، ج 32 ، 1409 ه ، ج 33 ، 1413 ه ، ج 34.

116 – بحوث فی الفقه.

محمد حسین الغروی الأصفهانی.

تحقیق : مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرسین فی الحوزة العلمیة.

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية ، 1409 ه.

117 - بداية الهداية ولب الوسائل.

محمد بن الحسن ، الحر العاملى (ت 1104 ه).

تحقيق : محمد على الأنصارى.

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، 1047 ه.

118 - البراهين الجلية فى رفع تشكيكات الوهابية.

محمد حسن القزوينى.

تحقيق: محمد منير الحسينى الميلانى.

بيروت : دار القارئ ط 1 ، 1047 ه.

119 - برهان السالكين.

عبد الحسين ذو الرياستين نعمت اللهى مؤنس على شاه.

باهتمام : جواد نور بخش.

طهران : خانقاه نعمت اللهى ، 1976 م، 12، 290 ص، (انتشارات خانقاه أحمد).

120 - بشارات الشيعة.

محمد إسماعيل المازندرانى الخواجوئى (ت 1173 ه).

تحقيق : مهدى الرجائى.

قم : دار الكتاب الإسلامى ، ط 1 ، 1411 ه (الرسائل الاعتقادية 1 : 1 - 247).

121 - بصائر الدرجات فى فضائل آل محمد.

محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمى (ت 290 ه).

تصحيح : ميرزا محسن كوجه باغى التبريزى.

قم : مكتبة السيد المرعشى ، 1404 ه ، 18 + 557 ص (أوفسيت).

122 – بقاء النفس بعد بوار البدن.

نصير الدين الطوسى (597 – 672 ه).

باهتمام : عبد الله نورانى.

طهران : مؤسسة مطالعات إسلامى جامعة مک كيل وجامعة طهران ، 1980 م ، مع : (تلخيص المحصل) وغيره للمؤلف ، ص 485 – 490).

ص: 207

123 - بلغة المحدثين.

سليمان بن عبد الله الماحوزى.

تحقيق : عبد الزهراء العوياتى البلادى.

قم : مطبعة سيد الشهداء ، 1412 ه ، مع : (معراج أهل الكمال) للمؤلف.

124 - بناء المقالة الفاطمية فى نقض الرسالة العثمانية.

جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس الحسنى الحلى (ت 673 ه).

تحقيق : على العدنانى الغريفى.

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، 1411 ه ، 535 ص ، 24 سم.

125 - بهج الصباغة فى شرح نهج البلاغة.

محمد تقى بن كاظم التسترى.

تحقيق : أحمد باكتجى.

طهران : مؤسسة نهج البلاغة ، 1409 ه ، ج 1.

126 - بهجة الآمال فى شرح زبدة المقال.

ملا على العلياری التبريزى (1236 -

1327 ه).

تصحيح : هداية الله المسترحمى.

قم : مؤسسة الثقافة الإسلامية ، ط 1 ، 1364 ه. ش ، 5 ج ، 24 سم.

127 - البيان.

فى الفقه.

الشهيد الأول ، محمد بن مكى الجزينى العاملى.

تحقيق : محمد الحسون.

قم : مؤسسة الإمام المهدى عليه السلام الثقافية ، 1412 ه ، 408 ص.

128 - بيان الحق بضمان الصدق: المنطق.

1 - المدخل.

أبو العباس فضل بن محمد اللوكرى.

تحقيق : إبراهيم الديباجى.

طهران : أمير كبير ، ط 1 ، 1364 ه. ش ، 242 ص ، 24 سم.

129 - البيان فى أخبار صاحب الزمان عليه السلام.

محمد بن يوسف الكنجى الشافعى (ت 658 ه).

النجف : المطبعة الحيدرية ، 1970 م ،

ص: 208

مع : (كفاية الطالب) للمؤلف (تحقيق : محمد هادى الأمينى).

قم : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية ، 1409 ه ، مع : (أحاديث المهدى من مسند أحمد بن حنبل) (تحقيق : محمد جواد الحسينى الجلالى).

130 - البيان فى شرح غريب القرآن.

قاسم بن حسن محيى الدين.

تحقيق : مرتضى الحكمى.

النجف : المطبعة العلمية ، 1955 م ، 3 ج.

131 - تأويل الآيات الظاهرة فى فضائل العترة الطاهرة.

شرف الدين على الحسينى الأسترآبادى النجفى (ق 10 ه).

تحقيق : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام.

قم : مدرسة الإمام المهدى عليه السلام ، 1409 ه ، ج 2.

132 - تاج المصادر.

فى اللغة.

أبو جعفر أحمد بن على بن محمد

المقرى البيهقى السبزوارى.

تصحيح : هادى عالم زاده.

طهران : وزارة الثقافة والتعليم العالى ، 1366 ه. ش ، ج 1 : 560 ص ، 24 سم.

133 - تاريخ أهل البيت عليهم السلام.

نقلا عن الأئمة: الباقر والصادق والرضا والعسكرى عن آبائهم عليهم السلام.

برواية : نصر الجهضمى ، والفريابى ، وابن أبى الثلج ، والعمى، وابن همام ، والخصيبى ، والذراع ، وابن الخشاب ، وابن النجار، وابن طاوس، والأربلى، وغيرهم.

تحقيق : السيد محمد رضا الحسينى.

قم : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط 1 ، 1410 ه ، 227 ص ، 24 سم.

134 - تاريخ حصر الاجتهاد.

آقا بزرک الطهرانى (ت 1389 ه).

تحقيق : محمد على الأنصارى.

قم : مطبعة الخيام ، 130 ص 24 سم.

135 - تاريخ نيسابور.

(المنتخب من السياق).

ص: 209

عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (451 - 529 ه).

انتخاب : إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفينى.

إعداد : محمد كاظم المحمودى.

قم : جماعة المدرسين فى الحوزة ، ج 1.

136 - تبصرة المتعلمين فى أحكام الدين.

العلامة الحلى (ت 726 ه).

تحقيق : أحمد الحسينى ، وهادى اليوسفى.

قم : مجمع الذخائر الإسلامية ، 1361 ه. ش ، 230 ص ، 24 سم.

137 - تبصرة الولى فيمن رأى القائم المهدى عليه السلام.

هاشم بن سليمان البحرانى (ت 1107 ه).

تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية.

قم : مؤسسة المعارف الإسلامية ، 1411 ه.

138 - تبيان المسالک فى باب الوجود والموجود.

ميرزا أحمد الآشتيانى (ت 1395 ه).

تصحيح : رضا الأستادى.

قم : نور علم ، ع 10 ، 1405 ه ، ص 127 - 142.

139 - تتمة اليتيمة.

أبو منصور عبد الملک الثعالبى النيشابورى.

باهتمام : عباس إقبال آشتيانى.

طهران : 1353 ه ، 2 ج ، 168 + 128 ص.

140 - تتميم أمل الآمل.

عبد النبی القزوینی (ق 12 ه).

تحقیق : أحمد الحسینی.

باهتمام : محمود المرعشی.

قم : مکتبة السید المرعشی، ط 1، 1407 ه، 222 ص، 24 سم(مخطوطات مکتبة آیة الله المرعشی العامة ، 16).

للبحث صلة ...

ص: 210

من ذخائر التراث

ص: 211

صورة

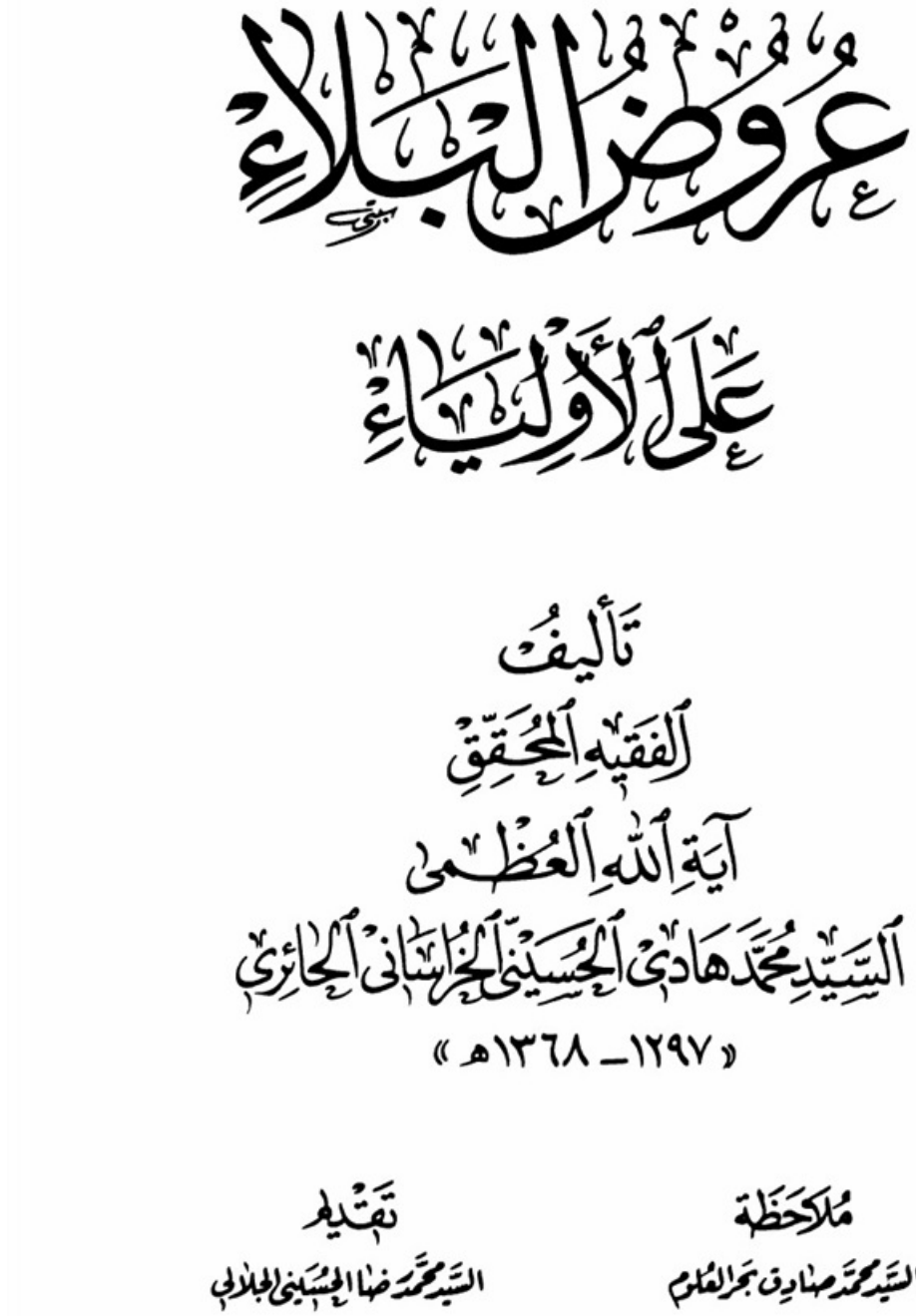
عروض البلاء
على الأولياء
تأليف
الفقيه المحقق
آية الله العظمى
السيد محمد هادي الحسيني الخراساني الحائري
« ١٢٩٧ ـ ١٣٦٨ هـ »
ملاحظة
السيد محمد صادق بحر العلوم
تقديم
السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

ص: 213

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المؤلف

اسمه ولقبه ونسبه :

سماه أبوه (على نقى) وعرف ب : (هادى) ويذكر ب : (الميرزا هادى) و (محمد هادى).

الحسينى ، الخراسانى ، البجستانى ، الحائرى.

ابن العالم العامل التقى ، العلامة الورع الجليل السيد الأمير على الحسينى ، البجستانى ، ابن السيد محمد ، بن الأمير أبى طالب ، بن الأمير كلان ، وهذا الجد الأعلى هو من الشخصيات المرموقة فى مدينة (بجستان) من توابع محافظة خراسان.

ولادته ومنشؤه :

ولد السيد المؤلف فى كربلاء المقدسة ، فى غرة ذى الحجة الحرام سنة 1297 ه.

نشأ فى مسقط رأسه ، ودخل الكتاب ، فأتقن القراءة والكتابة ، وهو ابن سبع سنين ، وانتهى فى سنة 1309 من دراسة أوليات الأدب من النحو والصرف ، حيث هاجر به والده إلى خراسان.

تقديم : السيّد محمّدرضا الحسينى الجلالى

ص: 215

دراسته :

ومكث فی مشـهد الإمام الرضا علیه السـلام من سنة 1309 - 1314 ه ، مكبا علی تحصـیل المقـدمات لدی أساتذتها ، وإكمال الكتب الأدبیـة كالألفیـة والكافیـة والشافیة وشـروحها ، والمغنی والمطول ، وعلوم المنطق والأصول ، والریاضـیات ، والأخلاق والآداب ، فی كتبها المتداولة ، ومن بین أساتذته : السید والده ، والأدیب النیشابوری الكبیر.

ورجع سنة 1314 ه إلی كربلاء ، وانقطع إلی دراسة الفقه والأصول ، وفی شوال سـنة 1315 ه هاجر إلی النجف الأشـرف ، حاضرة العلم ، فاشـتغل بتكمیل كتب السـطوح العالیة ، مضافا إلی حضور دروس المعقول عند أساتذته ، منهم : الشـیخ میرزا محمد باقر الاصطهباناتی ، الشهید سنة 1326 فی شیراز.

ثم بـدأ بحضور دروس الخـارج فی الفقه والأصول علی أعلاـم النجف من الفقهـاء والأصولیین ، منهم : شـیخ الشـریعة فتـح الله الغروی الأصـفهانی الشیرازی (ت 1339 ه) ، والمحقق الآخونـد الخراسـانی المولی محمـد كـاظم ، صاحب (الكفایـة) ت (1329 ه) ، والفقیه المرجع السید محمد كاظم الطباطبائی الیزدی (ت 1338 ه).

وجد فی التحصـیل فی النجف طیلة خمس سنوات من دون انقطاع ، حتی هاجر فی سنة 1320 ه إلی سامراء ، فبقی هناك بطلب من كبیر علمائهـا الشـیخ میرزا محمـد تقی الشـیرازی زعیم ثورة العشـرین ، والسـید میرزا علی آقا نجل السـید المجـدد ، فأقام فی سامراء مشـتغلا بالحضور لدی الشیخ الشیرازی ، وكان یعد من أفاضل تلامذته المرموقین ، وقام بتدریس الخارج فقها وأصولا ، كما درس المعقول الكلام.

ص: 216

جهاده :

وقد اشترک مع شیخه التقی المجاهد فی عدة قضایا اجتماعیة أدت به إحداها سنة 1330 ه إلی السجن فی بغداد ، بصفته الناطق عن الشیخ.

ولما استعر أوار الحرب العالمیة الأولی سنة 1333 ه انتدبه أستاذه الشیخ التقی لیمثله فی بعض المهمات الخاصة ، وأوفده إلی إیران.

وفی شهر شوال من سنة 1335 ه خرج بصحبة الشیخ الأستاذ مهاجرین من سامراء ، وأقاموا مدة فی الکاظمیة ، والسید یلازمه ملازمة الظل ، حتی وردوا کربلاء فی 18 صفر 1336 ه.

ولما دخل الشیخ التقی معمعة الجهاد المقدس ، دفاع عن حوزة الإسلام وکرامة المسلمین ، ضد الإنکلیز الکفرة المحتلین ، کان السید إلی جانبه ، طول المدة التی وقف فیها علماء الإسلام ، حتی توفی زعیم الثورة الشیخ التقی فی الثالث من ذی الحجة سنة 1338 ه.

وفی ما خلفه السید من أوراق ومؤلفات نتف من المذکرات الهامة حول ذلک الجهاد المقدس.

مرجعیته :

وعندما استقرت الأوضاع ، انقطع السید إلی التدریس والتألیف ، والإفتاء ، وقضاء أمور المؤمنین ، فکانت له الزعامة العلمیة فی کربلاء ، وقلده جماعة من أهلها ، کما قلده جمع من أهالی بغداد وخراسان وطهران ، وکان یعد من کبار فقهاء الطائفة وأصولییها ، مع التبحر فی العلوم العقلیة ، والکلامیة ، وعلوم القرآن والحدیث.

وله مواقف نضالیة فی مواجهة الحکومة العراقیة ، فی قضایا خاصة ، مذکورة فی تاریخ حیاته.

وكـذلک فی الـدفاع عن حریم أهل البیت علیهم السـلام عندما أقدم الوهابیون الجهلة علی هدم قبورهم فی المدینة المنورة ، فکان للسـید المؤلف سـعی بلیغ فی إثارة الأمة لاستنکار هذه الجریمة النکراء ، کما جد فی فضح القائمین بها بالکتب التی ألفها ردا علیها ، ومنها کتاب (دعوة الحق إلی أئمة الخلق).

ووقف من تصـرفات شاه إیران الأسبق ، المشبوهة ، والهادفة لمحو آثار الدیانة ، ومسخ الشعب الإیرانی المسلم ، وعلمنة البلد ، وقفة حازمة ، فکانت له مساجلات ومناقشات حادة مع الشاه نفسه ، ومع جلاوزته وأعوانه ، کما کان یثیر الأمـة وعلمائها للتحرک ضـد تلک الإجراءات الفاسقة.

کلمات الأعلام فی حقه :

قـد مر ذکر أغلب ما قیل فی حقه من هذه الکلمات ص 87 - 89 من مقالنا المنشور فی أول هـذا العدد ، وفیما یلی نثبت منها ما لم نذکره هناک :

قال السید الأصفهانی : الإمام (1).

وقال الإمام الشیخ الشیرازی : الورع البارع الهادی المهدی (2).

وفاته :

وبعد عمر مبارک قضاه السـید بین التحصیل ، والتألیف ، والجهاد ، والفتوی ، والعمل لله ، قضی نحبه فی 12 ربیع الأول 1368 ه عن عمر یناهز السبعین عاما.

ورثاه الشعراء والخطباء ، وأبنه العلماء ، وممن أرخ وفاته العالم المرحوم

1- 1. أنوار الکاظمین : 125.

2- (2) إجازة الإمام الشیخ الشیرازی للسید ، طبع نصها فی سیرة آیة الله الخراسانی : 106 - 107

الشيخ عبد الحسين الحويزى فى قوله :

عن هذه الدنيا مضى سيد

ساد الورى بالجد والجد

نواحسا أيامها أصبحت

مذ غاب نجم اليمن والسعد

إذ كان نورا ومنارا به

للخلق يزهو منهج الرشد

والعلم أضحى جيده عاطلا

وأنبت سمط جوهر العقد

أروع فى تاريخه : (ماجد

هاد البرايا قر فى الخلد).

مشايخه فى العلم والرواية :

1 – السيد والده ، العلامة التقى السيد على البجستانى ، أخذ منه بعض مقدمات العلوم.

2 – الأديب النيشابورى الكبير ، در عنده الكتب الأدبية فى مشهد.

3 – الشيخ محمد كاظم الخراسانى الآخوند ، صاحب كفاية الأصول ، وقد شرحها السيد بشروح ثلاثة ، حضر عليه فى النجف الأشرف.

4 – السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى ، صاحب العروة الوثقى ، حضر عليه برهة فى النجف الأشرف ، وشرح كتابه العروة.

5 – الشيخ محمد تقى الشيرازى الحائرى ، زعيم ثورة العشرين العراقية ، وقد أجازه بالاجتهاد ، والرواية المدبجة.

6 – الشيخ فتح الله الغروى ، شيخ الشريعة الأصفهانى ، الشيرازى ، وقد أجازه برواية الحديث.

7 – الشيخ محمد حسن ، الشهير بكبة ، البغدادى ، وهو من مشايخ إجازته فى الحديث.

8 – السيد حسن الصدر العاملى الكاظمى ، وهو من مشايخ إجازته فى الحديث.

9 – السيد إبراهيم الروای الشافعی البغدادی ، وهو من علماء العامة ، وقد أجازه برواية الحديث من طرقهم.

10 – الشيخ فضل الله المازندرانی ، من أفاضل علماء كربلاء ، وقد أجازه بالاجتهاد والرواية.

تلامذته والراوون عنه :

1 – الشيخ آقا بزرک الطهرانی (ت 1389 ه) وهو زميل السيد المؤلف فی الدراسة ، وإنما تبادلا الإجازة لرواية الحديث ، فهی بينهما مدبجة.

2 – السيد محمد مهدی الأصفهانی الكاظمی ، من علماء الكاظمية والمؤلفين المكثرين ، وقد حضر علی السيد المؤلف برهة فی كربلاء ، وحصل منه علی إجازة الحديث.

3 – السيد محمد طاهر البحرانی البوشهری ، من علماء كربلاء وأئمة الجماعة فيها.

4 – السيد مهدی بن السيد حبيب الشيرازی ، من علماء كربلاء وأئمتها فی الجماعة ، يروی عن السيد المؤلف بالإجازة ، كما ذكره المجاز فی إجازته لسماحة السيد الكاشانی دام ظله.

5 – الشيخ محمد علی سيبويه اليزدی ، من أئمة كربلاء فی الجماعة.

6 – الشيخ محمد علی الأوردبادی الغروی ، من علماء النجف وأدبائها والمحققين البارعين ، توفی سنة 1380 ه.

7 – السيد علی نقی اللكنوی الهندی ، استجاز السيد المؤلف فی رواية الحديث.

8 – السيد محمد صادق بحر العلوم النجفی ، من العلماء المحققين ، يروی عن السيد المؤلف بالإجازة.

9 – السيد محسن الحسينی الجلالی الكشميری (ت 1396 ه) ، من

مدرسی الفقه فی کربلاء ، وکان إمام الحرمین الحسینی والعباسی ، وهو صهر السید المؤلف.

10 – السید شهاب الدین المرعشی النجفی (ت 1411 ه) ، من علماء مدینة قم ومراجعها ، یروی عن السید المؤلف بالإجازة.

هذا الکتاب وعملی فیه :

أحتفظ فی مکتبتی بمجلد مخطوط یحتوی علی عدة کتب کلها بخطی ، وأکثرها من مؤلفات جدی – أبی والدتی – سماحة آیة الله العظمی السید الخراسانی رحمه الله ، وهی :

1 – مرقاة الثقات فی تمییز المشترکات.

وهو أوسع مؤلف یعالج مشکلة التمییز بین الأسماء الرجالیة المشترکة بین أکثر من واحد ، بتعیین الراوی والمروی عنه.

وقد انتهیت من استنساخه فی شهر رمضان سنة 1386 ه.

2 – علم الإنسان بخلق القرآن.

رسالة تعالج موضوع خلق القرآن فی نظر الشیعة الإمامیة ، وهو من نوادر الرسائل فی هذا الموضوع ، وهو قید الإعداد من قبل کاتب هذه السطور.

3 – إفراط الغم والهمة فی إفراد العم وجمع العمة.

یبحث عن حکمة إفراد کلمة (عم) وجمع کلمة (عمة) فی آیة : (وبنات عمک وبنات عماتک ...) .

وقد ألف السبکی من العامة رسالة فی ذلک باسم : (بذل الهمة فی إفراد العم وجمع العمة).

4 – الأسئلة اللطیفة من الذروة الشریفة.

إجابة لخمسة أسئلة عن مواضیع متفرقة بطرز ظریف ، ألفها المصنف فی ذی القعدة الحرام سنة 1349 ه.

5 – رسالة فی البحث عن (عرض الجنة) والجمع بین آیاتها الواردة فی القرآن الکریم.

6 – عروض البلاء علی الأولیاء.

وهی الرسالة التی نقدمها ، ونقدم لها بهذه الأسطر.

ملاحظة السید بحر العلوم :

إن فضیلة العلامة المحقق الحجة السید محمد صادق بحر العلوم رحمه الله ، اطلع علی هذه المجموعة فاستعارها منی ، واستنسخ هذه الرسائل الصغار من خطی لیضیفها فی آخر مجموعة من مجامیعه التی کان یرغب ویتمنی أن تبلغ أربع عشر ، بعدد المعصومین علیهم السلام ، وقد وفق إلی ذلک بحصوله علی هذه الرسائل.

ولما أعاد إلی المجموعة وجدتها موشحة بملاحظات تصحیحیة بقلمه الشریف وبخطه الجمیل ، وفی هذه الرسالة بالخصوص کثیر من ذلک.

وقد التزمت بتلک الملاحظات فی طبع هذا الکتاب ، اعتزازا بها ، وتثمینا لجهده ، وسجلنا ذلک هنا تخلیدا لذکره ، رحمه الله وتغمده بالمغفرة والرضوان.

وکنت قد اتصلت به فی سنة 1394 ه بغرض الاستفادة من نسخة کانت عنده من (المکاسب) للشیخ الأنصاری ، وکانت مصححة علی خط الشیخ نفسه رحمه الله ، وذلک اثنا تدریسی للکتاب.

فلما عرفنی ، وعرفت أنه من المجازین من سماحة جدی السید الخراسانی رحمه الله ، استجزته ، فأجازنی ب (الإجازة الجلالیة) المبسوطة ، وهی محفوظة بخطه عندی.

وتوطدت علاقتی بالسید ، بعد أن ضعفت قواه وفقد بصره ، وانقطعت زیارة الآخرین إیاه ، فکنت لوحدی ، أستفید من مکتبته العامرة ، ویبث إلی أحزانه وشجونه ، وقد أجازنی فی آخر عمره بإجازة فریدة تحتوی علی تطبیق

(الطرق الثمانية) بأسرها.

وقد توفى السيد الصادق فى الحادى والعشرين من شهر رجب المرجب سنة 1399 ه ، خلال الأزمة العاصفة بالعراق ، فلم يؤد له ما يستحق من التبجيل والتكريم ، وفى العزم أن نسجل له (ذكرى) تخلده.

رحمه الله وجزاه خيرا بما قدم من خدمات للعلم والتراث.

عملى فى الكتاب :

1 – قمت بتقطيع الكتاب ، وتنقيطه بالعلامات ، وضبطه بالحركات ، تسهيلا لقراءته.

2 – بما أن المصنف لا يلتزم بوضع النقط فى الكتابة ، ويستعمل الاختزال فى كثير من الكلمات ، فيما لم يعهد فيه مثل ذلک ، فقد حاولت تعديل كل ذلک وفک الاختزال ، وإثبات الصورة المتداولة للكلمات.

كما عدلت ما وقع فى الكتاب من التأنيث والتذكير والإشارة طبقا للقواعد العربية ، وابتعادا عن العجمة التى قد تحدث على أثر السرعة أو المسامحة أو الغفلة.

ومما عملته فى الكتاب هو إظهار بعض الضمائر ، التى كان وجودها مؤديا إلى تعقيد العبارة ، وكذلک بعض التقديم والتأخير ، فرارا عن الإرباک.

كل ذلک من دون إخلال بالمعانى ، ولا تحريف أو تصحيف فى الألفاظ ، ولا نقص فى شئ منها.

3 – وكانت لى تعليقات معدودة ، غرضى منها توضيح المقصود ، ومساعدة القارئ على المطالعة الواضحة ، والتنبيه على المعانى العميقة التى تختفى وراء عبارة الكتاب.

وبعد :

فهذا ما ساعدنى التوفيق على تقديمه لهذه الرسالة الشريفة ، الفريدة فى بابها.

ولم أتحدث هنا عن موضوع الكتاب اكتفاءا بما كتبته فى فى دراسة موسعة عنه بعنوان : (علم الأئمة بالغيب والاعتراض عليه بالإلقاء إلى التهلكة والإجابات عنه عبر التاريخ) المنشور فى هذا العدد ، ص 7 – 107.

وأنا أرجو بما أكتبه الزلفى عند الله يوم نلقاه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

حرر فى العشرين من شهر جمادى الآخرة سنة خمسة عشر وأربعمائة وألف.

وكتب

السيد محمد رضا الحسينى الجلالى

فى قم المقدسة.

ص: 224

عروض البلاء على الأولياء

بسم الله الرحمن الرحيم

إنما أذن الله تعالى ، ورضى أولياؤه بعروض البلايا ، ووقع المظالم عليهم ، وصبروا ، وسلموا أنفسهم ، حتى تسلط الأشرار والكفار عليهم ، ولم يسببوا الموانع والمدافع ، حتى أنهم لم يسألوا الله تبارک وتعالى فى كشف الكروب وهلاک الأعداء.

بل قال الخليل عليه السلام – بعد سؤال جبرئيل – :(علمه بحالى يكفى عن سؤالى).

وأعظم من ذلک قول الحسين عليه السلام : (هون ما نزل بى أنه بعين الله).

كل ذلک لوجوه :

ص: 225

الأول

وهو أفضلها

للفناء المحض ، وكمال العبوديـة لله تعالى ، وعـدم الاعتناء بما سواه ، وأنه (1) لا يرى نفسه شـيئا ، وذهل عن نفسه مع كمال قربه ، فكيف يتوجه إلى عدوه مع كمال بعده؟!

فيعـد الشـكوى ، والانضـجار ، والـدعاء عليه ، توجها إلى ما سوى الواحد الأحد المحبوب الصـمد ، وذلک انحطاطا لمرتبته الشامخة ، بل منقاضة لفنائه المحض.

الثانى

لأن الرضا والتسليم لمشيئة الله تعالى من أعلى مراتب العبادة.

وذلک مناف للمعالجة فى الدفع.

الثالث

للعلم بعموم قدرته ، وكمال حكمته ، وأنه تعالى لا يعزب عن عمله مثقال ذرة ، ولا يتصـرف أحد من سـلطانه أقل من رأس إبرة ، وأن الملک له ، لا شريک له ، وأنه لولا المصلحة التامة لا يوجد شئ فى العالم ، لأنه

1- 1. الضمير يعود إلى الشخص المبتلى.

بشراشره (1) فی حیطة تصرفه ، ومداره علی وفق حکمته.

فکل ما یقع من الکائنات لا بد وأن یکون بعلم سابق من الله ، وتقدیر أزلی ، وقضاء حتمی ، وخیره أکثر من شره.

وإلا ، لکانت الحکمة الإلهیة ، والقوة الربانیة مانعة عن وجوده.

وهذا ، من غیر أن یلزم جبر فی أفعال العباد ، أو بطلان الثواب والعقاب (2).

الرابع

إظهار عظمة الله تعالی ، وصفاته الجمالیة والجلالیة ، وأنه مستحق لکل ما یمکن من العبد من الفناء والتسلیم (3).

1- 1. الشراشر : الأثقال ، والمراد هنا : جمیع شؤون العالم.

2- 2. یعنی أن الإرادة الربانیة ، والحکمة الإلهیة مهیمنة علی کل ما یقع ، ولله أن یفعل ما یشاء ، إلا أنه بحکمته جعل الاختیار لعباده ، ولمصلحة خلقه قرر لهم شریعة ومنهاجا ، لیحیی من حی عن بینة ویهلک من هلک عن بینة ، من دون أن ینقص من هیمنته شئ ، فهو القاهر فوق عباده ، وبإمکانه سلب ما أعطاهم من الاختیار ، إلا أنه لا یظلم أحدا ، ولا یعاقب عبدا إلا علی ما اختار من السوء.

3- (4) فإن التوغل فی مشاغل الحیاة ، والانهماک فی مشاکلها ، أو الانغماس فی ملذاتها ، قد تلهی الإنسان عن عظمة الله ، وقد تصرف المؤمن عن التفکیر فی هذه العظمة وعن واجبه فی التسلیم المطلق ، وعن مقام الرب فی استحقاق ذلک!

الخامس

ظهور علو مقام ذلک العبد ، وسمو مرتبة تلک العبادة (1)

حتی یتأسی به المتأسون [کما قال الله تعالی :] (لقد کان لکم فی رسول الله أسوة حسنة) [الآیة (21) من سورة الأحزاب (33)].

السادس

حتی یهون الخطب والکرب علی سائر الخلق فی عالم الکون والفساد ، فهذا لطف من الله تعالی ومن أولیائه ، بل أعظم نعمة علی العباد.

ولذلک قد اجتمع للحسین علیه السلام ، من کل ما یتصور - من أنواع البلیات والمصیبات - أعظم الأفراد ، حتی یتسلی بملاحظته أرباب المصائب (2) ، ویتوجه کل مکروب إلی الله تعالی ، ویبکی بتذکر ما یوافق کربه وشدته من مصائب الحسین علیه السلام ، فیسأل الله کشف کربه ، فیقضی حاجته البتة ، وقد جربنا ذلک.

وهذه غنیمة أهدیت إلیک ، فاحتفظ بها ، بعون الله.

1- المراد بالعبادة ، ذلک البلاء الذی یتحمله العبد قربة إلی الله ، وفی سبیل الله ودینه.

2- وفی هذا المعنی یقول الشیخ عبد الحسین الأعسم (ت 1247 ه) : أنست رزیتکم رزایانا التی

السابع

حتى لا يعترض سائر الخلق ، ويسلموا ، وترضى خواطرهم ، إذا رأوا مقاماتهم العالية فى الدنيا والآخرة.

[قال الله تعالى :] (ومن الليل فتهجد به نافلة لک ، عسى أن يبعثک ربک مقاما محمودا) [الآية (79) من سورة الإسراء (17)].

الثامن

حتى يستحقوا المثوبات العظيمة ، والأجور الثمينة ، فإن الأجر على قدر المشقة.

فلولا سجن يوسف عليه السلام ، وبكاؤه ، وغربته ومخالفة هواه ، ومجانبته الحرام ، لم يكن يستحق تلک السلطنة العظمى مع النبوة وعظيم الزلفة ، [قال الله تعالى :] (وكذلک مكنا ليوسف فى الأرض يتبوأ منها حيث يشاء ، نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين ، ولأجر الآخرة خير) [الآيتان (56 و 57) من سورة يوسف (12)].

وهذا لا ينافى أن يكون لله تعالى أن يعطى جميع تلک المقامات لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، أو للحسين عليه السلام ، وإن لم تعرض عليهما تلک البليات من القتل والأذى أصلا.

فإن ذلک يكون - حينئذ - (تفضلا) لكون المحل لائقا لكل جميل ، والمبدأ لا نقص فى جوده وفيضه.

فكان له أن يعطيهم (بلاء ابتلاء ، عين) ما يعطيهم مع الابتلاء ، وإنما

الفرق بين الحالتين هو (التفضل) و (الاستحقاق).

ومعلوم أن فى (الاستحقاق) مسرة وكمالا لا يوجد فى غيره ، من دون استلزام نقص فى المبدأ الفياض ، لأن التسبب إلى تكميل العبد ، وتحصيل المسرة والقرب بالعبودية فيض ، هو أفضل من التحفظ على صرف (التفضل).

مع ما فى ذلک من المصالح السالفة ، والآتية ، وغيرها مما لا يحصى.

وبما حققنا يجاب عن الإشكال فى :

فائدة الصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم!

وأن فائدتها له عليه السلام ، أو للمصلى؟

وأنه كيف يزيد على مقامات النبى صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة أمته عليه؟

فنقول : أثر للصلاة ، وطلب الرحمة من الله تعالى هو (الاستحقاق) وإن كان ما يعطيه الله تعالى بعد الصلاة ، كان يعطيه ولو لم يضل أحد عليه ، ولكن كان العطاء من حيث (التفضل).

أو : أثر الصلاة هو شدة الاستحقاق ، وإن كان أصله ثابتا.

ومعلوم أن الاستحقاق ، وتأكد وجوده ، كمال آخر ، لا يكون مع (التفضل).

التاسع

أن التوجه إلى الله تعالى مع البلاء أكمل ، وأتم من التوجه مع الرخاء.

ألا ترى أن الأنين والحنين مع حرقة القلب له أثر عظيم ، ربما يؤثر فى

الصخرة الصماء والنسمة البهماء.

و (ما خرج من القلب يدخل فى القلب ، وما يخرج من اللسان لم يتجاوز الآذان).

وفى الخبر : (اتقوا دعوة المظلوم فإنها تصعد إلى السماء كأنها شرارة).

وقال الله تعالى : (أم من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء) [الآية (62) من سورة النمل (27)].

وفى الشريعة المطهرة ترتفع الحرمة والوجوب لدى الاضطرار.

فالمضطر مورد للترحم ، والمظلوم مورد للإعانة ، لقربه من الله.

فكلما اشتد العبد بلاء ازداد إلى الله قربا.

العاشر

أن الفرج بعد الشدة ، والفرج بعد الكربة ، فيه لذة عظيمة لا توجد فيما سواه.

فكلما كانت مرارة الدنيا أقوى ، كانت حلاوة العقبى أحلى.

وكذلك الشكر على ذلك يكون بتوجه أكمل ورغبة إلى الله أعظم.

ألا ترى كلام أهل الجنة : (الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن وصدقنا وعده) [الآية (34) من سورة فاطر (35)].

الحادى عشر

أن الضغطات العارضة على النفس ، والاصطكاك الوارد على الروح ،

والصـدمات الواقعـة على الجسم ، نظير الزناد القادح ، فكما أنه لا تخرج النار من الحجر إلا بشـدة ضـرب الزناد ، كـذلک التنورات القلبية والأشعة الروحية لا تعقل فعليتها إلا تبلک الآلام والمصائب.

أما سمعت قول سيد الأنبياء صلى الله عليه وآله وسلم لسيد الشهداء عليه السلام : (إن لک درجة لن تنالها إلا بالشهادة).

فتلک الدرجة هى القوة النورية المكنونة فى ذاته المقدسة ، وفعليتها كانت متوقفة على الشهادة.

الثانى عشر

أن تميز الخبيث من الطيب ، وبلوغ كـل ممكن إلى غـايته ، التى هى ذاتى الممكنـات المسـتنيرة من ساحـة نور الأنوار ، متوقف على هـذه البليات.

فلولا صبر النبى وعترته الطاهرة صلوات الله عليه وعليهم ، لما كان يصدر من الأعداء والمنافقين تلک القبائح والمظالم.

فإن قلت : وما الفائدة فى فعلية قبح أولئک الظالمين ، ذاتا ، وأفعالا ، وظهور أحوالهم الخبيثة؟

قلت :

منها : تحرز العباد من تلک الأخلاق والأفعال ، فإنه لما يلعنهم اللاعنون ويتبرأ منهم العاقلون ، يكون ذلک تحـذيرا وتخويفا لمن سواهم ، وموعظة بليغة لمن عداهم.

ومنها : كمال معرفة مقام الأولياء ، فإنه (تعرف الأشياء بأضدادها).

ومنها : تعذيبهم بأشد العذاب ، ويكون الإخبار بذلک مانعا للمؤمنين عن المعاصى فى الدنيا ، وسرورا لهم فى الآخرة.

ومنها : ظهور الحجة وبلوغها وإثبات العذر للنبى صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام فى قتل الكفار والمنافقين.

فإنه لولا تحمل الحسين عليه السلام وأصحابه فى عرصة كربلاء وأسر عياله وسيرهم إلى الشام ، لم يكن لأحد العلم بأحوال رجال ذلک العصر.

فلربما يستشكل أحد ، ويعترض ، فى تلک الحروب والقتال الواقع من النبى صلى الله عليهما وآلهما!

فإنهما عليهما السلام كانا مدافعين فى جميع الوقائع لا مهاجمين ، حتى خروجه صلى الله عليه وآله وسلم إلى عير أبى سفيان ، فإنه كان للدفاع عن المؤمنين المبتلين فى مكة ، فوقعت حرب أحد بمجئ كفار قريش ، وهجومهم على المسلمين.

ولهذا كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يبتدئ بالقتال فى (حربى) الجمل وصفين ، وكان ابتداء القتال من الأعداء.

ولهذا قال عليه السلام لعمرو بن عبد ود :

أولا : أسألک أن تشهد الشهادتين.

فأبى ذلک.

وثانيا : ارجع بقريش إلى مكة ، وتنح عن القتال.

فأبى.

وثالثا : إن لم تقبل إلا القتال ، فانزل عن فرسک وقاتل.

وبالجملة : إنما قتل النبى والوصى عليهما السلام مثل أولئک المنافقين الذين كانوا فى كربلاء ، وكلهم كانوا يستحقون القتل لنهاية خبثهم وظلمهم وفسادهم فى الأرض ، وسوء أخلاقهم ، وقبح سرائرهم ، وعظم جرائمهم ، فكانوا لا يرجى منهم الخير أصلا.

ولم يعلم ذلک ، ولم ينكشف ، إلا ـ بعد وفاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فى يوم كربلاء ، حيث كانت العترة الطاهرة يتحملون ، ويصبرون كى ينكشف ذلک تمام الانكشاف.

وإنما لم يفعلوا ذلک فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم لعدم مقتضيه ، ولتأييد من الله والملائكة ، ومع ذلک ، فإن مظالمهم – للنبى صلى الله عليه وآله وسلم وبنى هاشم وسائر المسلمين فى مكة – قد بلغت الغاية!

ألم يحبسوهم ثلاث سنين فى شعب أبى طالب ، وقطعوا عنهم الميرة ، فبلغ الجوع والضيق بهم ما بلغ؟!

ولولا مهاجرة المسلمين إلى الحبشة والمدينة ، لقتلوهم أشد قتلة ، سيما بعد قتل النبى صلى الله عليه وآله ، إلا إذا كانوا يرتدون إلى الكفر!

الثالث عشر

أن العبد إذا علم من نفسه أن البلاء ليس من جهة البعد من الله ، بل إنه من جهة قربه إليه تعالى ، وحبه له ، بظهور كمال صبره ولياقته للمثوبات وعلو الدرجات ، وعلم بما ذكرنا من الجهات ، يستبشر بتلک البليات ، ويشكر الله عليها ، ويستأنس بها.

ألم تسمع عن شهداء الطف ، كيف كانوا يأنسون لوقع السيوف ، وإصابة السهام؟!

فكان عابس بن شبيب قد نزع ثيابه ، وحمل عاريا.

وكان سيدهم الحسين عليه السلام كلما اشتد عليه البلاء تهلل وجهه ، وزاد نوره ، وقوى قلبه.

والعباس عليه السلام دخل الشريعة (1) وملأ القربة ، ولم يذق الماء طلبا للقربة ، فليس ذلک نقصا فی کماله ، بل لو شرب لکان منافيا لجلاله.

ولهذا کانت تحف الله تعالی لعباده المقربين هی البلاء المبين.

وکان البلاء للولاء.

وإن من يحب الله تعالی ينتظر بلاءه.

وکلما کان العبد أقرب إلی الله وأحب کان بلاؤه عظيم.

ولذا قال سيد الأنبياء صلی الله عليه وآله وسلم : (ما أوذی نبی مثل ما أوذيت).

وأذية عترته عين أذيته ، فقد علم بها ، وکان يراها رأی العين ، ويتحملها قبل وجودها ، ولذا کان يبکی حين تذکرها.

الرابع عشر

إن مصائب الأئمة عليهم السلام – وبالخصوص الحسين عليه السلام – لها منافع عظيمة لجميع المخلوقين.

أعظمها غفران الله تعالی ورضوانه لمن بکی عليهم ، فقد صارت الجنة واجبة لمن دمعت عينه قطرة فی رزاياهم.

مضافا إلی ما نری من إقامة المآتم ، ومجامع التعازی ، فينتفع بها العالمون منافع دنيوية وأخروية ، ويؤيد بها الدين ، وتنشر العلوم والأحکام والمواعظ ، وتقوی العقائد ويجدد الإسلام سنة بعد سنة ، ففی طوال السنة تندرس أعلام الشرع ، فإذا هل هلال محرم تجددت حياة الديانة ، وهاجت

1– 1. الشريعة : مورد الشاربة من النهر ونحوه.

روح الملة ، وبزغت شمس التدين ، وغرقت سفن أعداء الدين ، وانهدم بنيانهم ، واستؤصلت شأفتهم.

ولهذا نشاهد – والمشتكى إلى الله – كمال جدية الأجانب وتشديداتهم ، فى المنع من مجالس التعزية ، ودفع المظاهر الدينية ، وتشبثهم بكل وسيلة لسد هذا الباب ، ودرس آثاره ، ويساعدهم على ذلک جهال المسلمين! ولا يتأملون ما فيه من اضمحلال آثار الإسلام ، وانطماس أعلامه.

فهلموا يا إخواننا إلى هذه المأدبة الإلهية ، المائدة الربانية (1) واغتنموا الفرصة ، ولا تدعو الأجانب يسلبوا ما به قوتكم وسمو شوكتكم ، وإعزاز نصركم ، ورسوخ إيمانكم.

الخامس عشر

أن بمظلومية الحسين عليه السلام بقيت الشريعة ، وحفظ الإسلام ، وحمى الدين ، وسلم عن تغيير الفاسقين ، وتحريف المنافقين.

وإلا ، لكان يزيد وبنو أمية أعادوا الكفر الجاهلية ، وأبادوا الدين أصولا وفروعا بالكلية ، إذا كان يصفو لهم الملک ، ويستقر عرش السلطنة.

====

وقد تحدثنا عن آثارها الحميدة فى كتابنا (حول نهضة الحسين عليه السلام) وهو أول مؤلف لنا ، طبع سنة 1384 ه.

ولكن المؤسف أن يسعى الأعداء – بالتزييف والتسخيف والمنع وبشتى الأساليب الدنيئة الأخرى – ليمحوا هذه النعمة الإلهية ، ويضيعوا الفرص الثمينة على الأمة ، ويسلبوا أغلى ما به رقيها وما يؤدى إلى انتشار المعرفة والعلم بينها.

1- 1. يعنى المجالس الحسينية والمظاهر العزائية.

ألم تر أنه – لعنه الله – بمجرد نيله (الخلافة) فى أول أمره : قتل الحسين عليه السلام ، وأباح المدينة ، وأحرق الكعبة ، مع تزلزل سلطانه؟!

فكان الحسين عليه السلام ، بقبوله القتل ، قد أظهر ظلمهم وكفرهم ، وصرف وجوه الناس وقلوبهم – عنهم – إلى دين جده.

فكان إحياء الدين من جده صلى الله عليه وآله وسلم بغلبته ، ومن الحسين عليه السلام بمغلوبيته ومظلوميته.

فلو كان عليه السلام يبقى فى المدينة أو مكة ، لكانوا يقتلونه غيلة ، وإن كان يبايعهم! إلا إذا كان يتابع رأيهم فى تغيير الدين ، والردة إلى الكفر.

وحاشاه ثم حاشاه.

وكذلک صبر على عليه السلام خمسا وعشرين سنة على أمر من العلقم ، أبان للعالمين أن حروبه ومجاهداته وقتله الكافرين ، لم يكن إلا بأمر من الله تعالى ، دون الهوى وطلب الدنيا والميل إلى سفک الدماء.

وإلا ، فلا يعقل ممن حاله ذلک ، أن يضع اليد على اليد ، ويحمل المسحاة على الكتف ، فيصير حبيس بيته ، وراهب داره! لكنه عليه السلام رأى توقف حفظ الإسلام ، ورسوخه بين الأنام ، على جعل نفسه من أضعف الرعايا ، وأقل البرايا.

وإلا ، فهو لو سل ذا الفقار ، لقالوا : كان قتاله فى بدء الإسلام لمثل هذا اليوم!

ولا ريب أن صبره هو الجهاد الأكبر ، لأنه جهاد النفس وقد (فضل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما) [الآية (95) من سورة النساء (4)].

السادس عشر

أن فی شـهادة الحسـین علیه السـلام ومصائب العترة ، وانصـراف الخلافة عنهم ، وغصـبها منهم ، تصدیقا لرسالة النبی صلی الله علیه وآله وسلم ، وتحقیقا لنبوته.

لأنه صـلی الله علیه وآله وسـلم کان یبعث أعز أهله وأبا نسـله ، علیا علیه السـلام ، إلی قتال أبطال القبائل ، وذؤبان العرب ، فکان صلی الله علیه وآله وسـلم یعلم البتة - ولو من غیر طریق الوحی ، بل یشاهد الحال من أحوال الرجال وسـیرة هؤلاء العرب - أن علیا علیه السـلام لا یقتل من عشیرة أحدا إلا وطلب کل واحد من آحاد تلک العشیرة دم المقتول من القاتل ، أو من عشیرته! فهم لا ینامون حتی یأخذوا ثارهم.

فکان کل أحد یعلم أن العرب لا یستقیمون لعلی علیه السلام بعد تلک المقاتلات والثارات.

ولأجل ذلک کان الخلفاء الثلاث یحترزون عن المقاتلـة فی الحروب ، فلم یسـمع عن أحـد منهم أنه حارب ، أو قتل أحـدا ، ولو من أراذل العرب وأذلائهم!

وقد أخبر صلی الله علیه وآله وسلم بأن حاصل تلک المقاتلات والمجاهدات هو القتل والأسر والظلم والجور علی عترته من بعده.

ومع ذلک ، فقد أقدم صلی الله علیه وآله وسلم علی تأسیس الدین ، وقتال الکافرین بمباشرة أمیر المؤمنین علیه السلام.

فلو کان نظره صلی الله علیه وآله وسلم إلی الدنیا ، لم یتحمل هذه المشاق ، ولم یکن یدع أمیر المؤمنین علیه السلام یقتل أحدا ، فضلا عن

أن يبعثه على القتال مع جميع الأبطال.

فيقطع الناقد البصير بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له هم سوى الآخرة ، فبذل نفسه ونفيسه ، وتحمل أعظم الرزايا ، وأشد الأذى ، فى نشر الإسلام ، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم : (نحن أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا).

السابع عشر

أن فى وقوعها (1) ظهور المعجزات القاهرة المصدقة للنبوة ، حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عن جميع ذلک ، فوقع كل ما أخبر.

وفيه الاعجاز من جهتين :

الأولى : علمه صلى الله عليه وآله وسلم بها.

الثانية : صدقه فى جميع ما أخبر ، ووقوعه ، حتى أنه لم يكن فيه بداء ، فكان صدره الشريف كاللوح المحفوظ.

الثامن عشر

رضاهم ، وتسليمهم ، وتحملهم لها ، دليل قاطع على إيمانهم ، وكمال عقائدهم ، وقوة يقينهم بالله تعالى ، وبوعده ووعيده.

ولولاها ، فلعل أحدا يحتمل ، أو أمكن أن يقول : إنهم ظنوا ، ولم يقطعوا ، أو احتملوا فاحتاطوا (2)!

1- 1. الضمير يعود على البلايا والمصائب الواردة على أهل البيت عليهم السلام.

2- (10) استدلال إنى ظريف من المصنف بنوعية المصائب الواردة على أهل البيت عليهم السلام

لكن رزاياهم موجبة لليقين بأن الحاصل لهم هو أعلى مراتب حق اليقين ، فيكون علمهم حجة على العالمين.

وإن لم يتيقن فإنما لضعف فى بصيرته ، فيجب عليه متابعة هؤلاء المتيقنين ، المتقين.

التاسع عشر

ابتلاؤهم فى الدنيا دليل على المعاد ويوم الجزاء وإلا فليزم أعظم وهن فى صنع العالم ، لمخالفة الحكمة الواجبة ، ونقض ما يشاهد ويحكم به الحدس الصائب من إتقان الصنع ، على أحسن نظام وأكمل وضع ، وأجمل ترصيف.

فيجب - بحكم نظام العالم - أن لا يضيع أجر المحسنين ، ولا يفوت جزاء الظالمين.

وبما أن ذلك ليس فى الدنيا ، وجب - بالضرورة - أن يكون فى الآخرة.

متم العشرين

إن تحملهم للرزايا ، وشهاداتهم ، وقصر أعمارهم ، لطف لهم ،

====

بظروفها ومقارناتها وتحملهم لها ، على لزوم علمهم بها وتيقنهم بنتائجها ، إذ أن الإقدام على تحمل مثلها لا يكون على أساس من الظن والاحتمال ، والرجاء والاحتياط ، بل خطورتها وفداحتها تقتضى اليقين والقطع.

وهذه فائدة عظيمة ، ودلالة قطعية حكيمة.

وتقريب إلى الفوز بنعيم المعاد ، وتحصيل المراد.

من جهة دلالة ذلک على عدم قابلية هذه الحياة ، ودناءة مرتبة الدنيا ، وعدم لياقتها ، وأنها قنطرة إلى الآخرة.

ولذا قالوا : (الدنيا ساعة ، فأجعلها طاعة).

فكأنهم عليهم السلام برضاهم وتسليمهم بمنزلة من خيرة الله تعالى بين البقاء فى الدنيا والرحيل ، فاختار الرحيل ، وأسرع عمدا ، وعانق الموت رغبة عن الدنيا ، وشوقا إلى الآخرة (1).

وبهذا (2) يجاب عن إشكال :

إنهم عليهم السلام إذا كانوا يعلمون بأوقات وفياتهم ، وأسبابها ، فلم لم يحترزوا عنها؟!

وكيف باشروها ، وحضروها مع قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [الآية (159) من سورة البقرة (3)]؟! ... (4)

====

فاختار لقاء الله تعالى.

الكافى - الأصول - 1 / 260 باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون ، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم ، الحديث 8.

7. هذا إشارة إلى الوجه الأخير ، بل إلى الكتاب كله ، لأن الوجوه السابقة تصلح - أيضا - للإجابة عن هذا الإشكال ، وقد تقدم منا مقال مفصل تضمن إجابة أوسع عن الإشكال ، فراجع.

(13) فى مخطوطة المصنف هنا بياض بمقدار نصف صفحة

1- 1. وقد ذكر هذا فى الروايات بعنوان : (اختيار لقاء الله) ..

2- كما فى حديث عبد الملک بن أعين ، عن أبى جعفر عليه السلام ، قال :

3- أنزل الله تعالى النصر على الحسين عليه السلام ، حتى كان بين السماء والأرض.

4- ثم خير النصر ، أو لقاء الله.

ولعل المصنف أراد تفصيل الإجابة عن ذلک الإشکال الذی تحدثنا نحن بالتفصیل عن أصله وکذا عن الرد علیه فی مقال مستقل بعنوان : (علم الأئمة علیهم السلام بالغیب) وقد طبع فی الصفحات 7 – 107 من هذا العدد من هذه المجلة الموقرة.

ومما ذکر – فی هذه الرسالة ، وفی المقالة – ظهر ما فی کلام السید الطباطبائی – رضی الله عنه – حول علم النبی والأئمة علیهم الصلاة والسلام بالغیب فی رسالته المفردة عن الموضوع ، حیث قال بعد تفریقه بین علم الله وبین علم الأئمة ، بالأصالة فی الأول والاستقلالیة به ، والفرعیة فی الثانی والتبعیة به ، ما نصه :

إن من المعلوم أن الإنسان الفعال بالعلم والإرادة إنما یقصد ما یتعلق به علمه من الخیر والنفع ، ویهرب مما یتعلق به علمه من الشر والضرر.

فللعلم أثر فی دعوة الإنسان إلی العمل ، وبعثه نحو الفعل والترک بالتوسل بما ینفعه فی جلب النفع أو دفع الضرر.

وبذلک یظهر أن علم الإنسان بالخیر ، وکذا الشر والضرر فی الحوادث المستقبلة إنما یؤثر أثره لو تعلق بها العلم من جهة إمکانها لا من جهة ضرورتها.

وذلک کأن یعلم الإنسان أنه لو حضر مکانا کذا فی ساعة کذا من یوم کذا قتل قطعا ، فیؤثر العلم المفروض فیه ببعثه نحو دفع الضرر ، فیختار ذلک الحضور فی المکان المفروض تحرزا من القتل.

وأما إذا تعلق بالضرر – مثلا – من جهة کونه ضروری الوقوع ، واجب التحقق ، کما إذا علم أنه فی مکان کذا فی ساعة کذا من یوم کذا مقتول لا محالة ، بحیث لا ینفع فی دفع القتل عنه عمل ، ولا تحول دونه حیلة ، فإن مثل هذا العلم لا یؤثر فی الإنسان أمرا ببعثه إلی نوع من التحرز والاتقاء ، لفرض علمه بأنه لا ینفع فیه شئ من العمل ، فهذا الإنسان مع علمه بالضرر المستقبل یجری فی العمل مجری الجاهل بالضرر.

إذا علمت ذلک ، ثم راجعت الأخبار الناصة علی أن الذی علمهم الله تعالی من العلم بالحوادث لا بداء فیه ولا تخلف ، ظهر لک اندفاع ما ورد علی القول بعلمهم بعامة الحوادث من :

(أنه لو کان لهم علم بذلک لاحترزوا مما وقعوا فیه من الشر ، کالشهادة قتلا بالسیف ، وبالسم ، لحرمة إلقاء النفس فی التهلکة)!

وجه الاندفاع : أن علمهم بالحوادث علم بها من جهة ضرورتها ، کما هو صریح نفی

البداء عن علمهم.

والعلم الـذى هذا شأنه لا أثر له فى فعل الإنسان ببعثه إلى نوع من التحرز ، وإذا كان الخطر بحيث لا يقبل الدفع بوجه من الوجوه ، فالابتلاء به وقوع فى التهلكة ، لا إلقاء فى التهلكة!

قال تعالى : (قل لو كنتم فى بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم).

رسالة فى علم النبى صـلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام بالغيب ، للسيد محمد حسين الطباطبائى ، تحقيق رضا الأستادى ، طبع مع الرسائل الأربعة عشر ، جماعة المدرسين - قم 1415 ه.

أقول : وجوه النظر فيه عديدة ، هى :

1 - عدم فرضه أن ما وقعوا فيه ، مما عده الأغيار تهلكة وشـرا وضررا ، إنما هو فى اعتبار الأئمة عليهم السلام خير وبر ورحمة ، كما هو عند الأخيار كافة.

2 - فرضه أن ما جرى على الأئمة من قبيل ضرورى الوقوع ، واجب التحقق ، وأنه لا بداء فيه ، يقتضى الجبر لعدم تمكنهم من التخلص منه.

وهو مناف لصريح الروايات الدالة على اختيارهم لما وقع ، وأنهم لو شاؤوا لم يقع.

3 - وفرضه أن العالم بالضـرر يجرى فى العمل مجرى الجاهل ، ينافى إثبات العلم لهم ، فإنه لو فقـد أثره لم يفرق فى ذلک فى مقام العمل بينه وبين الجاهل ، فمحاولة فرضه وإثباته لغو لا محالة.

4 - وفرضه أن علمهم لا بـداء فيه ، مخالف للنصوص الدالـة على أنهم يختارون ذلک رغبة فى لقاء الله ، ورفضا للحياة الدنيا ، مع تخييرهم فى ذلک.

5 - وفرضه أن ما جرى عليهم وقوع فى التهلكة ، ينافى إصـرارهم عليهم السلام على ما أقدموا عليه ورفضهم لكل أنواع التحذيرات والتوسل بهم لدفعهم على الامتناع ، كما أعلنت عنها السيرة الشريفة لكل منهم.

6 - وأما استشهاده بالآية ، فغير مرتبط بالمقام ، لأنها :

أولا : فى مقام تبكيت المنافقين الذين قد أهمتهم أنفسهم والذين يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية.

فأين هؤلاء من الذين طلبوا الشهادة ، واستيقنت بها أنفسهم ، وأعلنوها (فوزا) مقسمين

وبذلک تعرف :

أن من فدى روحه فى الحج ، وضحى بنفسه بدل الأضحية ، شوقا وعشقا للقاء الله تعالى هو فى أعلى مراتب القرب والقبول.

لكن لا يليق ذلک بكل أحد ، بل إنما هو مشروط بحصول اليقين الكامل العشق الخارق.

أما مع عدم التهيؤ وكمال الاستعداد ، ومع الشک والترديد فهو من أعظم المآثم.

والحمد لله رب العالمين.

====

(برب الكعبة)؟!

وثانيا : إن ما دل من الأخبار الصحيحة ، والمشهورة ، والسيرة الموثوقة ، تخصص الأئمة عليهم السلام بكون موتهم باختيارهم كما عنون لذلک ثقة الإسلام الكلينى فى الباب الذى عنونه ب : (أن الأئمة يعلمون متى يموتون ، وأن ذلک باختيارهم).

وبالله التوفيق وهو المستعان.

ص: 244

من أنباء التراث

كتب ترى النور لأول مرة

*شرح جمل العلم والعمل.

تأليف : الشريف المرتضى ، علم الهدى أبى القاسم على بن الحسين الموسوى (355 - 436 ه).

وهو شرح لقسم الكلام من كتاب (جمل العلم والعمل) للمرتضى نفسه ، أملاه على أحد تلامذته بطلب من ذلك التلميذ ، وقد طبع الأصل مرارا ، علما أن (جمل العلم والعمل) يتكون من قسمين : الكلام والفقه ، وعلى كليهما شروح لتلامذة المرتضى ، فالشيخ الطوسى شرح قسم الكلام منه (جمل العلم) وسماه : (التمهيد) وهو مطبوع أيضا ، وابن البراج الطرابلسى شرح قسم الفقه منه (جمل

العمل) ، وهو مطبوع كذلك.

تم التحقيق اعتمادا على عدة نسخ ، ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق: الشيخ يعقوب الجعفرى المراغى.

نشر : دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية - قم / 1414 ه.

* الرجعة.

تأليف : الميرزا محمد مؤمن بن دوست محمد الحسينى الأسترآبادى ، المتوفى سنة 1088 ه.

كتاب يشتمل على ما روى عن الرسول

الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين على بن أبى طالب والأئمة من ولده عليهم السلام فى موضوع الرجعة ، والتى تعد من الأمور المسلم بها عند الشيعة الإمامية ، يذكر الكتاب 111 حديثا مع محاورات للأئمة عليهم السلام مع من يسألهم عن الرجعة واستدلالاتهم بالآيات القرآنية الخاصة بها.

تم التحقيق اعتمادا على عدة نسخ مخطوطة ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : فارس حسون كريم.

نشر: دار الاعتصام - قم / 1415 ه.

*أعلام نهج البلاغة.

تأليف : على بن ناصر السرخسى ، من أعلام القرن السادس الهجرى.

شرح لكتاب (نهج البلاغة) الذى جمعه الشريف الرضى - المتوفى سنة 406 ه - من كلام أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام ، وتفسير لبعض كلماته عليه السلام وتوضيح لها ، فالكتاب يتناول المختار من خطبه وكتبه إلى أعدائه وأمراء بلاده وحكمه عليه السلام.

تم تحقيق الكتاب اعتمادا على نسختين

مخطوطتين ذكرت مواصفاتهما فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : الشيخ عزيز الله العطاردى.

نشر : مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى - طهران 1415 ه.

*الأربعين فى فضائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

تأليف : الأمير المحدث جمال الدين عطاء الله بن فضل الله الحسينى الفارسى الدشتكى الهروى ، المتوفى سنة 930 ه.

كتاب يروى أربعين حديثا فى فضائل ومناقب أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام بطرق مختلفة عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ، مع ملحق خاص يذكر أسماء أولاد الإمام على بن أبى طالب عليه السلام من الذكور والإناث وأمهاتهم ووفياتهم.

تم التحقيق اعتمادا على نسختين مخطوطتين ذكرت مواصفاتهما فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : محمد حسن زبرى.

نشر : مجمع البحوث الإسلامية - بيروت / 1413 ه.

*أنوار الهداية فى التعليقة على الكفاية ، ج 1 و 2.

تأليف : السيد الإمام روح الله الموسوى الخمينى (1320 - 1409 ه).

تعليقـة على كتاب (كفايـة الأصول) للمحقق الأكبر الشـيخ محمـد كاظم الآخوند الخراسانى - المتوفى سـنة 1329 ه - والكتـاب يعرض نظرات آراء المعلق - قدس سـره - من خلال استعراض ونقد الآراء الفلسفية - لبعض العلماء - وكشف مكامن أخطائها ، ومعالجة مواضع ضعفها.

تم التحقيق اعتمادا على النسخة الأصلية بخط المعلق قدس سره.

تحقيق ونشر : مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخمينى قدس سره - قم / 1413 ه.

*الرسائل التوحيدية.

تأليف : العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى ، المتوفى سنة 1401 ه.

والكتاب عبارة عن مجموعـة رسائل ضـمنها المؤلف آراءه وأفكاره فى ما يتعلق ب : توحيد الله وصـفاته وأسـمائه وأفعاله سـبحانه وتعالى ، والوسائط بين الخالق

المخلوق ، والتى تزيد من ترسيخ وتعميق الإيمان بالله عزوجل.

تحقيق ونشر : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية - قم / 1415 ه.

كتب صدرت محققة

*تذكرة الفقهاء ، ج 5.

تأليف : العلامة الحلى ، الشيخ جمال الدين أبى منصور الحسن بن يوسف ابن المطهر الأسدى (648 - 726 ه).

أهم وأكبر كتاب فى الفقه الاستدلالى المقارن ، يوجد منه من أوائل كتاب الطهارة إلى كتاب النكاح ، لخص فيه مؤلفه - قدس سره - فتاوى علماء المـذاهب المختلفـة وقواعـد الفقهاء فى اسـتدلالاتهم ، وأشار فى كل مسألة إلى الخلاف الواقع فيها ، ويذكر ما اختاره وفق الطريقة المثلى وهى طريقة الإمامية ، ويوثقه بالبرهان الواضح القوى.

طبع منه أربعة أجزاء ضمت كتابى الطهارة والصلاة ، واشتمل هذا الجزء على كتاب الزكاة وأبوابها (زكاة الفطرة ، الخمس).

تم تحقيق الكتاب اعتمادا على 15 نسخة مخطوطة ، منها ما هو مقروء على المصنف

– قدس سره – ومنها ما عليه إجازة مهمة ، ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق ، ومن المتوقع أن يصدر فى 20 جزء.

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث – قم / 1414 ه.

*دلائل الإمامة.

تأليف : الطبرى الصغير ، أبى جعفر محمد بن جرير بن رستم ، من أعلام القرن الخامس الهجرى.

عرض لفضائل ومعجزات أئمة الهدى عليهم السلام والاستدلال بهذه المعجزات على إمامتهم ، إذ هى من أهم الدلائل على الإمامة وتصديقا لها كأصل من أصول الدين والعقيدة الإسلامية ، ويشتمل الكتاب كذلك على تواريخ وأحوال وكرامات الأئمة عليهم السلام بشكل مفصل ، وكذا فصل مخصص لفضائل ومعجزات سيدة نساء العالمين الزهراء البتول عليها السلام.

تم التحقيق اعتمادا على نسختين مخطوطتين ، وأخرى مطبوعة ، ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق ونشر: قسم الدراسات الإسلامية فى مؤسسة البعثة – قم/ 1413 ه.

*الأربعون حديثا.

تأليف : الشيخ البهائى ، بهاء الدين محمد بن الحسين الجبعى العاملى (953 – 1030 ه).

يضم الكتاب أربعين حديثا مرويا عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة المعصومين عليهم السلام فى أبواب مختلفة وأغراض متعددة شملت بعض الأحكام الشرعية والوصايا والمواعظ والأدعية ، وقد قدم المؤلف – قدس الله سره – شرحا وتوضيحا وافيا لمفردات كل حديث منها ، مع بحوث ودراسات تخص موضوع الحديث.

تم التحقيق اعتمادا على ثلاث نسخ مخطوطة ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : أبو جعفر الكعبى.

نشر : مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين فى الحوزة العلمية – قم / 1415 ه.

*البرهان فى تفسير القرآن ، ج 1.

تأليف : السيد هاشم الحسينى البحرانى ، المتوفى سنة 1107 ه.

يعد الكتاب من أجمع ما ألفه علماء

الشيعة الإمامية فى مجال التفسير الروائى ، إذ أنه جمع ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام من روايات وأحاديث فى تفسير آيات القرآن الكريم ، وبدون تمييز وتصنيف بين الصحيح والضعيف والموضوع.

وقد اعتمد المؤلف – رحمه الله – على عدد كبير من المصادر الروائية المتخصصة بالتفسير وغير التفسير ، ذكرها فى مقدمة الكتاب التى جعلها فى سبعة عشر بابا ومتضمنة لعدة بحوث فى مواضيع متعددة ومتنوعة تختص بالقرآن وتفسيره.

وقد أضيف إلى أصل الكتاب فى نهاية كل سورة مستدركات للآيات التى تركها المؤلف لعدم عثوره على روايات فى تفسيرها.

ضم هذا الجزء تفسير سورة الفاتحة إلى تفسير سورة آل عمران.

تحقيق ونشر : قسم الدراسات الإسلامية فى مؤسسة البعثة – قم / 1415 ه.

*الاحتجاج ، ج 1 و 2.

تأليف : الشيخ الجليل أبى منصور أحمد بن على بن أبى طالب الطبرسى ، من علماء القرن السادس الهجرى.

يتناول الكتاب احتجاجات ومجادلات

بالرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام والأئمة من ولده عليهم السلام ، مع اليهود والنصارى والملحدين والزنادقة فى إثبات وجود الله ونفى الصفات عنه تعالى ، وكذلك خطبهم ومجادلاتهم عليهم السلام فى إثبات حق الإمام على عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام فى الإمامة والخلافة مع الكثير من الصحابة والتابعين.

خصص الجزء الأول بما ورد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام ، فيما خصص الجزء الثانى لما ورد عن بضعة الرسول الزهراء البتول عليها السلام وباقى الأئمة الطاهرين عليهم السلام.

وقد طبع الكتاب – من قبل – عدة مرات فى العراق وإيران ولبنان ، وقد تم تحقيقه اعتمادا على عدة نسخ مخطوطة ومطبوعة ، ذكرت فى مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : الشيخ إبراهيم البهادرى والشيخ محمد هادى به.

نشر : منشورات الأسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية – قم / 1413 ه.

*محاسبة النفس :

تأليف : السيد ابن طاووس ، جمال العارفين على بن موسى بن جعفر الحلى ، المتوفى سنة 664 ه.

رسالة صغيرة فى كيفية محاسبة النفس وتهذيبها ، تتضمن الآيات القرآنية والروايات المعنية بذلک، مع ذكر أيام وأوقات وجهات معظمات تقتضى زيادة التحفظ من السيئات وذكر فضل المحاسبة.

تم تحقيقها اعتمادا على عدة نسخ مخطوطة ذكرت مواصفاتها فى مقدمة التحقيق.

تحقيق : محمد رضا عبد الأمير الأنصارى.

نشر : مجمع البحوث الإسلامية - بيروت / 1413 ه.

*كتاب الأربعين عن الأربعين فى فضائل على أمير المؤمنين عليه السلام.

تأليف : الشيخ عبد الرحمن بن أحمد ابن الحسين النيسابورى الخزاعى ، من أعلام القرن الخامس الهجرى.

يذكر الكتاب أربعين حديثا من أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم

فى حق أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام وفضائل ، يرويها عن أربعين رجلا- من مشايخه من رواة الأحاديث النبوية الشريفة.

تحقيق : الشيخ محمد باقر المحمودى.

نشر : مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى - طهران / 1414 ه.

طبعات جديدة لمطبوعات سابقة

*مراقد المعارف ، ج 1 و 2

تأليف : الشيخ محمد حرز الدين ، المتوفى سنة 1365 ه.

كتاب فريد فى بابه ، يبحث فى تعيين بقاع مراقد وقبور عدد كبير من العلويين والصحابة والتابعين والرواة والأدباء والشعراء ، مع نبذة من ترجمتهم ، مع ذكر الأحداث التاريخية المتعلقة بذلک ، مع صور لكثير من المراقد ، وقد أثبت المؤلف بعض المراقد بالنصوص التاريخية ، وبعضها بالشهرة القطرية وهو القسم الأكبر منها ، وبعضها بالشهرة الموضعية - أى التى زارها بنفسه - وهى قبور المجاهيل ، وسجل المؤلف كل ما رآه ووقف عليه من أوصاف

للمرقد ، ورتب ذلک کله حسب حروف المعجم.

تحقیق : محمد حسین حرز الدین.

أعادت طبعة بالتصویر منشورات سعید ابن جبیر - قم / 1992 م.

*أجوبة المسائل الحاجبیة.

أو : المسائل العکبریة.

تألیف : الشیخ المفید ، محمد بن محمد بن النعمان بن أبی عبد الله العکبری البغدادی (336 - 413 ه).

وهی أجوبة کتبها الشیخ المفید - قدس سره - عن واحد وخمسین سؤالا وجهها أبو اللیث بن سراج الأوانی - حاجب خلیفة ذلک العصر - فی إشکالات معانی بعض الآیات والروایات وبعض المسائل التی ترتبط بموضوع النبوة والإمامة وشؤونهما.

تم التحقیق اعتمادا علی عدة نسخ مخطوطة ، ذکرت مواصفاتها فی مقدمة المحقق.

سبق وأن نشر الکتاب بتحقیق القس مارتن مکدرموت فی مجلة (المشرق) الصادرة فی بیروت سنة 1412 ه ، کما صدر ثانیة فی قم سنة 1413 ه من قبل المؤتمر العالمی لألفیة الشیخ المفید بتحقیق الشیخ علی أکبر الإلهی

الخراسانی.

ثم أعاد مجمع البحوث الإسلامیة فی بیروت طبعه بصف جدید سنة 1414 ه ، معتمدا علی طبعته الثانیة.

*لقد شیعنی الحسین علیه السلام

أو : الانتقال الصعب فی رحاب المعتقد والمذهب.

تألیف : إدریس الحسینی.

دراسة موضوعیة عمیقة للتاریخ الإسلامی ، ورحلة ممتعة فی أعماقه ، ووقفات وبحوث فی مستویات مهمة من هذه الأعماق ، لمعرفة وفهم التاریخ علی حقیقته ، والتوصل إلی تحدید الفرقة الوحیدة من الإسلام الناجیة من النار.

والکتاب تسجیل لآراء وأفکار ومعتقدات المؤلف ، والتی انتقل انتماؤه من مذهبه بعد مناقشتها علمیا إلی مذهب الإمامیة الاثنی عشریة.

سبق وأن صدر الکتاب بعنوانه الثانی فی بیروت سنة 1414 ه ، وصدرت طبعته الثانیة بالعنوان الأول - بالتصویر - فی بیروت مؤخرا.

أعادت مکتبتا سعید بن جبیر ودار الاعتصام فی قم طبعه بالتصویر علی طبعة دار النخیل الصادرة فی بیروت.

*المطالب المهمة فى تاريخ النبى والزهراء والأئمة عليهم السلام.

تأليف : السيد على بن الحسين الهاشمى الخطيب المتوفى سنة 1396 ه.

عرض لمناقب وفضائل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والزهراء والأئمة عليهم السلام ، مع ذكر مواليدهم ووفياتهم وكراماتهم وعلومهم ، مع بعض قصائد المدح والرثاء التى قيلت فى حقهم ، أوردها المؤلف فى خاتمة الكتاب.

سبق وأن طبع الكتاب لأول مرة فى النجف الأشرف سنة 1388 ه ، ثم أعادت منشورات الشريف الرضى طبعه بالتصوير فى قم سنة 1373 ه. ش

صدر حديثا

*المسيح فى القرآن.

تأليف : السيد رضا الصدر ، المتوفى سنة 1415 ه.

والكتاب يتناول تفسير الآيات القرآنية التى تخص سيرة وحياة السيد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام وأمه الصديقة عليها السلام ، مضافا إليها ما ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم

وعترته عليهم السلام من أحاديث وأقوال تتعلق بهذه السيرة المباركة وذكر بعض كراماته وتوجيهاته وإرشاداته.

نشر: دار الأرقم للطباعة والنشر - صور / 1413 ه.

*أساليب البيان فى القرآن.

تأليف : السيد جعفر الحسينى.

بحث مفصل عن الفصاحة والبلاغة ، مع دراسة مفصلة شاملة لعلم البيان وتشعباته (كالتشبيه ، الحقيقة والمجاز ، الاستعارة ، الكناية) من خلال استعراض الشواهد القرآنية والشواهد البليغة للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وربيبه الإمام على عليه السلام وما أثر من الشعر العربى ، كما يحتوى الكتاب خلاصة ما كتبه رواد هذا العلم وما كتبه الأدباء والنقاد ، حول الفصاحة والبلاغة والإعجاز ومعظم أساليب البيان ، منذ النشأة الأولى إلى آخر ما وصلت إليه العلوم البلاغية.

نشر : مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى - طهران / 1413 ه.

*مسند الإمام المجتبى أبى محمد الحسن ابن على عليهما السلام.

تأليف : الشيخ عزيز الله العطاردى.

بحث عن سيرة وحياة الإمام الثانى الحسن بن على بن أبى طالب عليهما السلام بكل تفصيلاتها وجزئياتها ، مع معجم للرواة الذين حدثوا ورووا عنه متصلا أو مرسلا ، مع تراجم مختصرة لهم.

وقد اعتمد كتب الشيعة الإمامية وكتب العامة، كمصادر لهذه السيرة المباركة.

صدر ضمن سلسلة مسانيد أهل البيت عليهم السلام.

نشر : منشورات عطارد - قم / 1373 ه. ش.

*معجم المطبوعات العربية فى إيران.

تأليف : عبد الجبار الرفاعى.

يضم المعجم كل كتاب أو رسالة طبعت فى إيران باللغة العربية منذ ظهور الطباعة وحتى عام 1412 ه / 1992 م ، وقد بلغت عناوين الكتب المذكورة فى هذا المعجم نحو 5000 عنوان ، وقد تم اعتماد عنوان الكتاب كمدخل ، ثم يذكر اسم المؤلف ، ثم المترجم أو المحقق إن وجد ، ثم طبعات الكتاب مبدوءة بذكر اسم

المدينة ، ثم اسم الناشر ورقم الطبعة وسنة الطبع وعدد الصفحات وحجم الكتاب ونوع الطبعة ، وقد صنفت عناوين الكتب تحت رؤوس موضوعات وعلى أساس الترتيب الهجائى ، ويحتوى المعجم على كشافات لرؤوس الموضوعات التى تم تصنيف عناوين الكتب تحتها وللمؤلفين ولعناوين الكتب والرسائل.

نشر : مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامى - طهران / 1414 ه.

كتب قيد التحقيق

*ذوب النضار فى شرح الثار.

تأليف : الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد بن جعفر بن أبى اللقاء هبة الله ، المعروف ب : ابن نما الحلى ، من أعلام القرن السابع الهجرى

كتاب مرتب فى أربعة مراتب جلها فى أخبار المختار بن أبى عبيد الثقفى ، وكيفية انتقامه من قتلة الإمام الشهيد أبى عبد الله الحسين عليه السلام.

يقوم بتحقيقه : فارس حسون كريم ، معتمدا على نسخة مخطوطة محفوظة فى

إحدى مكتبات مدينة خوانسار.

*منهج الشيعة فى فضائل وصى خاتم الشريعة.

تأليف : السيد جلال الدين عبد الله بن شرف شاه الحسينى ، المتوفى سنة نيف وثمانمائة هجرية.

كتاب يشتمل على فضائل أمير المؤمنين الإمام على بن أبى طالب عليه السلام من طرق العامة ، وقد رتب الكتاب على مقدمة وخاتمة بينهما عدة أبواب ذوات فصول.

يقوم بتحقيقه : السيد هاشم الميلانى معتمدا على نسختين مخطوطتين ، إحداهما فى مكتبة جامعة طهران ، برقم 665 ، والأخرى فى نفس الجامعة فى مكتبة كلية الحقوق ، برقم 334 ج حقوق.

*شرح شافية أبى فراس فى مناقب آل الرسول ومثالب بنى العباس.

تأليف : السيد أبى جعفر محمد بن أمير

الحاج الحسينى ، كان حيا سنة 1173 ه.

كتاب أدبى تاريخى قيم ، يعرض فيه المؤلف مجمل تاريخ أهل البيت عليهم السلام ومعاصريهم من الملوك حسب تسلسل الأمير أبى فراس الحمدانى فى طرح القضايا والمطالب فى قصيدته.

يقوم بتحقيقه : محمد جمعة بادى وعباس ملا عطية الجمرى ، بالاعتماد على أربع نسخ مخطوطة ، هى :

1 - نسخة محفوظة فى مكتبة الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد ، برقم 4844 ، تاريخها سنة 1277 ه.

2 - نسخة محفوظة فى مكتبة آية الله المرعشى فى قم ، برقم 3379 ، تاريخها سنة 1282 ه.

3 - نسخة حجرية طبعت فى إيران سنة 1296 ه مع رسالة (الاعتقادات) للعلامة المجلسى.

4 - نسخة حجرية أخرى طبعت سنة 1315 ه.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹